

شَرَحَ

سَيِّدُ الْقَوْلِ سَلَامٌ وَالسَّامِعِينَ وَحَمْدُهُ الرَّحْمَنُ بَارِئُ الْمَرْقُومِينَ

السَّيِّدُ حَسَنُ دَرَوِش الْقَوَيْسِي

عَلَى

مَتْنِ السَّلَامِ فِي الْمُنَاطِقِ

لِلْعَلَمَةِ السَّيِّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَخْضَرِيِّ

رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَأَتَابَهُمَا رِضَا

تَبَيَّنَ - وَضَعْنَا الْمَتْنَ مَضْبُوطًا بِالشَّكْلِ بِأَعْيَانِ الصَّوَائِفِ
وَعَلَيْهِ السَّلَامُ - ثُمَّ التَّقْرِيرُ مَقْصُودٌ لِيُذَكِّرَ بِهِمْ بِحَمْدِ اللَّهِ

أبو محمد المسعودي
الرباط، ١٤٩٥

شَرَحَ

سَيِّحُ لَهْمِ الْمَسَامِينِ وَحَمْدُ الْجَاهِلَةِ الْمَرْقُوقِينَ

السَّيِّحُ حَسَنُ دَرُوشِ الْقَوَيْسِي

عَلَى

مَتْنِ السَّمِ فِي الْمُنْطَقِ

لِلْعَلَّامَةِ السَّيِّحِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَخْضَرِيِّ

رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَأَنَا بَعْدُ مَا رَضَاهُ

وَعَلَيْهِمَا بَعْضُ تَقَارِيرِ لُحْظَةِ الْعَلَّامَةِ الْفَاضِلِ السَّيِّحِ

خَطَابِ عَمْرِو الدَّرُوشِيِّ السَّنَائِفِيِّ

تَبَيَّنَ - وَضَعْنَا الْمَتْنَ مَضْبُوطًا بِالشَّكْلِ بِأَعْلَى الصَّحَافَةِ

وَبَلَدِيَةِ السَّرِجِ، ثُمَّ التَّقْرِيرُ مَفْصُولٌ بَيْنَهُمْ بِمَجْدُولِ

وَرَوْا بِالْقِسْطِ السُّنَنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول حقائق العقول على التحقيق ، ودلهم على تصحيح طرق التصور والتصديق ، فاستنجدوا بها بدافع الأسرار من دقائق الأنظار ، واستخرجوا بها عرائس الأبرار من غيآت الأسرار ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي شيد قواعد الإسلام بأفصح منطوق وأوضح خطاب ، وعلى آله وأصحابه ، صلاة وسلاماً دائماً من المؤمنين إلى يوم العرض والحساب .

[وبعد] فيقول مرثجى غفور به الغنى : حسن بن درديش القويسى : قد كنت قرأت في بعض السنين كتاب « السلم » لجماعة من المتدينين فسألوني أن أملئ عليه بكتبت نوضح ما أشكل منه وتفتح ما أغلق منه مع الاقتصار على معانيه وأعراب مبانيه ، فأبى علي ما يسر من حفظي ولم أراجع فيه مادة سوى محلين أو ثلاث ، راجعت فيها شرح شيخ شيوخنا العلامة المالوى . ثم استأذنت بعض الإخوان عامله الله بالملف والاحسان ، أن يجرده من الأعراب لكونه غير لائق بهذا الشأن ، فأذنت له في ذلك ، فجرده من الأعراب بثناء بحمد الله جملة كافية في فهم الكتاب الذي الألباب ، وأنا أسأل من اطالع عليه أن يتجاوزنى عما يراه من خطأ وزلل ، وعلى الله الاعتناء والتكامل ، وإليه اللجوء وبه المستعان ، وأنا أسأل الله الكريم أن ينفع به النفع العظيم انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير . قال المؤلف : رحمه الله تعالى

يقول مصححه كثير القنوب والآثام ، المرثجى من المولى العفو والغفران : الحمد لله ، والمداد والسلام على حبيبه ومجتبه . وبعد : فهذا تقرير على شرح الشيخ القويسى على متن السلم للعلامة الأخضرى ، ودجيه يراع بنان العلامة المحقق والأستاذ الدقيق الشيخ خطاب عمر المردوى الأزهري الشافعى ، غفر الله له وله وللمسلمين وهو غايه في الإبداع ، نفع الله به المسلمين آمين . قال :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَنَا تَتَابُجَ الْفِكَرِ لِأَرْهَابِ الْحَبَا

[بسم الله الرحمن الرحيم] أي أزلقت مستعينا بسم الله ، والاسم مشتق من السمو ، والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع العباد ، والرحن الرحيم صفتان شبهتان استعملتا للبالغة من رحم ، والرحن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع بالتخفيف وقطع بالتشديد ، وأبتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز ، وعلا بقوله **الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ، كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجزء أي ناقص وقليل البركة * [الحمد] أي الوصف بحميد الصفات على الجليل الاختياري على جهة التعظيم ثابت [قوله] اختصاصا واستحقاقا سواء جعلت فيه آل للاستغراق وهو ظاهر أم للجنس لأنه يلزم من اختصاص الجنس اختصاص جميع الأفراد ، أم للعهد بمعنى أن الحمد المعهود الذي حمد الله به نفسه ، وحده به أنبيأؤه وأوليأؤه

(بسم الله الرحمن الرحيم) وبه نستعين : اعلم أنه ينبغي لكل شارح في فن أن يتكلم على البسملة بطرف مما يناسب ذلك الفن وفاء بحق البسملة وهو أن لا يترك الكلام عليها رأسا ، وبحق الفن المشروع فيه وهو أن يتكلم عليها بطرف مما يناسب ذلك الفن ، ونحن الآن : شارعون في فن المنطق فينبغي أن نتكلم عليها بطرف مما يناسبه ، فنقول : قد اشتهر أن جملة البسملة يصح أن تكون انشائية وأن تكون خبرية ، فعلى الأول لا تسمى تلك الجملة قضية لأنه لا يسمى بها الاثناء ، وأما على الثاني : قسمي بها ، ثم إن قدر المتعلق نحو ابتداء كانت قضية شخصية ، لأن المحكوم عليه فيها مشخص معين كما هو ضابط القضية الشخصية ، وإن قدر نحو يتدنى كل مؤمن كانت قضية كلية لأن المحكوم عليه فيها كلي ، وقد سؤر بالسور الكلي كما هو ضابط القضية الكلية ، وإن قدر نحو يتدنى بعض المؤمنين كانت قضية جزئية لأن المحكوم عليه فيها جزئي ، وقد سؤر بالسور الجزئي كما هو ضابط القضية الجزئية ، وإن قدر نحو يتدنى المؤمن بقطع النظر عن الكلية والجزئية كما هو ضابط القضية المهمة كانت قضية مهمة لأن المحكوم عليه فيها كلي ، وقد أهمل عن اعتبار الكلية والجزئية ، وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق بناء على المشهور من أن الباء حرف جر أصلي يصح اعتبارها باعتبار إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة بناء على مقابل المشهور من أن الباء حرف جر زائد ، فإن جعلت للعهد فالأول ، وإن جعلت للاستغراق فالثاني ، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض فالثالث ، وإن جعلت له في ضمن الأفراد من غير نظر إلى كلية أو جزئية فالرابع . فإن قيل كيف يصح هذا مع أن المدار في هذه القضايا على الموضوع لأعلى المجرور ؟ أجيب بأنه ، وإن كان مجرورا لفظا فهو موضوع معنى ، وقاد قال النحاة : المجرور مخبر عنه في المعنى ، والتقدير هنا اسم الله مبدوء به . بقى من أقسام القضايا القضية الطبيعية وهي ما حكم فيها على الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد كأن تقول : الرجل خير من المرأة ، فإن المراد أن جنس الرجل وطبيعته خير من جنس المرأة وطبيعتها لعم النظر عن الأفراد فيها والا فقد يتفق أن بعض أفراد المرأة خير من كثير من أفراد الرجل ، ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة إذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلا الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد لأنه لا يقع منه ابتداء ، ولا يصح أن يراد من الاسم الجنس والطبيعة كذلك لأنه لا يقع به ابتداء ، وسيأتى إيضاح ذلك إن شاء الله تعالى اه ب ج (قوله الواجب الوجود الخ) بيان للموضوع له وهي الذات اه (قوله استعملتا) أي دضا لما يرد (قوله للبالغة) أي التقوية (قوله المدة) قد اشتهر أن الحمد لغة الثناء بالجليل على الجليل الاختياري على جهة التعظيم ، وعرفا فاعل ينيء عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الخادم أو غيره ، وأل في الحمد . أما للعهد أو للاستغراق أول للجنس وعلى كل فاللام في لله اما

وَحَظَّ عَنْهُمْ مِنْ تَمَامِ التَّغْلِ كُلِّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ

وأصفاؤه مختص به ، والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره على كل تقدير بدلالة المطابقة على الاحتمال الأول وبدلالة الالتزام على الثاني وبالادعاء على الثالث ، وابتدأ بالجدلة ثانيا بعد الابتداء باليسلة اقتداء بالكتاب العزيز وعملنا غير « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالجدلة فهو أفتاح » وجمع بين الابتداء من علل وبراهين ، وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما ، فإذا ابتداء حقيق وإضافي ، فالحقيق حصل باليسلة والإضافي حصل بالجدلة ، واختار في جملة الحد الاسمية على القطعية اقتداء بالآية ولعلنا على الثبات والهدوم ، وقدم لفظ الحد على لفظ الجملة لرعاية المقام وإن كان لفظ الجملة أهم بالتقديم لدانته فرعاً لرعاية المقام أنسب للبلاغة إذ هي مطابقة الكلام لمتنصلي المقام [الذي قد أخبرنا] أي أظهر وأوجد [نتائج] جمع نتيجة وهي قضية لازمة لمقدمتين كقولنا العالم حادث لا يلزم لقولنا العالم متغير وكل متغير حادث [الفكر] يطلق على الفكر فيه مجازاً ، وعلى حركة النفس في المعقولات : أي انتقالها من المبادئ إلى المطالب ، وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحاً فيعرف الفكر على الأخير بأنه : ترتيب أمور معلومة لتتوصل بها إلى أمر مجهول فالأمور المعلومة المقدمتان الصغرى والكبرى والأمر المجهول هو النتيجة كما تقدم تمثله [لأرباب] أي أصحاب [الحجا] بالقتصر : أي العقل ، وهو نور روحياني به تدرك النفس المعلومات الضرورية والنظرية ، وفي تصدير الكتاب بذكر النتائج والفكر والعقل براعة استهلال ، وهي أن يأتي التسكلم في أول كلامه بما يشعر بمقصوده في ذلك إشعاراً بالطاق الذي يتسكلم فيه على النتائج والفكر : أي النظر وهو من العلوم العقلية [وسط] أي أزال [عنهم] أي عن أرباب الحجا [من سباه العقل] بدل من الجار والمجرور قبله : أي أزال الله عن عقولهم الذي هو كالمساء . فآل في العقل : بدل عن الضمير وشبه العقل بالسباه لأنه محل لطاوع شمس المعارف المنوية كما أن السباه محل لظهور شمس الاشراف الحسية [كل حجاب] مفعول حط : أي كل مانع [من سحاب الجهل] أي من الجهل الذي هو كالسحاب ، فالإضافة من إضافة التشبيه لئلا يكتفى بكتابة لأن الجهل يمنع العقل عن إدراك العلوم المنوية كما أن السحاب يمنع النظر من إدراك الاستحقاق أو للاختصاص أو لذلك فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها ، لكن على جعله آل للمعد يمنع جعل اللام لذلك أن جعل للمهود الحد القديم فقط لأن القديم لا يملك ، فإن جعل حد من يمتد بحمده كحمد الله وجد أنبيائه وأوليائه لم يمنع ذلك ، لأن المهود حينئذ الجملة وهي حادثة إذ المركب : أي المجتمع من القديم والحادث حادث ، وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الأفراد يمنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمنع بالنسبة للحادث أن لو حظ أن الأفراد غير مركبة : أي غير مجتمعة ، والا لم يمنع أصلاً ما علمت من أن المركب من القديم والحادث حادث . وما ينبغي التنبيه له أن الحد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالاته على الكالات فهو من أنواع الكلام الاعتبارية كما هو مقرر في علم التوحيد ، وقد اشتهر أن جملة الجملة يصح أن تكون انشائية وعليه فلانسي قضية لما مر : أي لأنه لا يسمى بها الإنشاء ، وأن تكون خبرية ، وعليه فنسي قضية ، ثم إن جعلت آل فيها للمهد كانت قضية شخصية ، وإن جعلت للاستغراق كانت قضية كلية ، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض كانت قضية جزئية ، وإن جعلت في ضمن الأفراد بقطع النظر عن الكلية الجزئية كانت قضية مبهمة ولا مانع من جعلها هنا طبيعة بأن تجعل آل فيها للجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد (قوله منه) أي من الحد (قوله لغيره) أي لغير الله (قوله على الاحتمال الأول) أي جعل آل للاستغراق (قوله على الثاني) أي كونهما للجنس (قوله الثالث) أي كونهما للمهد (قوله المطالب) أي النتائج (قوله وسط) عطف على قوله أخيراً نتائج الخ من عطف السبب على

المفكر

حَتَّى يَدَّتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْعَرَفَةِ وَأَوَّلًا تَحْدَرَاتُهَا مُنْكَشِفَةً
تَحْدُهُ جَسْلٌ عَلَى الْإِنْسَامِ بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ
مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مِنْ قَدْرِ أَرْسِلَا وَخَيْرٍ مِنْ حَازِ الْقَامَاتِ الْعَلَا
(مُحَمَّدٌ) سَبَدُ كُلِّ مُعْتَقٍ الْعَرَبِيَّ الْهَاشِمِيَّ الْفُطُفِيَّ

الشموس المحسوسة فشكل من السحاب والجلج وجودى * [حتى] للاتجاه : أى إلى أن [يدت] ظهرت [لهم
شموس المعرفة] أى المعرفة التى كالشموس والجمع للتعظيم [رأوا تحدراتها] أى تحدرات شمس المعرفة : أى
مسائلها الصعبة ، شبت بالعراس المسترة تحت الحدر [منكشفة] أى منضحة * [بنعمته] أى نثى عليه النناء
اللائق بجلاله ، وجد بالفعل بعد الاسمية تأسيساً بحديث « ان الحمد لله محمد » واختار الفعلية هنا الدالة على
الحدوث والتجدد لأنه فى مقابلة الانعام الذى يحدث ويتجدد . والأول فى مقابلة الذات الدائمة المستمرة ، فأق
اسكل بما يناسبه [جل] أى عظم جله لانشاء التعظيم ، وأخبر به حالية من الضمير [على الانعام] متعلق
بنعمته [بنعمة] متعلق بالانعام ، واضافته لما بعده لبيان [الايان] أى تصديق القاب بما علم بحجى
الذى ^{عليه السلام} به ضرورة مع الاقرار باللسان على قول [والاسلام] أى الخضوع والاقنياد بقبول الأحكام :
أى أعمال الجوارح ، وجمع بينهما تغاير مفهومهما ، ولأنه فى مقام الاثبات وهو مقام الحمد والاكثر من
عد السهم * [من خصنا] بدل من الضمير المنسوب بنعمته الراجع الى الله : أى الذى خصنا : أى
ميزنا بمعاشر المسكين [بإعزاز] أو شفاعا أو متابعة [خير] أى أفضل [من] أى نبي [قد أرسلا]
لهداية الخلقين ، وإنما قدرنا المضاف قبل خبر لئلا يرد أن رسالته صلى الله عليه وسلم علمة لساتر الأمم والرسول
نواب عنه فلم تكن مقصورة علينا ، بل المقصور علينا متابته بالفعل أو شفاعته الخاصة أو مزاياه التى أعطيا
كالكور والقديم على سائر الأمم [وخير] أى أفضل [من حاز] أى جمع [القامات] أى المراتب [العالى]
جمع عباد الله السفلين مثلاً كبرى وكبر * [محمد] يصح فيه أوجه الاعراب الثلاثة فالجرب بدل من خبر والرفع خبر

السبب لأن حظ الحجب سبب لاجزاج النتائج أو العلول على علته الغائبة ، لأن غاية حظ الحجب إخراج
النتائج إعادة في الكبر اهـ ص (قوله تحدراتها) إضافة تحدرات الى الضمير . قال النارج في كبره : إيمانية
أو من إضافة الخاص الى العام اهـ ص (قوله شبت) أى المسائل تشبهاً تشبهاً تضمنه تشبيه الصعوبة
بتخدير العروس : أى سترها تحت الحدر بجماع الغفاء فى كل ، واستعارة لفظ التخدير لعنى الصعوبة وانتفاق
تحدرات بمعنى صعبة من التخدير بمعنى الصعوبة كما هو قاعدة الاستعارة التبعية فى المشتقات اهـ ص (قوله
نعمته) التون : اما لانكسكم المعظم نفسه لاظهار سبب مدلولها وهو تعظيم النفس ، والسبب الحاصل عليه
تعظيم الله له بتأهيله للعلم تحداً بنعمة الله أو لانكسكم مع غيره احتقار نفسه عن أن يستقبل بحمده تعالى اهـ ص
(قوله والأول) أى الجلة الاسمية (قوله حالية من الضمير) أى فى نعمته ، والحالية بتقدير قد على أشهر
القولين وهو وجوب اقتران جلة الحال الماضوية بقدر لفظاً أو تقديرها اهـ (قوله بنعمة الخ) إن قلت لم لم
يقل بنعمتى الإيمان الخ مع أن للذكور نعمتان ؟ . قلت هو مفرد مضاف فيم جمع التم ، أو يقال حذف
المضاف من الثانى لدلالة الأول عليه اهـ باجورى (قوله بما علم) أى فى جميع ماعلم الخ (قوله الأحكام)
أى الشرعية (قوله لئلا يرد) أى الاعتراض بأن رسالة النبي ^{عليه السلام} علمة الخ اهـ ملوى (قوله نواب
عنه) أى كما قال بعض المحققين اهـ ملوى (قوله الخاصة) أى بنا معاشر المؤمنين (قوله الصلا) أصله
علو يوزن كبر قلب الواو ألفاً لتحركما وافتتاح ما قبلها ، وقوله جمع عليا : أى بالضم والتقصير اهـ

ويكون وفى فيه
والشعر . حديث :
« هذا أنشئتم عليه
ضمير أو جعلت له
أشبهت ... »

صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا حَكَمَ الْحَبَا بِخَوْضٍ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لِحَبَا
وَأَكْبَرِ وَصْفِهِ ذَوِي الْهَدَى مَنْ شَبَّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْإِهْتِدَا

عذوف والتعب مفعول أمدح لكن الرسم لا يساعد التصب والرفع أرجح معنى ليناسب ارتفاع رتبته عليه السلام
[سيد] يطلق لسان منها متولى السواد : أى الجيوش العظيمة [كل مقتنى] اسم مفعول : أى متبع من
الأنبياء والعلماء ، وإذا كان سيد كل متبوع لزم أن يكون سيد التابعين من باب أولى [العربي] نعت لمحمد :
أى المنسوب إلى العرب ، وهم بنو اسمعيل عليه الصلاة والسلام [الحاشى] المنسوب إلى هاشم جد النبي
عليه السلام الثاني [المصطفى] أى المختار من سائر الخلفاء ، وهو أفضاهم على الإطلاق بإجماع من يستد بإجماعه
ولا يخفى حسن تقديم العربى على الحاشى ، والحاشى على المصطفى لأنه من تقديم العام على الخاص كالحيوان
الناطق ، وهذا إشارة لقوله عليه السلام « إن الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشا من كنانة
واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم فأنا خير من خيار من خيار » [صلى عليه الله] من
الصلاة المأمور بها وهى الدعاء لأن الجلة انشائية وهى من الله رجة : أى نطلب منك يا الله وتدعوك أن تنزل
صلاة : أى راحة على النبي عليه السلام لانتفاء بجنابه [مادام الحجا] أى مدة دوام الحجا : أى العقل [خوض] أى
أى يقطع [من بحر المعاني] أى من المعاني التى هى كالبحر فى الكثرة والاتساع [لحجا] جمع لجة وهو
الماء العظيم المضطرب ، فنبه المسائل الصعبة بالانجح بجمع عسر الخوض فى كل ، واستعار اللجج للمسائل
الصعبة على طريق الاستعارة المصروفة . وحاصل المعنى أطلب منك يا الله أن تصلى على النبي عليه السلام مدة
دوام العقل بخوض : أى يقطع مسائل صعبة من المعاني الكثيرة الشبيهة بالبحر ، وفى الاثنان بين الذى
للتبجيس إشارة إلى أنه لا يفتنى على جميع المعاني إلا الله تعالى الحميد علمه بجميع الأشياء [وآله] بالجر
عطفًا على الضمير فى عليه بدون إعادة الخافض وهو جائز عند بعض المحققين كإبن مالك ، وإن أوجب الجمهور
إعادة الجار ، وآل النبي عليه السلام هم مؤمنو بنى هاشم والمطلب فى مقام الزكاة عند الشافعى ، والأنسب
بمقام الدعاء حمله على أتباعه المؤمنين ليعلم كل الأمة ، وفى مقام المدح على الأنبياء منهم [وصحبه] اسم جمع
لصاحب بمعنى الصحابي ، وهو من اجتمع مؤمنًا بنبينا بعد البعثة ولا يصح كونه جمعًا لأن فعلًا لا يكون جمعًا
اناعل [ذوى] نعت صحبه : أى أصحاب [الهدى] أى الهداية للخلق وهى الدلالة على طريق توصل
للقصود سواء حصل الوصول إليه أم لا [من] أى الذين [شبهوا بأنجم] جمع نجم وهو الكوكب غير
الشمس والقمر [فى الإهتدَا] بهم والمشبهم هو الله أولاً ، والنبي عليه السلام ثانياً ، وقد جاء فى بعض الأخبار
القديمة « أن النبي عليه السلام سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه ، فقال يا محمد أصحابك عندي كالنجوم فى
السماء بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشئ مما اختلفوا فيه فهو على هدى منى » فتفتح الهاء وسكون

(قوله العربى إلخ) وهذه نفوت جى بها للفتح لشدة حبه عليه السلام ومن أحب شيئاً أكثر من ذكره اه
(قوله فأنا خير إلخ) كان مقتضى صدر الحديث أن يزداد فى مجزء من خيار ، وبينئذ يكون قوله خير الأول
كتابة عنه عليه السلام والثانى كتابة عن بنى هاشم ، والثالث كتابة عن قريش ، والرابع كتابة عن كنانة ،
وذكر بعضهم الجواب عن ذلك بأن لا تكرر الأشياء زيادة على الثلاث ، وإن اقتضاه المقام تدبراج اه
باجورى (قوله من الصلاة) أى مشتق إلخ (قوله المأمور بها) أى فى خبر « أمرنا الله أن نصلى عليك
فكيف نصلى عليك ، فقال قولوا . اللهم صل على محمد » إلخ (قوله وقد جاء فى بعض الأخبار إلخ) دليل على
قوله والمشبهم هم هو الله أولاً بقوله يا محمد أصحابك عندي

(وَبَيَّنَّ) فَالْمُنْطَقُ لِلْجَنَانِ نَبِيَّتُهُ كَالنَّحْوِ لِلْسَّانِ
فَيُعْصِمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْتَشِفُ النُّطَا

الهدال ، وقال عليه السلام « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » وهذا التشبيه للقراب على العقول بما انقوى والافلاحتداء بالصحب أشرف من الاهتداء بالنجوم لأن الاهتداء بهم ينحى من الهلاك الأخرى والملودى النار ، بل ومن المنيوى بخلاف النجوم * [و بعد] يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر والتقدير مما يكن من شيء ، فأقول بعد البسملة وما بعدها المنطق الخ ، وإنما قدرنا ذلك لأن الطرف من متعلقات الجزاء على الصحيح [فالمنطق] أى العلم الخصوص ، وإن كان فى الأصل اسماً للأدراك السلكى ، والقوة التى هى محل صدور الادراك والتلفظ التى يبرز ذلك لأن بذلك العلم يصيب الادراك وتقوى القوة العاقلة وتكون القدرة على التلفظ المبرز لذلك الادراك فهو من تسمية الشيء باسم ما يتعلق به ، ثم صار حقيقة عرفية فى العلم الخصوص [للجنان] أى القلب بمعنى اللطيفة الربانية المتصلة بالقلب الالهى تعلق العرض بالجواهر [نسبه] أى المنطق [كـ] نسبة [التحول لسان] فالمنطق نسبه للعقل كنسبة التحول لسان فى أن كلا منهما يعصم ما يتعلق به فالتنطق يعصم العقل عن الخطأ فى فكره كما أشار الى ذلك الناظم بقوله * [فيعصم الأفكار] أى يحفظها ، ونقدم أن التفكير هو النظر وهذا إشارة الى تعريف المنطق بأنه علم يعصم : أى يحفظ الأبطال [عن] وقوع [غي الخطأ] أى ضلاله ، والخطأ ضد الصواب ، وإضافة التى الى الخطأ

(قوله وقال صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم الخ) دليل على تشبيه النبى لم تانيا اه
(قوله بخلاف النجوم) أى بخلاف الاهتداء بالنجوم اه (قوله للانتقال) أى عند الانتقال (قوله من أسلوب) وهو هنا من نوع البناء ونحوه الى نوع ذكر السبب الخامل على تأليف الأرجوزة اه (قوله بعد البسملة) فيه إشارة الى أن المضاف اليه منوى معناه لا لفظه ، والانتقال بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ اه (قوله وإنما قدرنا ذلك) أى فأقول بعد البسملة (قوله والقوة) أى الملكة (قوله يبرز ذلك) أى يظهره : أى الادراك وبدل عليه والاسناد مجازى من باب الاسناد الى الآلة اه (قوله للجنان) أى بفتح الجيم . أما يسرها فجمع جنبة بالفتح ، وهى البستان العظيم (قوله الربانية) نسبة لرب زيادة الألف والنون على غير قياس للبالغة ، ونسبت اليه لأنه لا يعلمها إلا هو سبحانه اه (قوله نسبه) مبتداً ثان : أى نسبة المنطق للجنان ، والمعنى أن المنطق حالة كونه منسوباً للجنان نسبته كنسبة النحو حالة كونه منسوباً للسان اه (قوله فالمنطق يعصم الخ) أى كما أن النحو يعصم اللسان عن الخطأ فى قوله اه (قوله فيعصم الأفكار الخ) قد نظم بعضهم المبادئ العشرة ، فقال :

إن مبادئ عقل فن عشرة الحد والوضع ثم الفهم
وفضله ونسبة والواضع والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض البعض اكتفى ومن درى الجميع حائر الشرفا

خدمه علم : يبحث فيه عن المعلومات التصويرية والتدبيقية من حيث انها توصل الى مجهول تصورى أو تصديقى أو يتوقف عليها التوصل الى ذلك . وموضوعه المعلومات التصويرية والتدبيقية من حيث صحة إيصالتها الى المجهولات . وغايته كونه يعصم الأفكار عن غي الخطأ ، وقيل غايته وفادته معرفة التأليفات الصحيحة والمناسبة . وأما فضله فهو علم يفوق ديزيد على خبره من العلوم بكونه علم النفع فيها إذ كل علم تصور أو تصديق وهو يبحث فيهما ، لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى . وأما نسبته الى العلوم فهو باعتبار

فَهَاكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدًا تَجَمُّعُ مِنْ فُتُوهِ قَوَائِدًا
تَجَمُّعُهُ (بِالسَّلَمِ) لِلنُّوْرِ قِيَرُفِي بِوَسْمَاءِ عِلْمِ (اللَّطِيقِ)

من إضافة العام للخاص ، فإن الضلال قد يكون عن عمد ، وقد يكون عن خطأ ، وهذا العلم تصمم مراعاته
الذهن عن الخطأ في الفكر : أي النظر لأنه إذا علم كيفية تركيب القياس من تقديم الصغرى على الكبرى
واستيفاء شروط الانتاج وربب المقدمتين كانت النتيجة صوابا سالمة من الخطأ [وهن دقيق الفهم] أي الفهم
الدقيق [يكشف] ذلك العلم [العطا] أي السطر ، شبه المفهوم الدقيق بالشيء المحتجب تحت السطر والعطا
تخييل والكشف ترشيح * [فهناك] اسم فعل بمعنى خذ على ما قال ابن مالك والكاف حرف خطاب [من
أصوله] أي من أصول المنطق [قواعدا] أي خذ قواعد هي بعض أصول المنطق ، والقواعد جمع قاعدة ،
وهي قضية كلية يعترف منها أحكام جزئيات موضوعها كقولنا كل موجبة كلية تنعكس جزئية ، وكيفية
تعريف أحكام الجزئيات أن تقول مثلا كل انسان حيوان موجبة كلية وكل موجبة كلية تنعكس جزئية
فنتج من الشكل الأول كل انسان حيوان تنعكس جزئية وذلك مثل قولك بعض الحيوان إنسان [تجم]
فك القواعد [من فتوئه] أي المنطق والجمع للتعظيم [قوائدا] جمع فائدة وهو ما استفيد من العلم ، والمراد
بها الفروع المتدرجة تحت القواعد : أي تجمع القواعد فروعاً وجزئيات من فن المنطق ويصح عود الضمير
في تجميع الى مخاطب : أي تجمع أنت أيها المخاطب بسبب حفظ تلك القواعد فروعاً من فن المنطق * [سميته]
أي التأليف المفهوم من السياق [بالسلم] والسلم ما يصعد به عادة الى أعلى منه ، فسميته الكتاب بذلك
أشارة الى أنه يتوصل به الى أصعب منه من الكتب [المنورق] بتقديم النون على الراء كما هو الرواية عن
المصنف ، ويصح تقديم الراء ، ومعناه الزين الزخرف [يرقى] أي يصعد [به] أي بهذا التأليف [سماء علم المنطق]

وموضوعه كل علم لأن كل علم تصور أو تصديق . ووضعه إرسط بكسر الهجمة وفتح تين بعدها وضم اللام .
والاسم المنطق ، ويسمى ايضا بالميزان وبمقياس العلوم . واستمداده من العقل ، وأما حكمه فسيأتي الكلام عليه
عند قول المصنف : والخلف في جواز الاشتغال . الخ ، وأن المعتمد الجواز اه . ومثاله القضايا النظرية الباعثة
عن هيئة المعرفة والأقبسة وما يتعلق بها البرهن عليها فيه اه صلبان (قوله من إضافة الخ) أي كإضافة
شجر أراك (قوله المفهوم) أي المسائل الصعبة في كلامه استعارة بالكناية وتخييل لأنه قد شبه دقيق الفهم
بشيء منفصل تشبها مضمرا في النفس ، وحذف اسم المشبه به ، وأثبت شيئا من لوازمه تخيلا وهو انقطاع
والكشف ترشيح إن كان حقيقة في الحسيات اه (قوله السطر) بكسر السين . أما بفتحها فهو المصدر
اه (قوله انسان) موضوع وموجبة محمول (قوله حيوان) قضية صغرى بالنسبة لقوله ، وكل موجبة الخ
(قوله الشكل الأول) هو قوله كل إنسان إلى قوله تنعكس (قوله من السياق) هو سابق الكلام
ولاحقه (قوله بالسلم) ادخل الباء على المفعول الثاني لأنه يجوز أن يقال : سميت ابن محمد وسميته بمحمد
اه (قوله السلم) هو هنا حقيقة لأنه علم ، وإذا قطع النظر عن العلمية فهو مجاز بالاستعارة اه (قوله
يصعد) أي يتوصل لما عداه فاندفع ما يقال : يلزم على كلام المصنف توصيل الشيء إلى نفسه ، لأن هذا
المؤلف يعد من المنطق اه (قوله سماء علم المنطق) في كلام المصنف استعارة تصريحية أو مكنية فعل الأولى
يكون قد شبه المسائل الصعبة من علم المنطق بالسماء بجامع عسر التأويل في كل . واستعار اسم المشبه به
لشبهه ، وعلى الثانية يكون قد شبه علم المنطق بالنجوم بجامع الاهتداء بكل تشبها مضمرا في النفس وحذف
اسم المشبه به وأثبت شيئا من لوازمه وهو السماء . إنا بقايا على معناه الحقيقي أو مستعاراً للمسائل الصعبة ، وعلى كل

وَاللهُ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ خَالِصًا
وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْبُنْيَانِ بِدَلِيلِ إِلَى الطُّغُولَاتِ يَهْتَدِي 14

فصل: في جواز الاشتغال به

والخلف في جواز الاشتغال به على ثلاثة أقوال *
فإن الصلاح والنواهي حرمانا وقال قوم ينبغي أن يشتغل

بشيء من المطالب الذي هو كماله في الرضا والشرف، فالإضافة من إضافة المشبه به لشيء، وضح أن تكون
السبب مستمرة للكتب المطولة من هذا العلم: أي يتوصل بهذا التأليف إلى ما هو أطول منه من الكتب
المؤلفة في ذلك الفن * [وأنه] منسوب على التعظيم: أي لا غيره كما استفيد من تقديم المعول [أرجو]
أي أوصل منه لا من غيره [أن يكون] ذلك التأليف [خالصا] من الرياء وحسب الشهرة والحمد [لوجه] أي ذاته
[الكرام] أي المعطى على الدوام [ليس] ذلك التأليف [خالصا] أي ناقصا بأن لا يوفق عن أكمله عائقا وليس ناقصا
من الثواب والأجر بل يشتمل على ما بعده، وانقاص في الأصل اسم لاحدى شئتي الجبر الناقص عن الأخرى، ثم يجوز
لا يتنفع به كما يشتمل على ما بعده، وانقاص في الأصل اسم لاحدى شئتي الجبر الناقص عن الأخرى، ثم يجوز
به إلى الناقص مطلقا من استعمال المقيّد في المطابق * [وأن يكون] ذلك التأليف [نافعا للبتدي] الذي
أخذ في التعلم ولم يقدر على تصور المسائل وهذا من التواضع لأنه نافع للبتدي وغيره من المتوسط والمنتهى.

ثم بين ثم نفعه للبتدي بقوله [به إلى المطولات] من الكتب [يهتدي] أي يتوصل.

[فصل في جواز الاشتغال به] أي وعدمه. وإعلم أن المطابق قسما: قسم خال عن شبه الفلاسفة
كهذا الكتاب، ومختصر الامام السنوسي، وتأليف السكاكيني. فهذا للاختلاف في جواز الاشتغال به لا من
لامعقول له، بل هو فرض كفاية لأن القدرة على رد شبه الفلاسفة لا تحصل إلا به، وردها فرض كفاية، وما
يتوقف عليه الواجب واجب. القسم الثاني: محتلف شبه الفلاسفة، وهذا هو الذي جرى في الاشتغال به
خلاف. والمصنف لما أراد أن يذكر حكم القدم الأول الذي أراد تأليف الكتاب فيه جره ذلك إلى ذكر
حكم للمطابق مطلقا، فحكي للاختلاف الواقع في القسم الثاني لأنه أطابق فيجب تنقيح كلامه به * [والخلف] أي
الاشتغال [في جواز الاشتغال به] أي بالمطابق جار [على ثلاثة] بالتثنية [أقوال] بدله من ثلاثة *
[فإن الصلاح والنواهي] نسبة إلى نوى على غير قياس، والقياس حذف الألف [حرمانا] أي الاشتغال

من هذا الوجه يكون قوله برفق ترشيحا فليأمل اه [قوله أن تكون السبب] ففي تفسيره (قوله مستعارة)
أي يقال شبهت الكتب المطولة بالسبب جامع عسر تناول في كل واستعمل لفظ المشبه به لشيء الخ [قوله أرجو]
أي أوصل أصلا يتعلق بمجموع فيه مع الأخذ بأسبابه، وقد يطلق الأمل على الحروف، ومنه - وأرجوا اليوم
الأخر - اه [قوله ثم يجوز به] أي مجازا مرسل: إما بمرتبته وهو الأقرب أو بمرتبتين أو مجازا بالاستعارة،
وبين ذلك أنه إن لو سط أن العلاقة الاطلاق والتقييد ونقل عن المعنى الأصلي إلى مطلق النقص واستعمل
في النقص المعنوي لكونه فردا من ذلك المطلق فهو مجاز مرسل بمرتبته، وإذا لو سط أن العلاقة ما ذكره نقل
عن المعنى الأصلي إلى مطلق النقص، ثم نقل عنه إلى النقص المعنوي فهو مجاز مرسل بمرتبته، وإذا لو سط
أن العلاقة للمشابهة كان مجازا بالاستعارة اه [قوله السكاكيني] أي صاحب متن الشمسية (قوله فإن) أي فالامام
ابن الصلاح اه [قوله والنواهي] هو الامام أبو زرعة بايعي الوددي (قوله نسبة إلى نوى) أي على غير

وَالْقَوْلَةُ لِلشُّهُورَةِ الصَّحِيحَةِ جَوَازُهُ لِكُلِّ الْقَرِيحَةِ

مَحَارِيسِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ لِيَهْتَدَى بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

فصل: في أنواع العلم الحادِثِ

إِذْراكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عِلْماً وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَضْيِيقِ دُيُومٍ

به ، وتبعهما على ذلك قوم من المتأخرين لأنه لا يؤمن على الخافض فيه من أن يتمكن في قلبه شبهة فيزل بها [وقال قوم] منهم الغزالي [ينبغي] أي يجب كفاية أو يستحب [أن يعلم] حتى قال الغزالي : من لا معرفة له بالناطق لا يوثق بعلمه ، وسواء معيار العلوم * [والقوله للشهورة الصحيحة * جوازها] أي الاشتغال به [لكامل القريحة] أي ذك الفطنة * [بمحاريس السنة والكتاب] فيجوز له [ليهتدى به إلى الصواب] ضد الخطأ لأنه قد حسن عقيدته فلا يخشى عليه من الخوض في الشبه ، فإن كان ليبدأ أو ذكياً ولم يمارس السنة والكتاب لم يجزه الاشتغال به لأنه لا يؤمن عليه من تمكن بعض الشيء من قلبه كما وقع للعترة ، ومن ههنا منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام المشتغلة على تخطيطات الفلاسفة المتعجرب .

(فصل في أنواع العلم الحادِثِ) المراد بالعلم هنا مطلق الادراك لا ادراك النسبة التصديقية قطعاً كما هو اصطلاح بعض الأصوليين ليعم انقسامه إلى التصور والتصديق الآتيين . الحادِث تقييد للعلم لاخراج علمه تعالى فإنه لا يتوَّج ، ولأن العلم مفسر بالادراك الذي هو وصول النفس إلى المعنى ، وذلك يشعر بسبق الجهل تنزه الله عنه ، ولأن التصور الآتي مفسر بمحصل الصورة في النفس وهو من خواص الأجسام فلا يوصف علمه تعالى بالتصور ولا بالتصديق لإبهام ما يليق مع أن ذكر الأنواع يخرج العلم القديم ، فالجبع بينه وبين الحادِث للتوكيد * [ادراك مفرد] المراد بالمفرد ما ليس وقوع نسبة حكمية ، أولاً وقوعها كادراك الموضوع ، وادراك المحمول وادراك النسبة في مثل قولك زيد قائم : فادراك زيد : أي ذاته . وادراك قائم : أي معناه ، وادراك النسبة التي هي ارتباط القيام بـ زيد . وادراك الموضوع مع المحمول ، أو الموضوع مع النسبة ، أو المحمول معها ، أو مجموع الثلاثة كل منها [تسموا] مفعول ثانٍ للعلم مقدم عليه فيكون المعنى ادراك الفرد [علم] أي سعي في الاصطلاح تصوراً ، وذلك صادق بادرار واحد من السبعة التي هي الموضوع والمحمول والنسبة ، أو اثنين من الثلاثة ، أو مجموعها [ودرار] اسم مصدر بمعنى ادراك وقوع [نسبة] في مثل قولك زيد

قياس قرابة من قرى الشام اه (قوله معيار العلوم) أي ميزان الادراكات التي يعرف به صحيحها من فاسدها اه (قوله الصحيحة) أي قوتها دليها (قوله جوازها) قال شيخنا الصدوق : أراد به الاذن فيصدق بالوجوب والتدب ولم يرد به استواء الطرفين لقوله في علمه ليهتدى به إلى الصواب (قوله أنواع العلم) هي أربعة لأن العلم : إما تصور أو تصديق وكل منهما ، إما ضروري أو نظري ، وتعرض لتنوعيه ولم يتعرض لحده لما فيه من الخلاف حتى قيل أنه لا يحد لكونه ضرورياً ، ولأن تنوعيه يتضمن تعريفيه لما سيأتي أن التقسيم من قبيل الرسم اه (قوله بالعلم هنا الخ) وحده علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية اه (قوله مطلق الادراك) ولو غير جازم أو غير مطابق للواقع فدخل الظن والجهل المركب وتصور النسبة المشكوك والمثومة بدليل جعل السيد وغيره إياهما من قبيل التصور اه (قوله لإبهام ما لا يائق) أي به سبحانه وتعالى (قوله أولاً وقوعها) أي أو عدم وقوعها : أي ما ليس وقوع نسبة أو عدم وقوعها اه (قوله وادراك الموضوع الخ) أي سواء كانت القضية موجبة أو سالبة فتبلغ أربعة عشر وعلى

وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
وَالنَّظَرِ مَا اخْتَجَعَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْحَلِّي
وَمَا يَدُ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ بِدَعْوَى قَوْلِ شَارِحِهِ فَلْيَنْتَبِهْ
وَمَا لِلتَّصَدِيقِ بِرُتُوبَةٍ بَحْجَةٍ يُورَفُ عِنْدَ الْعَقَلَاءِ

٤٣

عَلَّمَ

قائم أو عدم وقوعها في مثل قولك ليس زيد قائما [بتصديق رسم] أي علم ، والمخفى وإدراك وقوع النسبة في الإيجاب ، وعدم وقوعها في السلب علم عند المناطقة بالتصديق . وإيضاح ذلك أن العلم الذي هو مطلق الإدراك أن تعلق بمفرد كالإنسان سمي تصورا ، وإن تعلق بوقوع نسبة المركب أو عدم وقوعها سمي تصديقا كما تقدم ، وهذا ميل لمذهب الحكماء القائلين بأن التصديق بسيط وهو إدراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها فيكون إدراك الموضوع وإدراك المحمول وإدراك النسبة التي هي ارتباط المحمول بالموضوع شروطا للتصديق . وأما مذهب الإمام الرازي والتصديق هو مجموع الإدراكات الأربعة أعني إدراك الموضوع ، وإدراك المحمول وإدراك النسبة وإدراك وقوع تلك النسبة أو عدم وقوعها فتكون الإدراكات الثلاثة الأول شطورا عنده للتصديق : أي أجزاء له ، والتحقيق الأول ، وهو أن التصديق بسيط [وقدم الأول] أي التصور على التصديق [عند الوضع] أي في الفكر والكتابة والعلم والتعليم كما وقع في اللسان من تقديم التصور في التقسيم [لأنه] أي التصور [مقدم] على التصديق [بالطبع] أي بحسب اقتضاء طبيعة التصور : أي حقيقته ، والمقدم بالطبع هو الذي يحتاج إليه المتأخر من غير أن يكون المتقدم علة فيه كتقديم الواحد على الاثنين والاثنين على الثلاثة ، ولا شك أن التصور شرط للتصديق أو شرط له ، وطبيعة الشرط تقتضي التقدم على الشروط كما أن طبيعة الشرط : أي الجزء تقتضي التقدم على السكل ، وليس الشرط علة للشروط لأنه لا يلزم من وجوده وجوده ، وكذا الشرط ليس علة للسكل وهو ظاهر [والنظر] بكون الباء للضرورة [ما] أي الذي [يحتاج للتأمل] أي النظر في الدليل كإدراك حقيقة الإنسان المحتاج إلى النظر في التعريف بالحيوان الناطق ، وإدراك أن العالم حادث المحتاج إلى النظر في قولك العالم متغير وكل متغير حادث [وعكسه] أي مالا يحتاج إلى النظر [هو] العلم [الضروري الحلي] أي الظاهر فهو مالا يحتاج إلى النظر ، وإن احتاج إلى حدس : أي ظن كالعالم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس الحاصل باختلاف تشكلاته بحسب القرب منها والبعد عنها فانه يورث ظن استفادة نوره من نورها ، واحتجاج إلى تجربة كالعالم بأن الدواء القلاني مسهل للطبيعة عند شربه ، فالعلم الضروري التصوري كإدراك وجودك ، والتصديقي كإدراك أن الواحد نصف الاثنين [وما] به إلى تصور وصل [أي والقول الذي وصل به إلى تصور كالحسد في قولك : الحيوان الناطق ، والرسم في قولك : الحيوان الناحك [يدعى] أي يسمى عند المناطقة [بقول شارح] أما تسميته قولاً فلا لأن القول هو المركب ، وأما تسميته شارحا فلتشرحه بالمهابة . فالعلم والقول الذي وصل به إلى تصور المعروف يسمى بالقول الشارح في اصطلاح المناطقة ، وقوله [فليتنهل] أي يجتهد في الطلب جملة كل بها البيت [وما] لتصديق به توصلا [أي والقول الذي توصل به للتصديق وهو القياس في مثل قولنا : العالم متغير ، وكل متغير حادث وجهه النبي فني القضية السالبة سواء كانت إثباتية أو خبرية ، وقد أبلغ بعضهم صور التصور إلى خمس وعشرين صورة فتراجع اهـ (قوله رسم) أي من الوسم وهو التعليم اهـ (قوله بسيط) أي فتكون الإدراكات المذكورة شروطا له اهـ (قوله شروطا للتصديق) أي على مذهب الحكماء (قوله وشطورا عنده) أي على مذهب الإمام الرازي (قوله والنظر) أي والعلم النظري .

فصل: في أنواع الدلالة الوضعية
 دلالة ألفظ على ما واثقه يدعونها دلالة الطائفة
 وجزئيه تسمى وتا لزم فهو الزمان إن يعقل الزمان

[مجمعة يعرف عند العقلا] أي يسمى عند الناطقة بالجمعة: أي الدليل لأن من تحسك به حيج خسه: أي غلبه

(فصل في أنواع الدلالة) اللفظية (الوضعية)

والدلالة: كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر سواء فهم بالفعل أم لا، والاصم الاول دال، والثاني مدلول، والدال ينقسم إلى غير لفظ، وإلى لفظ، وغير اللفظ إبدال بالعقل كدلالة التغير على الحدوث أو بالعادة: كدلالة المطر على الثبات، والحجرة على العجبل، والصفرة على الوجل، أو بالوضع كدلالة الإشارة بإيد مثلا على معنى ثم أولا، واللفظ إبدال بالعقل كدلالة اللفظ على وجود الالفاظ من وراء جدار، أو بالعادة كدلالة ألح على وجع الصدر، أو بالوضع كدلالة الأسد على الحيوان المفترس، وهذه هي المعبرة في المنطق ولها أبواب لها قسط. فقال أنواع الدلالة الوضعية: أي اللفظية كما قسم، ونرجع باللفظية دلالة غير اللفظ، وبالوضعية دلالة اللفظ غير الوضعية فلا يعتبر شيء من هذه الخمسة عند الناطقة، وقد تقدم تمثيلها * [دلالة اللفظ] أي الوضعية أخسها من الترجمة [على ما واثقه] أي على المعنى الذي وافق اللفظ بأن وضع له ذلك اللفظ لا لأقل منه ولا زائد عليه [يدعونها] أي يسمونها: أي تسمى الناطقة تلك الدلالة على المعنى الموضع له اللفظ [دلالة المطابقة] وسميت الدلالة على الموضوع له بتمامه دلالة المطابقة لمطابقة الدال لمدلول من قوطم طابق التسل التسل إذا توافقت، والدال والمدلول متوافقان ومتطابقان بحيث لا يفهم من اللفظ زيادة على المعنى ولا يفهم المعنى من أقل من اللفظ، وذلك كدلالة الانسان على الحيوان الناطق [د] دلالة اللفظ على [جزئه] أي جزء المعنى الذي وافق اللفظ كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق فقط يدعونها [تضمنا] أي دلالة تضمن تضمن المعنى لجزئه، وقول الناطم وجزئه بالجذر عطف على ما المجردة بعلى، وقوله تضمننا عطف على دلالة المطابقة المنصوبة يدعونها فيه العطف على معمولين عاملين مختلفين، واغتنر لأن أحد

(قوله والدلالة) أي تطلق على معينين بالاشتراك أحدهما كون أمر الخ كما ذكره الشارح، والثاني فهم أمر من أمر كما حقه العلامة ابن عرفة (قوله غير اللفظ الخ) أي ينقسم ثلاثة أقسام (قوله واللفظ) أي ينقسم أيضا إلى هذه الثلاثة (قوله أو بالعادة) أي وإن شئت. قلت بالطبع اه (قوله وهذه) أي أنواع الدلالة فالجميع مع ذلك ستة، وأهل المنطق إنما يجنون عن الأخير المشار إليه بقوله، وهذه: أي الدلالة اللفظية الوضعية هي المعبرة الخ اه (قوله دلالة اللفظ الخ) أي أما بالعقل أو بالعادة (قوله أي على المعنى الذي الخ) جعل مأموصلة، ويصح كونها نكرة موصوفها بحذف للم به اه (قوله بأن وضع ذلك الخ) أي وضعا حقيقيا أو مجازيا كالانسان للحيوان الناطق والأسد للرجل الشجاع اه (قوله إذا توافقت) أي لأن العمل مؤتة كما في التاموس والمصباح اه (قوله وافق اللفظ الخ) فيه إشارة إلى أن الضمير البارز في قول السلف وافقه يرجع إلى اللفظ فيكون الضمير المستتر فيه راجعا إلى ما اه (قوله أو الناطق) أي والانسان على الناطق اه (قوله أي دلالة) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه وإضافة دلالة إلى التضمن من إضافة المسبب إلى السبب وقوله لتضمن المعنى علة ليدعونها الخ اه ص (قوله لتضمن المعنى لجزئه) كما إذا شككت في شيخ هل هو حيوان أولا؟ فقل لك هو انسان ففهم أنه

فصل : في مباحث الألفاظ

مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدٌ
فَأُولَئِكَ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ يَكْسِي مَا تَلَا

العالمين جاز ، وقد تقدم ، وذلك جائز نحو في الدار زيد والحجرة عمرو كما في كتب النحو [و] أما دلالة اللفظ على [ما] أى المعنى اللازم الذى [لز] معناه [فهو التزام] أى دلالة التزام لا التزام المعنى : أى استلزامه له كدلالة الأربعة على الزوجية ودلالة المعنى على البصر ، وقول الناظم [إن يعقل التزم] شرط حذف جوابه لدلالة قوله فهو التزام عليه ، والمعنى أن الدلالة على اللازم تسمى التلزاما إن التزم ذلك اللازم في العقل : أى التهم بأن لز من تصور المألوم في ذهن تصور ذلك اللازم فيه سواء لز مع ذلك في الخارج كالزوجية للأربع ، أو لم يلزمه في الخارج بل كان منافيا له فيه كالبصر للمعنى ، وخرج بذلك التيد اللازم في الخارج فقط دون ذهن كالسواد للفراب فلا يسمى دلالة لفظ الفراب على السواد دلالة التزام لعدم لزوم السواد له في العقل وإن لزمه في الخارج .

(فصل في مباحث الألفاظ) اعلم أن المنطقي لاجت له الأعلى المعاني لكن لما كانت المعاني مفترقة في فهمها إلى الألفاظ عقد المنطقيون لها بابا ، وقسموا المستعمل منها إلى المركب واللفرد كما قاله المصنف * [مستعمل الألفاظ] أى المستعمل منها ، فخرج منها الممثل كدبر ، وقوله [حيث يوجد] أى في أى مكان يوجد اللفظ المستعمل فهو [إما مركب] كزيد قائم [وإما مفرد] كزيد [فقول] أى المركب ، وسوغ الابتداء بالتركبة وقوعها في مقام التفصيل [ما] أى هو الذى [دل جزؤه] خرج مالا جزؤه له كباء الجرو ولا ماله وماله جزء لا يدل كزيد وعبد الله وتأبط شرا ، والحيوان الناطق أعلما ، وما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة فالما كان قبل جعلها أعلما أما بعده فصارت أجزاؤها كراى زيد لا يدل على شيء ودلائها السابقة صارت نسبيا منبها

حيوان لأنه مقسودك ولم تلتفت إلى كونه ناطقا أه ملوى (قوله وذلك جائز) أى عند الأخشن والكسائي والفرار والزجاج أه ص (قوله وأما دلالة اللفظ) إنما قدر أما لتكون البناء خبر زائدة ، لكن فيه أنه يصير الكلام عليه مستأقفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم فالأحسن أن البناء زائدة وأن ما لزم معطوف على قوله وما وافقه : أى ودلائه على ما لزم هو الالتزام : أى معنى بدلالة الالتزام قرره شيخنا أه (قوله ودلالة المعنى على البصر) فإنها لازمة في ذهن أى مهما تصور المعنى تصور البصر لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بسيرا أو بينهما مضادات في الخارج ، وكل من دلالة التضمن والالتزام تستلزم دلالة المطابقة فحق تحققت لانهما تابعا لها والتابع من حيث إنه تابع لا يتحقق بدون للتبوع وهى لا تستلزمهما خلافا للإمام الرازى أه (قوله مباحث) جمع مبحث ، وهو هنا اسم لسكان البحث بمعنى المسائل المحسوت فيها عن الألفاظ : أى من جهة الأفراد والتركيب وما يلائمهما أه (قوله منها) إشارة إلى أن الإضافة على معنى من أه (قوله مستعمل الألفاظ) أى باعتبار دلالة التركيبية والأفرادية ، وقوله ما : أى لفظ أه (قوله ما دل جزؤه الخ) كراى الجارة لأن الرى يدل على ذات من له الرى والجارة على جسم معين ، وقوله دل : أى بالطائفة أه (قوله أعلما) راجع للثلاثة قبله ما عدا زيد فان حاله غير مختلف (قوله أجزاء الأعلام) أى عبد الله وما بعده أه (قوله أما بعده) أى بعد جعلها : أى تصيرها أعلما ، فقد صارت دلالتها أى دلالة هذه الأجزاء التى كانت قبل العلمية نسبيا منبها فالأدال يدها مجموع العلم على الذات أه

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنَى الْمُرَكَّبَا كُلُّهُ أَوْ جُزْئُهُ حَيْثُ وَجَدَا
فَفَهْمُ أَشْرَافِ الْكُلِّ كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِيُّ
وَأَوَّلَا لِذَاتِ إِنْ فِيهَا أَنْتَرَجَ فَانْتَبَهَ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ

[على * جزء معناه] يضم الزاى متعلق بـ بدل فهو نكته له فلا يخرج به شيء. وقوله [بكس] أى حال كون المركب ملتصقا بعكس [ما] أى المفرد الذى [نلا] المركب فى الذكر أى تبعه ، فالمفرد مالا يدل جزؤه على جزء معناه بأن لم يكن له جزء كباء الجرأوله جزء لا يدل على معنى كالأعلام المتقدمة * [وهو على قسمين أعنى] بمصدق الضمير [المفرد * كلى أو] بـ وصل الهمزة [جزئى] متروك التنوين للضرورة [حيث وجدا] الضمير للمفرد ، والآلت للأشباع * [ففهم اشتراك] بين أفراد مجرد تعقله [الكلى] والمعنى فالكلى هو ما فهم اشتراك بين أفراد مجرد تعقله [كأسد] واندان وحيوان سواء لم يوجد منه فرد مع استحالة أن يوجد منه شيء كالجب بين الضدين أو مع إمكان أن يوجد منه فرد كبحر من زئبق أو يوجد منه فرد مع استحالة غيره كالآله أو مع إمكان غيره كشمس أو يوجد منه أفراد متناهية كالإنسان أو غير متناهية كصفة وموجود وشئ فالحا تصديق بصفات الله تعالى القائمة بذاته التى لانهاية لأفرادها كادلت عليه السنة واستحالة وجود مالانهاية له إنما تثبت فى حق الحوادث [وعكسه] أى عكس الكلى [الجزئى] فهو ما لا يفهم الاشتراك بين أفراد مجرد وضعه كزيد فانه موضوع لمعنى مشخص لا يتناول غيره ولا يضر عروض الاشتراك العقلى عند تعدد وضعه لاشخاص لانه باعتبار كل وضع لا يدل على معنى مشخص * [وأوّل] مفعول الفعل محذوف

(قوله فهو نكته) أى تخيم للكلام بذكر متعلته اهـ وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد لأن تعريف المركب بالاشتباع والمفرد بالسلب ولا يقتل سلب أمر الأبعد تعقله والقسمة عند المصنف ثنائية وعند أهل النطق ثلاثية (قوله أوله جزء) أى لامتعى له كزيد علما أوله جزء ذومعنى لكن لا يدل عليه نحو عبدالله علما أوله جزء ذومعنى دالاعليه لكن لا يكون مرادا كالحیوان الناطق علما لأن معناه حيثئذ للماهية الانسانية اهـ (قوله بمصدق الضمير) أى بما صدق عليه الضمير : أى وقع اهـ (قوله أعنى المفرد) هذا ايضا وتصريح بما نفيده قاعدة رجوع الضمير الى أقرب مذكور اهـ (قوله أو بـ وصل الهمزة) يعنى اسقاطها بعد نقل حركتها الى التنوين قبلها والافهزة الوصل ليست فى شيء من الحروف الاعلى قول اهـ (قوله ففهم) خبر متقدم ، وقوله بمجرد متعلق بفهم ، وقوله الكلى مبتدأ مؤخر (قوله الكلى) نفسه الأقدمون الى ثلاثة أقسام ما لم يوجد منه شيء وما وجد منه واحد فقط وما وجد منه أفراد جأ، المتأخرون وقسموا كل قسم من الثلاثة الى قسمين فصارت الأقسام ستة ، فقسّموا الاول الى ما يستحيل وجوده كالجب بين الضدين وإلى ما يمكن كبحر من زئبق وقسموا الثانى ، وهو ما وجد منه واحد فقط الى ما يستحيل وجود غيره معه كالآله ، وإلى ما يمكن وجود غيره معه كشمس وقسموا الثالث الى ما وجد منه أفراد متناهية كأسد وإلى ما وجد منه أفراد غير متناهية كصفة وموجود وشئ. وثابت فإن أفرادها غير متناهية أذن لها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته تعالى ، وقد دل الدليل من السنة على أنها لانهاية لها واستحالة وجود مالانهاية له إنما تثبت فى حق الحوادث ولم نجد هذا التمثيل لاحد وإنما يثبتون به حركة الفلك ، وهو باطل اهـ (قوله - سواء لم يوجد) أى فى خارج الذهن (قوله من زئبق) بكسر الزاى وسكون الهمزة وكسر الباء وفتحها معرب ، وانه ما يؤخذ من معدنه ومنه ما يستخرج من جملة معدنية بالثار ، ودخانه حرب منه الحيات والعقارب من البيت ، وما أقام منها فسهل كما فى القاموس اهـ

وَالْكَلِمَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ اتِّقَاصٍ جِنْسٍ وَفَصْلٍ وَعَرَضٍ مُتَوَعِّجٍ وَمَخَصَّنٍ

يفسر وانسبه الآتي : أي انسب أولا ، وهو السكلي [لذات] أي الماهية [ان فيها اندرج] أي ان اندرج فيها بان كان جزءا لها جنسا كالحيوان للانسان أوفصلا كالناطق له [فانسبه] أي انسب الاول ، وقد ذكر المصنف في شرحه أن أولا ، فعول الفعل محذوف كقادرناه ، وأن فانسبه مفسر لذلك المحذوف . اعترض عليه بأن انسبه واقع بعدفاء الجواب وما بعد فاء الجواب لا يعمل فيها قبلها فلا يفسر عاملا فيه . وأجيب بأن انسبه مؤخر من تقديم ، والتقدير وأولا انسبه لذات ان اندرج فيها ، وعلى هذا فيكون جواب الشرط محذوفا لدلالة انسبه المذكور عليه قاله الملوي ، ولا يخفى بعد الجواب لما فيه من التكتفات وقوله [أولعارض] أي انسب الاول لعارض [اذا خرج] عن الذات فلم يكن جزءا لها بل كان خاصا كالساحك للانسان أو كان عرضا عاما كالماشي له فانسبه لعارض بان تقول كل عرضي ، والنسبة على غير قياس ، فلم أن ما كان جزء الماهية جنسا أوفصلا فهو كل ذاتي ، وما كان خارجا عنها خاصة أو عرضا عاما فهو كل عرضي ، وقضية ذلك خروج النوع كالانسان عن الذاتي والعرضي فيكون واسطة بينهما ، وهو أحد أقوال ثلاثة . والقول الثاني ان النوع ذاتي وفسر الذاتي بما ليس خارجا عن الماهية بأن كان جزءا أو تمامها . والقول الثالث أن النوع عرضي وفسر العرضي بما ليس داخلها بأن كان تمامها أو خارجا عنها * [والكلمات] بتخفيف الباء للضرورة جمع كل [خسة دون اتقاص] أي من غير نقص : أي ولا زيادة أيضا . أولها [جنس] وهو السكلي المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في جواب ما هو كالحيوان فانه يقال على الانسان والفرس والحمار ويسدق عليها في جواب قول القائل ما الانسان والفرس والحمار ؟ فقال في الجواب حيوان ، وان شئت قلت في تعريف الجنس : هو جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها [و] ثانيها [فصل] وهو جزء الماهية الصادق عليها في جواب أي شيء هو المميز لها عن غيرها كالناطق بالنسبة للانسان . وثالثها [عرض] عام ، وهو السكلي الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها كالماشي بالنسبة للانسان ، ولا يقع العرض العام في الجواب . ورابعها [نوع] وهو السكلي المقول على كثيرين متحدتين في الحقيقة في جواب ما هو كإنسان فانه يصدق على زيد وعمرو وبكر فيقع جوابا عنها في مثل قولك ما زيد وعمرو وبكر فيقال في الجواب إنسان [و] خامسها [خاص] أي خاصة خذفت التاء للضرورة ، وهو السكلي الخارج عن الماهية الخاص بها كالصاحك للانسان

(قوله أنسب أولا) بأن يقال كل ذاتي (قوله فانسبه) أي من نسبة الجزء الى السكلي وقوله الأول أي السكلي (قوله أولعارض) أو بمعنى الواو : أي وانسبه لعارض الخ (قوله الأول) هو السكلي .

(قوله على غير قياس) أي في كلام الماطقة وقوله فيكون أي النوع (قوله بينهما) أي بين الذاتي والعرضي (قوله بان كان) أي الذاتي كالانسان قوله جزءها أي الماهية وقوله فيها أي للماهية (قوله للضرورة) أي لا وزن (قوله وثانيها فصل) وهو جزء الماهية الصادق عليها في جواب أي شيء هو ، جزء الماهية يخرج النوع والخاصة مطلقا والعرض العام كذلك ، والصادق عليها يخرج للجزء المادي كالسقف البيت ، وفي جواب أي يخرج للجنس مثاله الناطق لأنه اذا سئل عن الانسان بأي شيء هو في ذاته كان الناطق جوابا عنه لانه يميز عما يشترك في الجنس ، وهو أي الفصل فسيان : قريب ، وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب كالناطق للانسان . وببعد ، وهو ما يميز الشيء عن جنسه البعيد كالساحك للانسان اهـ (قوله وهو جزء الماهية) قيد يخرج النوع وقوله الصادق يخرج الجزء المادي كالسقف البيت وقوله في جواب أي شيء قيد يخرج الجنس اهـ (قوله وثالثها عرض عام وهو السكلي الخارج عن الماهية الخ) فالسكلي جنس والخارج عن الماهية يخرج

٣٤ وَأَوَّلُ ثَلَاثَةِ بِلَا شَطَطٍ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسْطٌ

فَصْلٌ : فِي نِسْبَةِ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعْنَى

وَنِسْبَةُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعْنَى نَحْوُ أَقْسَامِ بِلَا قُصَانٍ
وَتَوَاطُؤُ تَشَاكُكٌ تَخَالُفٌ وَالْأَشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

* [وأول] أي الجنس [ثلاثة بلا شطط] أي بلا زيادة [جنس قريب] وهو مالا جنس تحته بل تحته الأنواع كالحيوان فإنه لا جنس تحته ، وإنما تحته الأنواع كالإنسان والفرس ونحوهما [أو] جنس [بعيد] وهو مالا جنس فوقه وتحته الأجناس كالجواهر [أو] جنس [وسط] أي متوسط ، وهو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجمم فإن فوقه الجوهر وتحته الحيوان .

(فصل في نسبة اللفظ إلى المعنى) ونسبة معنى لفظ إلى معنى لفظ آخر ونسبة لفظ إلى لفظ آخر ليدخل الترادف * [ونسبة الألفاظ للمعنى] أي مع المعنى على أن اللام بمعنى مع : والمراد بالمعنى ما يعني أي يقصد فيشمل الأفراد ومتعلق النسبة محذوف : أي بعضها ففي الكلام حذف أي ونسبة الألفاظ والمعاني بعضها لبعض [حصة أقسام بلا قصان] ولا زيادة لأن اللفظ : إما كلي أو جزئي ، والأول أن كان معناه واحدا ، فإن كان متوالياً في أفراد فالنسبة بينه وبين أفراد [تواطؤ] وهو القسم الأول من الحصة كالإنسان ، فإن معناه لا يختلف في أفراد ، ويسمى ذلك المعنى متواطئاً لتواطى أفراد : أي توافقها فيه ، فإن أفراد الإنسان كلها متوافقة في معناه من الحيوانية والناطقة ، وإنما الاختلاف بينهما بأمراض خارجية كإلياس والدواد والطول والقصر ، فإن كان معناه مختلفاً في أفراد كالقمر ، فإن معناه في الشمس أقوى منه في القمر

للجنس والفصل والنوع ، والصادق إلى آخره مخرج للخامة اه (قوله مالا جنس تحته) أي وفوقه الأجناس ويسمى الجنس السافل (قوله الأجناس) ويسمى العالي (قوله كالجواهر) وترك الجنس المنفرد لأنه لم يظفر له بمثال ومثل له بعضهم بالعقل بناء على جنسبه اه (قوله ونسبة الألفاظ للمعنى) اعلم أن النسب الجنس الآتية أربعة أقسام لأن نتين منها بين معنى اللفظ وأفراد وهما التواطؤ والتشاكك وواحدة بين اللفظ ومعناه ، وهي الاشتراك ، وواحدة بين اللفظ ولفظ آخر ، وهي الترادف ، وواحدة بين معنى لفظ ولفظ آخر ، وهي التباين ، وما قد يقع من الحسب بالتباين بين الألفاظ فهو بالنظر إلى معانيها لا إليها نفسها . إذا علمت ذلك علمت أن في الترجمة قصورا لأنها لا تأتي بالنبهين ، ولما كان ظاهر قول المصنف : ونسبة الألفاظ للمعنى . لا يفي إلا إلى بين اللفظ ومعناه احتاج الشارح إلى التذكير الآتي . وبقي على المصنف التساوي رسم الاتحاد ماصداً للاختلاف مفهومهما كما في الكتاب بالقوة ، والفاصل بالقوة أو بالعدم والغصص الوجهي وهو اجتماع التبيين في مادة والأفراد كل منهما في أخرى كما في الإنسان والابيض والعدم والخصوص المطابق وهو اجتماع التبيين في مادة والأفراد أحدهما فقط ، وهو الأعم في الأخرى حكما في الإنسان والحيوان ، ويمكن إدراج هاتين التبيين في التباين بأن يراد به ما يشمل التباين الجزئي بل ، والتي قبله ، في الترادف بأن يراد به الاتحاد ماصداً سواء كان مع اتحاد المفهوم أو اختلافه اه (قوله اللفظ الخ) أي المفرد (قوله لمن كان) أي المعنى (قوله في أفراد) أي اللفظ (قوله لا يختلف في أفراد) والأبواب اختلف فيها فالنسبة بينهما تشاكك ، ويقال تشاكك كالقمر فإنه في الشمس أقوى منه في القمر ، ويسمى اللفظ في الأول متواطئاً كمعناه ، وفي الثاني مسككا كمعناه اه (قوله مختلفا) أي متفاوتا اه

وَأَقْنَطُ إِنَّمَا طَلَبُ أَوْ خَبَرٌ وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ سَتَدُ كَرٌ
أَمْرٌ مَعَ اسْتِمْلَاءٍ وَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي السَّوَاوِي قَالَتِيكَسَ وَقَعَا

وكالبياض ، فان معناه في العاج أقوى منه في الثوب فالنسبة بينه وبين أفراده [تشاك] ويقال للمنى
مشبك لأن الناظر اذا نظر في الأفراد باعتبار أصل المنى ظنه متواطئا ، وإذا نظر فيها باعتبار تفاوت ظنه
مشتركا فحصل له التشكك ، ويسمى اللفظ في الأول متواطئا كعناه ، وفي الثاني مشككا كعناه ، وإذا نظر
بين معنى اللفظ وبين معنى لفظ آخر ، فإن لم يصدق أحدهما على شيء مما صدق عليه الآخر فالنسبة بينهما
[تخالف] أى تبين كالانسان والفرس ، ويسمى معناه مابين كلفظيهما [و] اللفظ المفرد ان تعدد
معناه كعين للباصرة والجارية وكعنف بوزن منبر لطرف الثوب ولقدح الذى يكال به والنسبة بينه وبين ماله
من المعانى [الاشتراك] لاشتراك العينين في اللفظ الواحد ، وان تعدد اللفظ واتحد المعنى كالانسان والبشر
فالنسبة بين اللفظين الترادف كما قال : و [عكسه] أى وعكس الاشتراك وهو تعدد اللفظ مع اتحاد المعنى
[الترادف] لترادف اللفظين على المعنى الواحد [و اللفظ] أى المستعمل [إما طلب] ان أفاد الطلب
كاضرب ولا تقيم [أو خبر] ان احتمل الصدق والكذب كريد قائم [وأول] مبتدأ والموضوع له إرادة
التفصيل [ثلاثة] خبره [ستذكر] في البيت عقبه والتقسيم لطلب الفعل دون طلب الترك كما يفيد قوله [و
أمر] وهو مادل على طلب الفعل بذاته كاضرب [مع استعلاء] أى مع اظهار الطالب العلو على المطلوب
منه [وعكسه] أى طلب الفعل لامع استعلاء بل مع خضوع ، واظهار الطالب الانخفاض عن المطلوب منه
[دُعَا] أى يسمى بذلك في الاصطلاح [و] الطلب [فى] حال [السواوى فالتماس] بزيادة الفاء في الخبر :
أى يسمى بذلك عند اظهار الطالب المساواة للمطلوب منه [وقعا] أى ثبت ، وهذا التقسيم الذى مشى عليه
الناظم طريقة لبعضهم ، والراجح تسمية الكل أمرا ، أو الغرض من التقسيم بيان الخبر لأن المتطابق لا يبحث
الا عن الخبر ، ولا بحث له عن الطلب بأقسامه . ولما ذكر السكلى والجزئى استطراد فذكر ما يشاركهما
في المادة وهو السكلى والكلية والجزئية ، فقال :

(قوله وكعنف) أى وضع المنفرد لطرف الثوب وللتدح وسواء تعدد الوضع من لغة واحدة أو من لغات مختلفة نص
عليه الفخرى للمخلص اه (قوله كاضرب) إشارة إلى أن الطلب طلب فعل وهو الذى قسمه المصنف بقوله :
وأول ثلاثة الخ . وقوله ولا تقيم الخ إشارة إلى طلب الترك وهو انتهى كقولك لاتصوب اه ملوى (قوله وأول) وهو
الطلب (قوله مع استعلاء) أى حال كونه مع استعلاء : أى طلب العلو اه (قوله مع اظهار الطالب) أى سواء كان
عاليا فى نفس الأمر أولا اه (قوله واظهار الطالب) أى كقول الخادم لسيده : أعطنى درهما فهو دعاء اه
(قوله فالتماس) أى يسمى التماس كقول بعض الخدماء لبعض : أعطنى عمامتى اه (قوله وقعا)
بأنه الاطلاق اه (قوله والغرض من التقسيم بيان الخبر الخ) أى قد ذكر غير الخبر من الطلب وأقسامه
والنسب الجنس استطرادى ، وأقول هذا غير ظاهر : أما أولا فلا لأن المصنف قد ميز الخبر في باب القضايا بآتم من
تمييزه له هنا لأنه ذكر هنا تعريفه ، وأنه يرادف القضية فلو كان ذكر هذا الفصل لأجل تمييزه لاستغنى
عنه بتمييزه هناك ، ولما تابعا فلا يظهرون أن ذكر النسب الجنس السابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد
والتنبيه ، وان ظهر أن ذكر الطلب وأقسامه على سبيل الاستطراد والتنبيه اه صيان (قوله السكلى) هو
ما أفهم الاشتراك ، والجزئى هو ما لم يفهم الاشتراك اه

فصل : في بيان الكل والكليّة والجزء والجزئية
الكل حكماً على المجموع ككل ذلك ليس ذا وقوع

(فصل : في بيان الكل والكليّة والجزء والجزئية) * [الكل حكماً على المجموع] أى على جملة الأفراد من حيث كونها مجموعة بحيث لا ينتقل فرد منها بالحكم كقولنا : كل بنى نعيم يحملون الصخرة العظيمة : أى هيئتهم المجموعة من الأفراد لا كل فرد منهم على حدته ، ومنه قوله تعالى - ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية - قاله حكم بالحل على الهيئة المركبة من كل من الثمانية مجتمعين ، لا على كل منهم باستقلاله ، ومثل المصنف الحكم على المجموع بقوله [ككل ذلك ليس ذا وقوع] وهو معنى الحديث المروي من قوله عليه السلام « كل ذلك لم يكن » حين قاله ذو اليمين : أقصرت الصلاة ، لم نسبت . وكون الحديث من باب الكل يقتضى أن يكون المقصود نفي القصر والنسيان مجتمعين ، لا نفي كل على حدته ، وهذا تأويل مرجوح . والراجع أن المقصود نفي كل من القصر والنسيان على حدته فيكون سلباً كلياً لأن السؤال بأمر عن أحد الأمرين لطلب التعيين ، جوابه : إما بالتيين ، وإما بنفي كل منهما لا بنفي اجتماعهما لأن السائل لم يعتقد الاجتماع ، وإنما اعتقد ثبوت واحد منهما ولأنه قد روى أن ذا اليمين قاله : بل بعض ذلك قد كان ، وهذا إنما يناقض نفي كل منهما لا نفي اجتماعهما لما تقرر من أن الموجبة الجزئية إنما تناقض السالبة الكلية ، ولأن القاعدة الغالبة أن كلا إذا تقدمت على النفي كان الكلام من عموم السلب ، وكل مستقيمة هنا في كل ذلك لم يكن فيكون السلب علماً لكل فرد بحسب الظن لا بحسب الواقع فلا كذب ، وحديثنا تمثيل للمصنف

(قوله فوقهم) أى فوق الثمانية فهو من عود الضمير على متأخر لفظاً متقدماً رتبة : أى حال كونه فوق الثمانية يوم القيامة لتأخر حينئذ بخلاف الدنيا فإن الحامل له أربعة أه (قوله ثمانية) أملاك ، وقيل ثمانية صفوف أه (قوله وهو معنى الحديث) وأما لفظه فقال أبو هريرة رضى الله عنه « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم من ركعتين ، فقام ذو اليمين فقال : يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسبت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل ذلك لم يكن ، فقال ذو اليمين : بل بعض ذلك قد كان ، فقال رسول الله عليه السلام أصدق ذو اليمين ؟ فقال الناس نعم ، فقام رسول الله عليه السلام فصلى اثنتين أخريين ثم سلم ثم كبر فسجد سجوده أطول ثم رفع » أه . قال بعضهم : فإن قلت إن المعصية لا تقع من الأنبياء لا عمداً ولا نسياناً ، والسلام من ركعتين معصية وقعت نسياناً . الجواب أن محل ذلك ما لم يترتب على وقوعها حكم شرعي ، وهنا ترتب ، وهو السجود ، ودلالة الفعل أقوى ، والنسيان إنما يستحيل على الأنبياء إذا كان من الشيطان ، وهذا النسيان من الله تعالى لا يدخل للشيطان فيه أه (قوله كل ذلك) اسم الإشارة راجع إلى ما ذكره ذو اليمين من قصر الصلاة والنسيان أه وقوله ذو اليمين لقب به الصحابي المذكور لطول يديه واسمه الخرباق بن عمرو بنحاء معجمة مكسورة فراء ساكنة فوحدة قتاف أه (قوله والراجع) أى فهو من باب السكبي (قوله بنى كل منهما) أى على حدته (قوله من عموم السلب) أى عمومهم لجمع أفراد الموضوع ، بخلاف تقدم النفي على كل فليسبب العموم : أى عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع وسلب العموم صادق بالثبوت للبعض وهو التائب وبعدم الثبوت أصلاً ، لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع أه صيان (قوله تمثيل) مبتدأ وقوله غير صحيح خبره (قوله غير صحيح) أى بل هو من باب السكبي ، وهي القضية المحكوم فيها على كل فرد كقولك : كل إنسان قابل للفهم ، ومنه هذا الحديث أه صحيح

وَحَيْثُا يَكُلُّ قَرْدُ حُكْمَا فَإِنَّهُ كَلْبَةٌ قَدْ حُلَا
وَالْحُكْمُ لِلْبَغِيضِ هُوَ الْجَزْئِيَّةُ وَالْجَزْءُ مَتَرَفَةٌ جَلِيَّةُ

فصل: في المَعْرِفَاتِ

مَتَرَفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ فَعْمٍ حَدٌّ وَرَشْمٌ وَلَقَطِيٌّ عِلْمٌ

للكل بهذا المثال غير صحيح * (وحينما لكل) أي على كل [فرد حكما . فانه] أي الحكم أوالقضية ، وذكر الضمير لتأويلها بالقول [كلية قد علما] نحو كل نفس ذائقة الموت ، ولا إله إلا الله * [والحكم للبعض] أي عليه [هو الجزئية] نحو بعض الإنسان كاتب ، وليس بعض الإنسان بكاتب [والجزء معرفة جلية] أي ظاهرة ، فهو متركب منه ومن غيره كل كالجوان فهو جزء بالنسبة للإنسان لتركبه منه ومن الناطق ، ويسمى ذلك جزءا طبيعيا وكالسقف بالنسبة إلى البيت لتركبه منه ومن الجدران ، ويسمى ذلك جزءا ماديا :

(فصل: في المَعْرِفَاتِ) جمع معرف ، ويسمى تعريفا لتعريفه المخاطب بالمهاية ، وقولا شارحا لشرحه المهاية * [معرف] مبتدأ حذف منه أللوزن [على ثلاثة قسم] والمعنى العرف منقسم على ثلاثة أقسام : الأول [حد] وهو عام وناقص كما سيأتي [و] الثاني [رسمي] ويسمى رسما ، وهو أيضا تام وناقص [و] الثالث [لفظي] أي تعريف لفظي منسوب لفظ المطلق ، وهو من نسبة الخاص إلى العام ، وقوله [علم]

(قوله كلية) ومثل للكلية بمثاليين ، والجزئية بمثاليين إشارة إلى أنه لا فرق فيما ذكر بين الإيجاب والسلب اه صان (قوله كل نفس الخ) هو على ظاهره إن كان مثالا للكلية بمعنى القضية ، والمراد الحكم في كل نفس الخ إن كان مثالا للكلية بمعنى الحكم ، ومثل ذلك يقال في قوله نحو بعض الإنسان الخ ، وفي كلامه إشارة إلى أن الكلية والجزئية كما يطلقان اصطلاحا على الحكم يطلقان كذلك على القضية المشتقة عليه اه صان (قوله ولا إله إلا الله) فيه جرى على أن هذه القضية سالبة كلية وأنها من باب عموم السلب : أي عمومها لجميع أفراد الاله غير الذات العلية المستثناة استثناء متصلا لمخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع ، لأنه موضوع لما يتم المستثنى وغيره ، وإن كان خارجا منه بحسب الإرادة لإرادة التكسّم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الإلهية المنفية بقربنة الاستثناء ، فيكون من العام الذي أريد به الخصوص بالندفع ما قبل أنه يلزم المتكسّم بهذه الجملة الكفر ثم الإيمان ، ويؤيد هذا التحقيق ما قرره في نحو يزيد على عشرة إلا واحدا من أنه أريد بعشرة تسعة مجازا بقربنة إلا واحدا فلا يلزم التناقض فاحفظ ذلك ، واسم لاهو إله بمعنى المعبود بحق في نفس الأمر وخبرها محذوف : أي موجود أو ممكن بالإمكان العام ، والاقتصار على الوجود على الأول لأنه محل النزاع بين الموحدين والمبدلين منه إبناتا وتبعا ، أو من إله باعتبار عمله قبل البدلية من الضمير في الخبر ولا ضرر في تخالف البديل والمبدل منه إبناتا وتبعا ، أو من إله باعتبار عمله قبل دخول التامخ بناء على ما ذهب إليه جماعة من النجاة أنه لا يشترط في مراعاة العمل بقاء الدال له كالاتداء ، وأما منصوب على الاستثناء من الضمير في الخبر ، لاعلى البدلية من اسم لا تشلا يلزم عمل لا في العرفة سواء قلنا العامل في البديل هو العامل في المبدل منه ، أو قلنا العامل فيه مثله مقدرا كما هو الأصح ، والنقص من قصر الصفة على الموصوف قصر أفراد لأن هذه الجملة الشرطية لرد على معتقدي الشركة اه صان (قوله : فصل) لما قدم المصنف الكلام على مبادئ التصورات وعلى الكليات الخمس شرع يشكم على مقاصدها وهي المَعْرِفَاتِ (قوله والثالث لفظي) أي كتعريف البر بالقمح (قوله من نسبة الخ) أي من نسبة التقيد للطلق

فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَصْلٌ وَقَمًا وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٌ وَمَا
وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفُضْلٍ أَوْ مِمَّا جِنْسٌ يَجِيدُ لَا قَرِيبٌ وَقَمًا
وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ قَطُّ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَهْدَى قَدَّ ارْتَبَطَ
وَمَا يُلْقِطِي لَتَبْنِسُ شُورًا تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرًا
وَشَرْطُ كُلِّ أَنْ يَرَى مَطْرَدًا مُنْكَسَاً وَظَاهِرًا لَا أَهْدَا
وَلَا مُسَاوِيًا وَلَا تَجَوِّزًا بِلا قَرِينَةٍ يَهَا تُحْرَزَا

تسكلمة لبيت ، ثم بين الثلاثة بقوله * [فاخذ] التام [بالجنس] التريب [وفصل] قريب [وقما] نحو
الانسان حيوان ناطق [والرسم] التام [بالجنس] التريب [وخاصة] بتخفيف الصاد للوزن شاملة لازمة
[مما] أى حالة كونهما مجتمعين كالحيوان الضاحك بالقوة في تعريف الانسان ، وسمى التعريف الأول حدًا
لأن الحد هو المنع وهو مانع من دخول أفراد غير المعرف فيه ، ويسمى التعريف الثانى رسماً لأن الرسم هو
الأثر ، والخاصة أثر من آثار المعرفة * [وناقص الحد بفصل] وحده كالناطق في تعريف الانسان [أو]
بفصل [مما] . جنس بعيد لا قريب [وقما] كالجسم الناطق في تعريف الانسان * [وناقص الرسم] أى الرسم
الناقص [بخاصة ققط] كالضاحك في تعريف الانسان [أو] بخاصة [مع جنس أبعد] بالصرف للضرورة
[قد ارتبط] ذلك الجنس الأبعد بالخاصة كالجسم الضاحك في تعريف الانسان * [وما يلفظي لبسهم شهوراً] أى
والتعريف الذى اشتهر عند المناطقة باللفظي هو [تبديل لفظاً] بلفظ [رديف] للمعرف [أشهر] منه ، وذلك
كقولنا في تعريف البر : هو القمح فانه مرادف للبر وأشهر منه لشهرة استعماله في أسنة العامة والخاصة *
[وشرط كل] أى من الحد والرسم [أن يرى مطرداً] أى كلما وجد التعريف وجد المعرفة فيكون مانعاً
من دخول أفراد غير المعرف فيه ، و [منكساً] أى كمال وجد المعرفة وجد التعريف فيكون جامعاً لأفراد
المعرف لا يخرج عنه منها شيء فلا يجوز تعريف الانسان بالحيوان لدخول غيره فيه فليس بمانع ولا تعريفه
بالحيوان المكاتب بالفعل لخروج أفراد غير المكاتب عنه فليس بجامع [و] أن يرى [ظاهراً] أى واضحاً
[لا أبعداً] أى أخفى من المعرفة كتعريف النار بأنها جسم كالنفس * [ولامساوياً] للمعرف في الخفاء كقولنا
في تعريف المتحرك هو ما ليس بما كن [ولاً] أن يرى التعريف [تجوزاً] بضم الواو : أى لفظ تجوز :
أى لفظاً مجازياً ، ومحل امتناع المجاز اذا كان [بلاقرينة] معينة لإراد [بها] أى بتلك القرينة [تحرزاً]

ليناسب كلامه قبله اه (قوله فالحذ الخ) الحذ في اللغة المنع ، وهو لكونه مشتملاً على الذاتيات مانع من
دخول الغير فيه اه ويشترط في تمام الحد تقديم الجنس على الفصل اه (قوله شاملة) أى الخاصة اه
اه (قوله كونهما) أى الجنس والخاصة الشاملة اللازمة اه (قوله الحد هو المنع) أى لغة (قوله كالجسم)
الأولى كالحيوان لأن الجسم جنس متوسط كما تقدم (قوله كالجسم) فيه ما تقدم (قوله فيكون) أى
التعريف (قوله لا يخرج عنه) أى عن التعريف (قوله منها) أى من أفراد المعرفة (قوله فلا يجوز)
تتفرع على مفهوم الشرط في قوله وشرط كل الخ اه (قوله وأن يرى) أى التعريف (قوله كتعريف) هذا
تمثيل للحال من التريسة (قوله فيمتنع) أى التعريف (قوله لاتباس المراد الخ) لأن البحر الجارى
يشمل العالم والكريم اه (قوله محدود) أى من محدود اه (قوله لاشتقاقه) أى المعلوم (قوله منه)
أى من العلم (قوله الذات) أى ذات المعلوم (قوله عن وصفها) أى وصف الذات

وَلَا يَأْتِي بِدُرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا
وَعِنْدَهُمْ مِنَ مُجَلَّةِ الرَّدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ
وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَائِزُ فِي الرِّسْمِ فَأَذَرْنَا مَا دَرَوْا
بَابُ الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا

بالبناء للجھول ، یعنی محل امتناع التعریف بالمجاز اذا كان خاليا عن القرينة المعنية للراد التي يمتاز بها عن
إرادة غير المراد كتعريف العالم بأنه محو يدخل الحمام أو يسلو ويصوم فيمتنع لالتباس المراد بغيره ، فان كان
مع المجاز قرينة تدل على المراد كقولنا في تعريف البليد حيوان ناهق يدخل الحمام ويسلو فيجوز التعريف به [ولا]
يكون التعريف [بما] أي بلفظ [يدري] أي يعلم معناه [بمحدود] أي معرفتي يتوقف معرفة ذلك
التعريف على معرفة المعرفة لأداء ذلك الى المورد فيمتنع كتعريف العلم بأنه معرفة للمعلم مع أن المعلم
يتوقف معرفته على معرفة العلم لاشتقاقه منه ، وأجيب بأن المعلم مراد منه الذات بقطع النظر عن وصفها
بالمعلومية فكأنه قبل العلم إدراك الشيء [ولا] مشترك من القرينة خلا [أي] ولا يكون التعريف بلفظ
مشترك خال من القرينة المعنية للراد كتعريف الشمس بأنها عين وحمل امتناع المشترك ما لم يرد جميع المعاني
الموضوع لها كتعريف القضية بأنها قول يحتمل الصدق والكذب مع أن القول مشترك بين الملقوظ
والقول ، اسكن لما أريد كل منهما صح التعريف به [وعندهم] الظرف خبر مقدم [من جملة الردود]
جار ومجرور في محل الحال من الضمير المستتر في الخبر ، أو عندهم ظرف متعلق بالردود ، ومن جملة الردود
هو الخبر ، والمبتدأ قوله (أن ندخل) لتأنيده بمصدر منسب من أن وما دخلت عليه [الأحكام في الحدود]
والمنع على الأعراب الأول : ودخول الأحكام في التعاريف كائن عندهم حالة كونه من جملة الردود : أي
للمتنع ، وعلى الثاني ودخول الأحكام في التعاريف كائن من جملة الردود عندهم : أي للملاحظة وخصمهم بالذكر
لأنهم الباحثون عن ذلك ، ودخول الحكم في التعريف كقولهم الفاعل هو الاسم المرفوع ، فالرفع حكم من
أحكام الفاعل ، والحكم على الشيء متوقف على تصويره ، فإذا أخذ الحكم جزءا في التعريف توقف المعرفة
عليه وحصل الدور الذي هو توقف كل من الشئيين على الآخر [ولا يجوز في الردود] الحقيقية [ذكر أو]
التي للتقسيم لأن الماهية المحدودة شيء معين لا يتنوع [وجائز] أي ذكر أو التسمية جائز [في الرسم]
أي التعريف الرسمي كقولهم في تعريف المعرفة للشيء هو ما يقتضي تصويره أو امتيازه عن غيره ، واحترزنا
بأوائنا للتقسيم عن التي للشك أو التشكيك فلا يجوز دخولها في الحدود ولا في الرسوم ، وقوله [فاذر
مارووا] تكلمة للبيت . هذا :

باب في القضايا وأحكامها

(قوله وحصل الدور) أقول : لادور من أصله لأن المحكوم عليه بالحكم المذكور في التعريف ليس هو المعرفة
بل المأخوذ جزءا في التعريف ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع في مثال الشارح هو الاسم لا الفاعل ،
فالحكم بالرفع إنما يتوقف على تصور مطلق الاسم لا على تصور خصوص الفاعل حتى يلزم الدور اه صبان
(قوله أو التي للتقسيم) اقتصر عليها لأنها التي وقع فيها التفصيل فتمت في الحد وأجزئت في الرسم . أما التي للشك
أو الالهام فغروعة مطلقا اه صبان (قوله هو ما يقتضي) هو : أي المعرفة (قوله تصويره) أي المعرفة أيضا
(قوله باب في القضايا) لما فرغ المصنف من مبادئ التصورات ومقاصدها ، شرع يشكم على مبادئ التصديقات وهي

مَا اخْتَلَّ الصَّدَقُ لِذَلِكَ جَرَى بَيْنَهُمْ قَضِيَّةٌ وَخَبَرَا
ثُمَّ اتَّفَعَا عِنْدَهُمْ قَبَانٍ شَرْطِيَّةٌ خَلِيَّةٌ وَالثَّانِي

القضايا جمع قضية ، من القضاء وهو الحكم لاشتغالها عليه ، وأحكامها بالجر عطف على القضايا ، والمراد بالأحكام : التناقض والعكس * [ما] أى اللفظ الذى [احتل الصدق] والكذب [لذاته جرى . بينهم] أى المناطقة [قضية وخبراً] أى يسمى بهذين الاسمين ، فخرج بقوله : ما احتل الصدق والكذب بالاعتصامهما من الانشآت كاضرب فلا يسمى قضية ولا جزءاً ، وخرج بقولنا لذاته ما احتل الصدق والكذب لازمه كلفى الماء فانه وان احتل الصدق والكذب ، لكن لازمه الذى هو أنا عطشان لذاته لا لذاته : أى مدلوله المطابق الذى هو طلب السقى ، ودخل فى قولنا ما احتل الصدق لذاته المقطوع بصدقه من الأخبار كخبر الله وخبر رسوله ، فانه إنما قطع بصدقه بالنظر لقائله لا بالنظر لذاته ، ودخل أيضاً القطوع بكذبه من الأخبار نحو الجزء أعظم من الكل فانه وان قطع بكذبه إنما هو لتحقق خلافه بضرورة العقل * [ثم] لفترتيب الذكرى [القضايا] جمع قضية [عندهم] أى المناطقة [قبان] الأول [شرطية]

القضايا اسم صحيح (قوله لاشتغالها عليه) لأنه جزء منها . لكن الحكم هنا معنى النسبة بين الطرفين لأنه هو الجزء من القضية لا معنى الإيقاع والانتزاع : أى إدراك الوقوع وعدم الوقوع لأن هذا ليس جزءاً منها ، بل هو قائم بنفس المركب اهـ (قوله التناقض) هو اختلاف القضيتين إيجاباً وسلباً (قوله والعكس) هو قلب جزأى القضية بجعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولا اهـ (قوله : أى اللفظ) الصادر من اللسان أو المحفوظ فى التبعن لأجل أن يشمل التعريف القضية للمفوضة كزيد قائم ، والقضية المتقولة كالقول المعقول وهى النتيجة (قوله قضية) وتسمى دعوى ان افترقت الى دليل اهـ (قوله الصدق) لم يذكر المصنف الكذب لقبه ، والعلم به ، وتادأ فى حق كلام الله تعالى وكلام رسوله ، وهذا مخرج لنحو زيد وعمره اهـ (قوله قضية وخبراً) فى التلويح : اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتغاله على الحكم قضية ، ومن حيث اشتغاله الصدق والكذب خبراً ، ومن حيث إفادته الحكم اخباراً ، ومن حيث كونه جزءاً من الدليل مقدمة ، ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً ، ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ، ومن حيث يقع فى العلم ويشمل عنه مسألة فالتدات واحدة ، واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اهـ قال الفنىسى : هنا يدل على أن النتيجة اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بأنه قول مؤلف من قضايا متى سلسلت لزم عنها لذاتها قول آخر بأن المراد بالقول الآخر هو القول المعقول إذ هو الذى يلزم وهو النتيجة بخلاف اللفظ اهـ وقد يقال : لا يصدق فى تسمية اللفظ نتيجة باعتبار دلالاته على المعقول اهـ صبان (قوله من الانشآت) من أمر كاضرب أو نهى كلا تضرب وغيرها كالمركب تركيباً إضافياً نحو غلام زيد فانه يستلزم خبراً وهو زيد له غلام اهـ (قوله الذى هو أنا عطشان) اعترض بأن الأولى أن يحصل الازم أنا طالب للماء أو الخاطب مطلوب منه الماء ، أو الماء مطلوب لاستغنائه عن اعتبار القرينة ، إذ كل إنشاء يستلزم لذاته خبراً من غير افتقار الى قرينة كما رأيت اهـ صبان (قوله بالنظر لقائله) أى للعلوم صدقه بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين (قوله المقطوع بكذبه من الأخبار) بالنظر لقائله أيضاً كخبر مسلمة الكذب فى دعواه النبوة أو بالمثل كمثل الشارح ، أو كالأولاد نصف الاثنين ، وهذا معنى قول الشارح بضرورة العقل اهـ صبان (قوله شرطية) سميت بذلك لوجود أداة الشرط فيها لفظاً أو تقديرًا ليشمل المتفصلة ، فان قولنا إما أن يكون العدد

كَلِيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ إِنَّمَا مَسْوَرٌ وَإِنَّمَا مُنْهَلٌ
وَالثَّوْرُ كَلِيَّةٌ وَجُزْئِيَّةٌ يَرَى وَأَرْجَحُ اقْتِنَائَهُ حَيْثُ جَرَى
إِنَّمَا يَكِلُ أَوْ يَنْصُزُ أَوْ يَلَا شَيْءٌ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شَيْءٌ جَلَا

وهي مالميس طرفاها مفردين ولا في قوتها نحو كذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، وان جئني اكرمك
والشرطية منسوبة إلى الشرط وهو ارادة التابع نحو كذا وان في المثالين ، والثاني [حلية] وهي ما كان
طرفاها مفردين نحو زيد قائم أوفى قوتها نحو زيد قائم أبوه ، فالجلة الواقعة خبرا في تأويل مفرد ، والحلية نسبة
إلى الجمل باعتبار طرفها المحكوم به ، لأنه يسمى بمجولا تشبها له بالشئ الذي حل على غيره [د] القسم
[الثاني] وهو الحلية قسمان * [كلية] وأفرادها ماموضوعها كلى سواء كانت مسورة بسور كلى أو جزئى
أومهمة من السور نحو الانسان حيوان ليصح التقسيم الآتى ، و [شخصية] وهي ماموضوعها معين ،
ونسمى مخصوصة كزيد كاتب [د] القسم [الأول] من الحلية [إما مسورة] بالسور السكلى أو الجزئى
[وإمامهم] أى خال من السور * [والسور كلى] إن دلل على الإحلية بجميع أفرادها [وجزئيا] إن
دل على الإحلية ببعضها [يرى] أى يعلم [وأربع أقسامه] أى أقسام السور أربعة [حيث جرى] أى وقع لأنه
إما سور بإيجاب كلى أو جزئى أو سور سلب كلى أو جزئى كما أشار إلى ذلك بقوله * [إما بكل] نحو كل إنسان
حيوان [أو ببعض] نحو بعض الانسان كاتب [أو بلا شئ] نحو لا شئ من الانسان بحجر [وليس
بعض] الواو بمعنى أو نحو ليس بعض الحيوان بإنسان ، وقوله [أوشبه] عطف على كل ، وقوله [جلا]

زوبا أو فردا في قوة قولنا إن كان العدد زوجا لم يكن فردا وإن كان فردا لم يكن زوجا له صبان (قوله
وهي مالميس طرفاها مفردين ولا في قوتها) يرد عليه أن الشرطية مؤلفة من مفردين في القوة ، فانها إذا
كانت متصلة في قوة هذا ملازم لذلك ، وإذا كانت منفصلة في قوة هذا معاند لذلك ، وحينئذ يرد على تعريف
الحلية أن الشرطية داخله فيه فيكون غير مانع ، وما أجيب به عن ذلك غير ناهض ، فلو قال القضية ان حكم
فيها بإسناد شئ لشيء أو رفعه عنه فهي حلية أو يتعلق شئ على شئ أو رفعه فهي شرطية متصلة ، أو
بمعاندة شئ لشيء أو رفعه فهي شرطية منفصلة ، وسكتوا عن ذكر الافراد والتركيب لكان أسلم وأوضح
إفاده في كبره اه صبان (قوله باعتبار طرفها) أى الأخير التركيب الطبيعى وإن كان متقدما لفظا وهو
المعمول ، ونسبت إليه دون الموضوع لأنه نطق الفائدة اه (قوله بسور كلى) ويقال لها حينئذ قضية حلية
كلية كقولك : كل إنسان حيوان ، وقوله أو جزئى : أى بسور جزئى ويقال لها حينئذ قضية حلية جزئية
كقولك بعض الحيوان إنسان ، وقوله أو مهمة من السور كقولك الانسان حيوان ويقال لها حينئذ قضية
حلية مهمة أو شخصية ، وهي ماموضوعها معين مشخص كقولك زيد كاتب وعلى كل إما موجبة أو سالبة
فتباغ حينئذ ثمانية سور ، وهذا حاصل ما ذكره متنا وشرحا اه (قوله نحو الانسان الخ) تمثيل للموضوع
السكلى اه (قوله السكلى) أى كقولك كل إنسان حيوان ، وقوله الجزئى : أى مسورة بسور جزئى كقولك
بعض الحيوان إنسان (قوله أى خال) كقولك الانسان حيوان (قوله اما-ور إيجاب) كقولك إنسان
حيوان وقوله أو جزئى : أى كيعض الحيوان إنسان (قوله سلب كلى) أى كلا شئ من الانسان بحجر
وقوله أو جزئى : أى كليس بعض الانسان بكاتب (قوله نحو لا شئ الخ) ونسمى القضية بهذا الاعتبار
مسورة وكلية اه (قوله ليس بعض الخ) ونسمى القضية بهذا الاعتبار أيضا مسورة جزئية ، وإلى بقية
الأسوار أشار بقوله : أو شبه جلا اه

وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِيَةٌ فَهِيَ إِذَنْ إِلَى الثَّانِي آيَةٌ
وَالْأَوَّلُ لِلزُّمُوعِ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْآخِرُ لِلْمَحْمُولِ بِالسُّوِيَّةِ
وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيلِ فِيهَا قَدْ سَكِمَ فَهِيَ شَرْعِيَّةٌ وَتَنْقِيسٌ

أى أظهر السور الاطاعة بجميع الأفراد أو بعضها ، فشبه كل جيع وعلمة نحو جيع الانسان حيوان وعلمة الانسان حيوان وشبه بعض فرقى نحو فرقى من الانسان كاتب ، وشبه لاشئ واحد ولا ديار نحو لاشئ واحد من الانسان بفرس وشبه ليس بعض ليس كل فهمى من أسوار السلب الجزئ لأنها رفع للإيجاب السكى نحو ليس كل حيوان بفرس وقوله * [وكلا] أى جيع القضايا الشخصية والسكبة المدورة بالسور السكى والسورة بالسور الجزئ والمهمة [موجبة وسالبة . فهمى اذا] أى اذا علمت ما سبق من كونها موجبة وسالبة [الى الثمان آية] أى رابعة وهى الشخصية الموجبة نحو زيد كاتب ، والسالبة نحو زيد ليس بكاتب ، والسكبة للموجبة نحو كل انسان حيوان ، والسالبة نحو لاشئ من الانسان بمحجر ، والجزئية الموجبة نحو بعض الانسان كاتب والسالبة نحو بعض الانسان ليس بكاتب ، والمهمة الموجبة نحو الحيوان انسان ، والسالبة نحو الحيوان ليس بانسان ، والمهمة فى قوة الجزئية صدق قولنا الحيوان انسان والحيوان ليس بانسان لأنه فى قوة قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان . واعلم أن للقضية ثلاثة أجزاء . أشار الى اثنين منها بقوله * [والأول] فى الرتبة وهو المحكوم عليه ، وان ذكر آتوا [الموضوع] أى الجزء المحكوم عليه سمو موضوعا تشبيها له بشئ وضع ليحمل عليه كزيد من قولنا زيد قائم أو قام زيد فزيد موضوع فى المثالين وان كان مؤخرًا فى الثانى [بالحلية] أى فيها [والآخر] فى الرتبة وان ذكر أولا هو [المحمول] سعى محمولا لأنه محكوم به فشبه بالسقف الذى حمل على الجدار مثلا ، وقوله [بالسوية] أى حالة كونها مستويين : أى مصطحبين فى الذكر فلا يذكر أحدهما إلا مع الآخر ، والجزء الثالث من القضية هو النسبة : أى ثبوت المحمول للموضوع كثبوت القيام لزبدي مثلا ، ويسمى اللفظ المال عليها رابطة لدلالته على النسبة الرابطة بين الجزئين ، والرابطة . إما غير زمانية كهم فى قولنا زيد هو قائم ، أو زمانية ككان فى قولنا كان زيد قائما ، ولم يذكر المصنف الرابطة لعدم لزومها فى القضية إذ كثيرا ما يستغنى عنها فى لغة العرب بالأعراب ، والرابطة اللفظي ، وتسمى القضية الحلية عند عدم الرابطة ثنائية لتركبها من جزئين وعند ذكر الرابطة ثلاثية لتركبها من ثلاثة أجزاء * [وان على التعليق فيها] أى القضية [قد حكم] أى حكم بالتعليق : أى ربط

(قوله بجميع الأفراد) أى ان كان كليا أو ببعضها : أى ان كان جزئيا (قوله أى جيع القضايا) أى الأربعة وهى الشخصية والسكبة والجزئية والمهمة اه (قوله والسكبة) أى ماموعها سكى وقوله بالسور الجزئى هى الجزئية (قوله والأول) أى وللقضية ثلاثة أجزاء : فالجزء الأول الخ اه (قوله والآخر) أى والجزء الآخر بكسر الخاء (قوله كونها) أى المحمول والموضوع (قوله ، والجزء الثالث من القضية الخ) اعلم أن للقضية جزئين آتوين غير الموضوع والمحمول وهما النسبة التى هو تعالى أحد الطرفين بالآخر ثبوتا أو انتفاء ووقوع تلك النسبة أولا ووقوعها ، والرابطة تدل على الوقوع واللاوقوع مطابقة ، وعلى النسبة المتقدمة التزاما لاستزمام وقوع النسبة أولا ووقوعها دون العكس ، فالجزآن من القضية أدبا بعبارة واحدة طلبا للاختصار كذا فى شرح النسبة اه صبان (قوله ككان) مثلها سائر الأفعال التاسخة (قوله ، وان على التعليق الخ) لما تكام المصنف على القضية الحلية شرع يسلكهم على القضية الشرطية لأن الأولى جزء الثانية ، والجزء مقدم على الكل ، وهى ما تركبت من جزئين ربط أحدهما بالآخر بأداة شرط نحو إن كانت

أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ وَمِثْلَهَا شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ
جُزْأَتُهَا مُتَقَدِّمٌ وَتَالِيٌ أَمَّا تَيَّكُنَ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ
مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الْجُزْأَيْنِ وَذَاتِ الْإِتِّصَالِ دُونَ مَعْنَى

إحدى القضيتين بالأخرى كقولنا كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا [فلها شرطية] لاشتغالها على أداء الشرط : أى الرابطة لتشمل المتصلة نحو : العدد إما زوج أو فرد ، وإن القضية مشتتة على أداء الرابطة وهى اما الدالة على العناد بين الزوجية والفردية [وتنقسم] القضية الشرطية * [أيضا إلى شرطية متصلة] كقولنا كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا وكلما كان الانسان ناطقا كان الجارهاقا ، سميت بذلك لاتصال طرفيها : أى اجتماعهما فى الوجود [ومثالها] بالجر عطف على مجرور إلى [شرطية] بدل منه [منفصلة] وذلك كقولنا : العدد إما زوج أو فرد فهذه قضية شرطية منفصلة لاتصال طرفيها وتعادلهما لعدم اجتماعهما فى الوجود ، وقوله * [جزأهما] أى جزأ القضيتين المتصلة والمنفصلة . الأول منهما فى الرتبة أو فى الذكر [مقدم] لتقدم رتبته فى المتصلة ، وتقدم ذكره فى المنفصلة [د] الثانى منهما فى الرتبة أو الذكر [تالى] لتأخره : أى تبعيته لأنه جواب فى المتصلة رتبته التأخير وتأخره فى الذكر فى المنفصلة [أما بيان] القضية الشرطية [ذات الاتصال] أى المتصلة فهى * [ما] أى القضية التى [أوجبت] أى اقتضت [تلازم] أى تصاحب [الجزئين] المقدم ، والتالى فى الوجود لزوما بأن كان لعلاقة أو اتفاق بأن كان لا لعلاقة فتشمل الاتفاقية [أى] القضية [ذات الاتصال] حال كونها [دون مبن] أى كذب

الشمس طالعة فالنهار موجود ، أو عناد نحو العدد إما زوج وإما فرد ، والأولى تسمى شرطية متصلة والثانية تسمى شرطية منفصلة وأول كل منهما يسمى مقدما والثانى تالبا اهـ سحيمى (قوله رباطا إحدى القضيتين الخ) أى وليس المراد بالتعليق توقيف شيء على شيء لعدم شموله المنفصلة (قوله شرطية) سميت شرطية لوجود حرف الشرط فيها لفظا أو تقديرا فدخلت المنفصلة لأن قولنا العدد إما زوج وإما فرد فى قوة قولنا إن كان العدد زوجا فلا يكون فردا ، وإن كان فردا فلا يكون زوجا اهـ (قوله على العناد) أى الثانى (قوله) وتنقسم القضية الشرطية أيضا (كما انقسمت الحلية الى مأمرة اهـ (قوله كلما) ظرف لكان فى قوله كان حيوانا : أى كان حيوانا كلما كان هذا انسانا اهـ (قوله سميت بذلك الخ) وتسمى أيضا اتفاقية لاتفاق الطرفين فى الصدق اهـ (قوله جزأ القضيتين) أى الجزء الأول والثانى من المتصلة والمنفصلة (قوله الأول) أى الجزء الأول (قوله والثانى) أى الجزء الثانى ، وقوله فى الرتبة : أى للتصلة ، وقوله أوالذكر : أى للمنفصلة (قوله تصاحب الجزئين) سواء كان تصاحبهما على وجه اللزوم وتسمى اللزومية وهى التى يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة : أى للملاحظة لعلاقة بينهما توجب صدق قضية على تقدير صدق أخرى وهى ما يسميه يستلزم التقدم التالى كالتسبية بأن يكون المقدم سببا : أى علة فى التالى نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو مسببا عنه : أى معلولا له كما لو عكست هذا المثال بأن تقول كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة فإن وجود النهار معلول لطلوع الشمس اهـ سحيمى ، أو يكونا مسببين عن سبب آخر نحو إن كان النهار موجودا فالعالم مضى . إذ وجود النهار وإضاءة العالم مسببان عن طلوع الشمس اهـ من الصبيان (قوله أو اتفاق بأن كان لا لعلاقة) نحو إن كان الانسان ناطقا فالجار ناطقا إذ لا لعلاقة بين ناطقية الانسان وناطقية الجار ، بل مجرد اتفاق الطرفين فى الصدق اهـ سحيمى ، وقوله لا لعلاقة :

مَا أُوجِبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا أَهْتَابَهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتَشْكَلَا
 ٤٤ تَانِجٌ بَيْنَهُمَا أَوْ خُلُوٌّ أَوْ هُمَا وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ فَاغْلَا

فصل: في التناقض

* [ما] أي القضية التي [أوجبت] أي اقتضت [تنافرا] أي تعادلا وتنافيا [بينهما] أي بين جزأها في الصدق أو في الكذب أو فيهما [أقسامها] أي القضية المنفصلة [ثلاثة فاعلموا] الفاء زائدة واللام للامس وتعلم مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلة ألقاها الوقت . أحدها * [مانع جمع] أي قضية مانعة جمع بين طرفيها فلا يجتمعان في الوجود ويمكن ارتفاعهما وتركب من الشيء . والأخص من قبضه كقولنا هذا الشيء إما أسود أو أبيض ، فالسود والبيض لا يجتمعان في المحل الواحد ويمكن ارتفاعهما كان يكون آخر [أو] بمعنى الواو : أي والثاني مانع [خلو] أي قضية مانعة خلوص طرفيها فلا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما وتركب من الشيء . والأعم من قبضه كقولنا هذا إما غير أسود أو غير أبيض فيمكن اجتماعهما في الأحمر ولا يمكن ارتفاعهما بأن يكون أسود أبيض معا [أو] [بمعنى الواو] أي والثالث مانع [هما] أي الجيع والخلو عطف على مانع ، وأقام المضاف إليه مقام المضاف : أي قضية مانعة جمع وخلو فلا يمكن اجتماع طرفيها ولا يمكن ارتفاعهما وتركب من الشيء . وقبضه كقولنا هذا إما حيوان أو غير حيوان أو من الشيء . والمساوي لقبضه كقولنا هذا : العدد إما زوج أو فرد فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في العدد المعين ولا يمكن ارتفاعهما [وهو] أي مانع الجيع والخلو [الحقيقي] لأن التعاد في بين الطرفين في الصدق والكذب بخلاف ما قبله فلن التعاد في أحدهما ، وهو [الأخص] من الأولين لأن كل مانع الجيع والخلو منع الجيع فقط ومنع الخلو فقط فيزمن من وجود مانعة الجيع والخلو وجود كل من الآخرين ولا يلزم من وجود منع الجيع وحده أو منع الخلو وحده منعهما معا ، وقوله [فاعلموا] كمال به البيت .

(فصل في التناقض) وقدمه على العكس لأنه يتم سائر القضايا ، وهو لغة إثبات شيء ورفعه ، واصطلاحا

أي لا للاحاطة علاقة اه (قوله بينهما) أي التقديم والثاني وقوله في الصدق : أي في الوجود وقوله أو في الكذب : أي في الانتفاء (قوله قضية مانعة جمع) أي قضية منفصلة مانعة جمع وهي ما دلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم والثاني في الصدق : أي الثبوت فقط اه سحبي (قوله ومانع خلو) أي لا تخلو من أحد الطرفين وهي ما دلت على امتناع الخلو من طرفيها في الكذب فقط : أي التي ، وإن جوزت الاجتماع نحو زيد إما في البحر وإما أن لا يفرق فيمكن الجيع بينهما بأن يكون في البحر ولا يفرق ويمتنع خلوه منهما بأن لا يكون في البحر بأن يكون في البر ويفرق اه سحبي وقوله : أي قضية : أي منفصلة مانعة خلو اه (قوله مانعهما) أي قضية شرطية منفصلة مانعة جمع ومانعة خلو اه (قوله وأقام المضاف إليه) وهو الضمير المنفصل وقوله مقام المضاف وهو مانع اه (قوله فلا يمكن اجتماع طرفيها) أي كائنة الجيع ، وقوله ولا يمكن ارتفاعهما : أي كائنة الخلو اه (قوله والمساوي لقبضه) لأن قبض زوج فرد وقوله أو فرد مساو لهذا القبض اه (قوله الحقيقي) أي كائنة الخلو كما تقدم اه (قوله لأن التعاد) أي لتتافى (قوله بين الطرفين الخ) كائنة الجيع كقولنا هذا الشيء . إما أسود أو أبيض ، فالسود والبيض لا يجتمعان في المحل الواحد اه (قوله في التناقض) أي في تعريف أحكام التناقض ، أشار إلى التعريف بالبيت الأول . وإلى الأحكام ببقية الآيات (قوله وهو) أي التناقض (قوله لغة) أي في الأصل (قوله إثبات شيء ورفعه) شامل للتناقض بين المفردين كقولنا : إنسان لانيان ، وللتناقض بين القضيتين اه صان

تَنَاقُضُ خُلُفَ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ وَصِدْقٍ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي
فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْتَلَةً فَتَقَعُهَا بِالْكَيفِ أَنْ تُبَدِّلَهُ
وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَاقْضُ بِضِدِّ سُوْرهَا الْمَذْكُورِ

ما ذكره المصنف بقوله * [تنقض] مبتدا والسوْغ إرادة مفهوم اللفظ [خلف] أي اختلاف [القضيتين] في [كيف] أي إيجاب وسلب [وصدق واحد] أي واحدة من القضيتين ، والتذكير باعتبار كونها قولاً وكذب الأخرى [أمر قُفِي] أي تبع دائماً * والمعنى أن التناقض هو اختلاف القضيتين في الكيف والحال أن صدق واحدة منهما وكذب الأخرى أمر لازم فخر باختلاف القضيتين اختلاف للمفردين نحو زبد لا زيد والمفرد والقضية نحو زيد عمرو قائم ، وقولنا في كيف : أي إيجاب وسلب اختلاف القضيتين في الكلية والجزئية نحو كل إنسان حيوان بعض الإنسان حيوان واختلافهما في الموضوع نحو زيد قائم عمرو قائم واختلافهما في المحمول زيد قائم زيد جالس ، وقولنا وصدق واحد أمر قُفِي اختلاف قضيتين لا يلزم صدق أحدهما بل يجوز صدقهما أو كذبهما ، فالأول كقولنا بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بإنسان والثاني كقولنا كل حيوان إنسان لا شيء من الحيوان إنسان * [فإن تكن] أي القضية [شخصية] نحو زيد قائم [أو مهتلة] نحو الإنسان حيوان [فتقضها] بحسب [الكيف أن تبدل] أي كيفها فتقيض الأولى زيد ليس قائم وتقيض الثانية الإنسان ليس بحيوان وهذا في المهمة ضعيف ، والصحيح أن تقيض المهمة كلية تخالفها في الكيف فتقيض الإنسان ليس بحيوان وهذا في المهمة ضعيف ، والصحيح أن تقيض المهمة كلية تخالفها في الكيف فتقيض الإنسان حيوان لا شيء من الإنسان بحيوان * [وإن تكن] أي القضية [محصورة] أي مسورة [بالسور] الكلية والجزئية [فاقض] أي اقضها [بضد سورها المذكور] بعد تبديل كيفها لحينئذ يتفرع على

(قوله إرادة مفهوم اللفظ) وقال بعضهم : السوْغ التفصيل : أي تفصيله فيما يأتي إلى تناقض بين شخصيتين وتناقض بين مهمتين إلى غير ذلك ، لكن ما ذكره البعض فيه نظر لأن التفصيل السوْغ هو الذي يكون في جلة التكررة الواقعة وهذا التفصيل من كلام آخر اهـ (قوله في كيف الخ) وأما السك فهو الكلية والجزئية أو ماني حكمها وهو الإجمال ، فإن المهمة في حكم الجزئية اهـ (قوله وكذب الأخرى) أشار إلى أن في كلام المصنف اكتفاء ، وأقول يرد عليه أن الخبر حينئذ يعبر غير مطابق لكونه مفرداً والابتداء متعدداً ، ويجب أن المبتدأ وأن تعدد لفظاً واحد في الحقيقة لأن المقصود مجموع صدق إحداها وكذب الأخرى : أي الهيئة المتضمنة منهما اهـ صيان (قوله دائماً) يعني أنه يكون أمراً مطرداً (قوله في الكيف) أي الإيجاب والسلب (قوله نحو زيد لا زيد) اختلغا إيجاباً وسلباً ، فإن مفهوم زيد إيجابي (قوله في الكيف) أي سلب (قوله نحو زيد لا زيد) اختلغا إيجاباً وسلباً ، فإن مفهوم زيد إيجابي ومفهوم لا زيد سلب فاختلافهما لا يسمى في الاصطلاح تناقضاً لأن أهل هذا الفن لا غرض لهم أسالة في المفردات فلهذا خص التناقض في اصطلاحهم بما بين التمثيل وكون اختلاف المفردين السابق لا يسمى اصطلاحاً تناقضاً هو ماصرح به في الكبير ، وفي كلام بعضهم ما يفيد أنه يسمى بذلك اصطلاحاً ، وإنما أخبروه هنا من تعريف التناقض لأن الكلام هنا في أحكام القضايا ولأنها مطلع نظرهم مسألة اهـ صيان (قوله شخصية نحو الخ) أي بأن كان موضوعها مشخفاً معينا اهـ (قوله أو مهتلة) أي لم تسور بسور من الأسوار لا كلي ولا جزئي اهـ (قوله فتقضها الخ) أي باقائه المصدر على معناه بدون تأويل أو تقيضها على أن المصدر يعني اسم الفاعل أو منقوضاً على أنه يعني اسم المتعول وهو الأشهر اهـ (قوله الكيف) أي الإيجاب والسلب (قوله تبدل) أي بأن تبدل (قوله تقيض الأولى) أي زيد قائم وقوله وتقيض الثانية : أي الإنسان حيوان (قوله بالسور الكلية والجزئية) أي الموجب أو السالب بضد سورها) أي فسور الإيجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي ، وبالعكس وسور السلب الكلي ضده

فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّهَا قَبِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ
وَأِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّهَا قَبِيضُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ

فَصَلُّ : فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ

الْعَكْسُ قُلُوبُ جُزْأَيِ التَّقْضِيَةِ : مَعَ بَقَاءِ الصَّدْقِ وَالْكَفِيَّةِ
وَالْكَمِّ إِلَّا لِلْوَجَبِ الْكُلِّيَّةِ : قَوْمُهَا لِلْوَجَبِ الْجُزْئِيَّةِ

ذلك ما ذكره بقوله * [فان تكن موجبة كلية] نحو كل انسان حيوان [قبضها سالبة جزئية] نحو ليس
بعض الانسان بحيوان * [وان تكن سالبة كلية] نحو لا شيء من الانسان بفرس [فقضيها موجبة
جزئية] نحو بعض الانسان فرس .

(فصل في العكس المستوي) هولة التبدل والقلب ، واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله * [العكس]
أي المستوي : أي المساري للأصل وهو احتراز عن عكس النقيض ، وسبائي ، هو [قلب جزئي] أي طرفي
[التقضية] يجعل الموضوع محمولا ، والمحمول موضوعا في الحلية ، ويجعل القدم تاليا والثاني مقدما في الشرطية
المتصلة حاله كونه [مع بقاء الصدق] في العكس : أي ان كان الأصل صادقا لازم صدق العكس [و]
بقائه [الكيفية] التي كانت في الأصل ، فان كان الأصل موجبا فالعكس موجب وان كان سالبا فسالبا * [و] مع
بقائه [السكم] أي ان كان الأصل كيبا فالعكس كهي ، وان كان جزئيا جزئي ، وسبائي أمثلة ذلك ، واستثنى
المصنف من بقاء السكم قوله [إلا الموجب] محذوف التاء للضرورة : أي الموجبة [السكية] فلا يبق فيها
السكم ، بل تنعكس جزئية كما أشار الى ذلك بقوله [فعوضها] أي المناطقة [الموجبة الجزئية] والمعنى أنه
يشترط بقاء السكم في العكس كما كان في الأصل الا في الموجبة السكية نحو كل انسان حيوان وكلما كان هذا
إنسانا كان حيوانا فلا يبق فيهما السكم في العكس ، بل تنعكسهما جزئيتين فتقول في عكس الأولى بعض
الحيوان إنسان ، وفي عكس الثانية قد يكون إذا كان هذا حيوانا كان انسانا ولا يصح عكسهما كليتين لأن

صور الإيجاب الجزئي وبالعكس ، يعني : أن السالبة الجزئية تقضيها موجبة كلية ، فالمراد بالعكس هنا عكس
القاعدة المذكورة - أعني قول المصنف : فان تكن موجبة الخ : أي في كلام المصنف اكتفاء اه صيان
(قوله في العكس) أي في تعريفه وأحكامه (قوله والقلب) عطف تفسير ، وهو جعل السابق لاحقا واللاحق
سابقا اه (قوله واصطلاحاً ما ذكره المصنف الخ) وهو ثلاثة أقسام : عكس نقيض موافق ، وعكس نقيض
مخالف ، وعكس مستوي وهو الذي اقتصر عليه المصنف لأنه أكثر استعمالا ولذا قيده بقوله المستوي اه
صيان (قوله التقضية) أي الموافقة والمخالف (قوله في الحلية) مثاله فيها قولنا في عكس كل انسان حيوان
بعض الحيوان إنسان اه صيان (قوله في الشرطية) مثاله فيها قولنا في عكس كلما كان الشيء انسانا كان
حيوانا قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان انسانا اه صيان (قوله مع بقاء الصدق الخ) بمعنى أنه لو
فرض ، وكان الأصل صادقا كان العكس كذلك لأن العكس لازم للتقضية وصدق الملازم يستلزم صدق
اللازم ، وليس المراد صدقهما في الواقع ، ولذا عبر بعضهم بالتصديق لأن التصديق لا يقتضي وقوع الصدق
اه صيان (قوله الكيفية) أي الإيجاب والسلب بمعنى أن الأصل إن كان موجبا إلى آخر ما ذكره الشارح
اه (قوله السكم) أي السكية والجزئية اه (قوله إلا للموجب) أي القضية الموجبة الحلية والشرطية اه

وَالْعَكْسُ لَا زَرْمٌ لِتَبْدِيلِ مَا وَجَدَ بِهِ اجْتِنَاعُ الْخَلْقَيْنِ فَاقْتَصِدْ
وَمِثْلَهَا الْمَهْمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ
وَالْعَكْسُ فِي مَرْتَبِ بِالطَّبَعِ وَلَيْسَ فِي مَرْتَبِ بِالْوَضْعِ

المحمول الأعم يثبت لجميع أفراد الموضوع الأخص ولا يثبت ذلك الموضوع إلا لبعض أفراد ذلك المحمول الأعم
وكذا المقدم الأخص يستلزم التالي الأعم كلياً ولا يستلزم الأعم الأخص إلا جزئياً * ثم اعلم أن القضايا
شخصية وكلية وجزئية ومهمة ، وهي موجبات أوسوال ، فالوجبات الأربع تنعكس الى موجبة جزئية ،
فقولك زيد حيوان عكسه بعض الحيوان زيد ، وقولك كل إنسان حيوان أو بعض الانسان حيوان أو
الانسان حيوان عكس هذه الثلاثة بعض الحيوان إنسان ، والسوال لا ينعكس منها إلا السالبة نحو لاشئ * من
الانسان يحجر وعكسها كنفها وهو لاشئ * من الحجر إنسان ، والشخصية نحو ليس زيد يحجر وعكسها
كلية نحو لاشئ * من الحجر زيد وهذا إذا كان مجموعها كلياً ، فان كان مجموعها جزئياً انعكست كنفها نحو
ليس زيد يحجر وينعكس الى قولنا حمور ليس زيد ، والى هذا أشار بقوله * [والعكس لازم] لكل قضية
[غير ما وجد . به] الصبر لما ، وذكر باعتبار لفظ ما ، وإن كانت واقعة على قضية : أى حصل [اجتناع
الحسين] أى السلب والجزئية نحو بعض الحيوان ليس بإنسان فلا عكس لها ، لأنه يصح سلب الأخص
عن بعض أفراد الأعم ، ولا يصح سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص ، فيصدق قولنا بعض الحيوان ليس
بإنسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان [فاقصد] تكملة للبيت : أى توسط في الأمور * [ومثلها]
أى السالبة الجزئية في عدم لزوم العكس لها القضية [المهمة السالبة] كقولنا الحيوان ليس بإنسان ، فله
صادق ولا يصدق عكسه وهو الانسان ليس بحيوان لما تقدم من بيان صحة نفي الأخص عن بعض أفراد
الأعم وصحة صحة نفي الأعم عن بعض أفراد الأخص ، وقد أشار الى ذلك بقوله [لأنها] أى المهمة
السالبة [في قوة الجزئية] فكما لا تنعكس الجزئية السالبة لا تنعكس المهمة السالبة ، ثم ان العكس
لا يكون إلا في الحليات والشرطيات المتصلة كما تقدم تمثيل ذلك ، واليه أشار بقوله * [والعكس في مرتب]
أى ثابت في قضية مرتبة [بالطبع] والترتيب الطبيعي هو ما اقتضاه اللغى بحيث يتغير بتغيره ألا ترى أن
معنى القضية الحلية ثبوت مفهوم المحمول لأفراد الموضوع ، فإذا غير ترتيبها أفلت ثبوت مفهوم للموضوع

(قوله الموضوع) أى في الحلية كقولنا : كل إنسان حيوان اه (قوله الأعم) أى في الشرطية المتصلة
اه (قوله وعكسها) أى الحلية الكلية والشرطية الكلية (قوله والعكس) أى المستوى (قوله ما وجد)
قضية سالبة جزئية (قوله وذكر الخ) وأنت بعد ذلك في قوله ومثلها مراعاة لعناها إذ هي واقعة على قضية
اه (قوله في عدم لزوم العكس) فيه إشارة الى أنه قد يتفق صدق عكس السالبة المهمة كعكس الانسان
ليس يحجر الى الحجر ليس بإنسان اه (قوله لما تقدم) أى في قوله لأنه يصح سلب الأخص عن بعض
أفراد الأعم ولا يصح الخ اه (قوله الجزئية السالبة) نحو بعض الحيوان ليس بإنسان فلا تنعكس : أى
فلا يقال بعض الانسان ليس بحيوان ، فكذلك المهمة السالبة كقولنا : الحيوان ليس بإنسان لا تنعكس فلا
يقال الانسان ليس بحيوان اه (قوله كما تقدم تمثيل ذلك) مثله في الحلية كل إنسان حيوان ، فنقول في
عكسها بعض الحيوان إنسان ، وفي الشرطية المتصلة كلياً كان هذا إنساناً كان حيواناً ، ونقول في عكسها
إذا كان هذا حيواناً كان إنساناً (قوله يتغير) أى اللغى (قوله بتغيره) أى الترتيب (قوله معنى القضية
الحلية) هى قولك كل إنسان حيوان ، وعكسها بعض الحيوان إنسان فعكسها هو تغير ترتيبها

باب في القياس

إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صَوْرًا مُسْتَلْزَمًا بِالْأَدَاتِ قَوْلًا آخَرًا

لأفراد المحمول ، ومعنى الشرطية لزوم التالي للقديم ، فإذا غير الترتيب أفاد لزوم المتقدم للتالي ، وهذا هو المرتب بالطبع ، وأما المرتب بالوضع فهو الشرطية المنفصلة لأن ترتيبها ذكرى بحث لا يتغير معناها بتغير طرفيها فتوكل العدد إما زوج أو فرد لو قمت فيه الثاني على الأول ، وقلت العدد إما فرد أو زوج لا يتغير معناه ، فلم أن الترتيب إنما هو في مجرد الوضع والذكر ، وهذا معنى قول المصنف [وليس] أي العكس ثابتاً [في مرتب بالوضع] وذلك هو القضية الشرطية المنفصلة فلا عكس لها ، وقد علم من تقييد المصنف العكس بالسوى أن كلامه قيد فقط ، وخرج به عكس التقييد الموافق ، وهو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الحكم والكيف فتولنا : كل إنسان حيوان عكس تقييده الموافق كل ما ليس بحيوان هو ليس بإنسان ، وبسمى موافقاً لموافقة الأصل لعكس في الكيف ، وخرج به أيضاً عكس التقييد المخالف ، وهو تبديل الأول بنقيض الثاني ، والثاني عين الأول مع الاختلاف في الكيف فتولنا : كل إنسان حيوان عكس تقييده المخالف لاشئ مما ليس بحيوان إنسان ، وسمى مخالفاً لمخالفة العكس للأصل في الكيف .

باب في القياس

وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر ، كتندير المفروغ على آلة الذرع ، واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله [إن القياس] قول [من قضايَا صَوْرًا] أي ركب تركيباً خاصاً حاله كونه [مستلزماً بالذات] أي بذاته [قولاً آخرًا] فتولنا قولاً جنس يخرج به المفرد ، فله لا يسمى قولاً ، لأن أقول عند الملاحظة خاص بالركب وتولنا صَوْرًا من قضايَا يخرج القضية الواحدة ، والمراد بالقضايَا قضيتان أو أكثر يشمل القياس البسيط وهو المركب من مقدمتين كقولنا : العالم متغير وكل متغير حادث ، والقياس المركب من أكثر من مقدمتين كقولنا : اللباس أخذ لجمال خفية ، وكل أخذ لجمال خفية سارق ، وكل سارق تقطع يده ، وقوله مستلزماً خرج به ماصور من قضيتين ولم يستلزم قولاً آخر صكاً للقضيتين المركبتين على وجه لا ينتج لعدم تكرور

(قوله تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر) كتنديل الموضوع وهو إنسان بنقيض المحمول وهو ليس بحيوان وتبديل المحمول وهو حيوان بنقيض الموضوع وهو ليس بإنسان اهـ (قوله الحكم) أي الكيفية والميزانية ، والكيف هو الإيجاب والسلب اهـ (قوله في الكيف) أي إيجاباً قبل العكس وسلباً بعده (قوله تبديل الأول) هو إنسان ، وقوله بنقيض الثاني وهو حيوان ليس بحيوان (قوله : فصل في القياس) هذا شروع في مقصد التصديقات وهو القياس (قوله على مثال آخر) بالإضافة : أي بمثال آخر فعلى معنى به الآلة ، ويدل عليه قول الشارح في كبره : كتندير الثوب بالآلة الحسية اهـ سان (قوله على آلة الذرع) أي بالآلة الحسية التي هي مثال لما في ذهن الذي هو التراجع الكلي مثلاً اهـ صيان (قوله مستلزماً) حال من ضمير صَوْرًا اهـ (قوله قولاً آخر) المراد به النتيجة لأنها قول مغاير لقضيتي القياس (قوله يخرج به الخ) الباء بمعنى عن ، فالدفع ما يقال لاشئ ، فله دخل فيه ما ذكر حتى يخرج به ولا يخفى أن المصطلح عليه أن الجنس للانفعال لا لاخراج إلا إذا كان بينه وبين فسله عموم وخصوص ، فانظر اهـ (قوله من مقدمتين) أي قضيتين (قوله وكل متغير حادث) يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث (قوله اللباس أخذ لجمال الخ) هنا مؤلف من ثلاث قضايَا يلزم عنها قول آخر وهو اللباس تقطع يده ، ويسمى مركباً اهـ

ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قَبْلَانِ فَيَنْتَه تَأْمِدُحِي بِالْإِقْتِرَانِي

الحذلول وسط كقولنا : كل إنسان حيوان وكل فرس مهاد ، وكالتضمين المركبتين من ضرب عقيم لا ينتج كقولنا :
 لاشيء من الإنسان بحجر وكل حجر جسم لا يستلزم شيئا لعدم إعجاب الصغرى ، وقولنا بالذات خرج
 ما يستلزم لذاته كقياس المساواة ، وهو المركب من قضيتين متعلق بمجول إحداهما موضوع الأخرى كقولنا :
 زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبيكر ، فانه يستلزم زيد مساو لبيكر ، لكن هذا الاستلزام ليس لذات القياس
 بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية ، وهي أن مساو المساوى لشيء مساو لذلك الشيء . ألا ترى أنك لو قلت
 الإنسان مابين للفرس والفرس مابين للناطق لم يلزم منه أن الإنسان مابين للناطق لأن مابين المابين لشيء
 لا يلزم أن يكون مابين لذلك الشيء ، وقولنا قولاً آخر . المراد به النتيجة قاتها قول مغاير لقضيتي القياس
 فيخرج به القضيتان المستلزمان لاحداهما كقولنا : زيد قائم وعمرو جالس فهاتان القضيتان يستلزمان
 إحداهما ولا يسميان قياساً لأن إحداهما ليس قولاً آخر ، والمراد بقولنا مستلزما بالذات قولاً آخر أن
 القياس متى سلم استلزم النتيجة سواء كان ماداً كاملاً أو كذاً كقولنا : كل إنسان حار وكل حار مهاد
 فانه يستلزم بحيث لو سلم أن كل إنسان مهاد ، وإما قلنا ذلك لأن التعريف يجب صدقه على القياس
 الصادق والكاذب كالفسطة * [ثم] للترتيب القسري [القياس عندهم] أي للناطق [قسبان] هما
 الاقترااني والشرط [فنه مايدعي] أي يسمى [بالقياس] الاقترااني [لاقتراح الحدود فيه ، وعدم
 (قوله الحذلول وسط) هو المجمل في الصغرى وهو حيوان في قولك كل إنسان حيوان وهو غير مكرور في قول
 الشارح كل فرس مهاد وعلى هذا الوجه لا يكون مستلزماً قولاً آخر وهو الانتاح اه (قوله من ضرب عقيم)
 أي فاسد من جهة الصورة ، كقول الشارح : لاشيء من الإنسان الخ ، وسعى عقبا لعدم إنتاجه تشبيهاً بالمرأة
 التي لاتلد اه (قوله كقياس المساواة) أي مثل قياس المساواة في المخرج بقوله بالذات الضروب العقيمة التي
 يقطع صدق لازمها بخصوص المادة نحو لاشيء من الإنسان بفرس وكل فرس مهاد فانه يستلزم لاشيء من
 الإنسان بهسأل ، لكن لا بالذات ، بل لصحة ذلك في المادة اتفاقاً اه ماولى (قوله لا يلزم أن يكون مابين الخ)
 بل يكون نارة مابين كما في قولنا الإنسان مابين للفرس والفرس مابين للحمار ، وتارة لا يكون مابين كما في
 مثال الشارح اه صبان (قوله قولاً آخر) خرج به ما إذا كان القول إحدى المقدمتين كقول الشارح :
 زيد قائم وعمرو جالس ، فالنتيجة إحدى المقدمتين اه ملخصاً (قوله فيخرج به القضيتان) أي مجموع
 القضيتين ، المستلزمان : أي المستلزم مجموعهما لاحداهما : أي لكل منهما على حدته استلزام الشكل لجزئه
 لأن اللازم ليس قولاً آخر اه (قوله إحداهما) أي المقدمتين (قوله لأن إحداهما) أي القضيتين
 (قوله وإما قلنا ذلك) هو قوله متى سلم استلزم الخ اه (قوله لأن التعريف الخ) علة للتسليم ، ولأن
 لزوم الشيء لشيء يكون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه ، وإن لم يوجد في الواقع اه (قوله كالفسطة)
 أي ومثلها الجدل والخطابة والشعر والبرهان لأن هذه كلها أقيسة اه ماولى (قوله الاقترااني) ويكون
 في الجملة (قوله والشرط) ويسمى بالشرطي لاشتغال القضية الأولى المسألة بالكبرى على الشرط نحو إن
 كانت الشمس طالعة فالتأثير موجود ، لكن الشمس طالعة ينتج فلها موجود ، وهذه النتيجة ذكرت
 في القياس بمادتها وهيئتها وهو قسبان : قياس شرط متصل بقياس شرط منفصل ، فالأول مارك من القضايا
 المتصلة نحو لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً ، لكنه إنسان ينتج فهو حيوان ، قسبئناه عين المقدم وهو إنسان
 ينتج عين التالي وهو حيوان ، والثاني مارك من القضايا المنفصلة نحو قولك العدد إما زوج أو فرد ، لكنه
 زوج ينتج أنه ليس بفرد ، ولكنه فرد ينتج أنه ليس بزوج اه سحبي (قوله الحدود) المراد بها حدود

وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّبِيَّةِ بِؤُوهُ وَأَخْتَصَّ بِالْحَلِيقَةِ
فَلَنْ تَرُدَّ تَرْكِيهَ فَرْجًا مُقَدَّمَاةٍ عَلَى مَا وَجِبَا
وَرَسَبَ لِلْقَدَمَاتِ وَأَنْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَايِدِ مُخْتَارَا
فَلَنْ لَأَرْمَ الْقَدَمَاتِ بِحَسَبِ الْقَدَمَاتِ آتِ

فصلها بأدلة استثناء كقولنا : العالم متغير ، وكل متغير حادث ، وعرفه بقوله * [وهو الذي دل على النتيجة . بقوة] بأن كانت فيه متفرقة الأجزاء . ألا نرى أن قولنا العالم متغير وكل متغير حادث يدل على النتيجة ، وهي العالم حادث ، لكن بالقوة بمعنى أن أجزاؤها متفرقة فيه لأن موضوعها موضوع الصغرى ومجملها مجمل الكبرى [وأختص] القياس الاقتراضي [بالقياسا] الحلية [فلا يركب إلا منها لا من الشرطية ، وهذا رأى مرجوح ، والصحيح أن القياس الاقتراضي يؤلف من القضايا الحليات كما تقدم ومن القضايا الشرطيات كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، وكلما كان النهار موجودا كانت الأرض مبيضة فينتج كلما كانت الشمس طالعة كانت الأرض مبيضة * [فلن نرد تركيه] أى القياس الاقتراضي [فركبا . مقدماته] أى مقدمته ان تركب من مقدمتين أو مقدمات ان تركب من أكثر [على ما وجبنا] أى على الوجه الذى وجب من الاتيان بوصف جامع بين طرفي النتيجة وهو الحد المكرر ، وبه حصلت المقدمتان إحداها مشتملة على موضوع النتيجة أو مقدمتها ، والأخرى على مجملها أو ثالها ، ومن اندراج الأصغر تحت الأوسط في الاقتراضي كما سيأتى * [ورسم المقدمات] بأن تقدم الصغرى منها وهي المشتملة على موضوع النتيجة أو مقدمتها على الكبرى وهي المشتملة على مجملها أو ثالها ، ويكون ذلك على الوجه الخاص ككون الصغرى موجبة ، والكبرى كلية في الشكل الأول مثلا [وانظرا] أى انظروا [صحيهما] أى المقدمات متبعين [من فائد] أى من فاسدها من جهة النظم بأن كانتا سالبتين أو جزئيتين إذ لا إنتاج لسالبتين أو جزئيتين ، ومن جهة المادة بأن كانتا كاذبتين أو إحداها كاذبة [مختبرا] أى حالة كونك مختبرا للمقدمات بالاستدلال عليها إن كانت نظرية هل هي يقينية أولا ، وهذا بيان للوجه الخاص الذى ذكره سابقا في قوله على ما وجبنا ، فلا يقال هذا تكرار لما تقدم * [فلن لازم المقدمات . بحسب المقدمات آت] أى لازم المقدمات وهو النتيجة آت بحسبها ، فلن كانت المقدمات صحيحة صادقة كانت النتيجة صادقة ، وإن

الثلاثة : الأصغر والأوسط والأكبر ، وسميت حدودا لأنها أطراف اه صيان (قوله ان أجزاؤها ملح) أى النتيجة متفرقة فيه : أى في القياس الاقتراضي اه (قوله من القضايا الحليات) وهو إمادوآف ومركب من قضيتين حليتين كقولنا : العالم متغير ملح أو من ثلاث قضايا كقولنا : التباش أخذ للال خفية ملح اه (قوله : أى القياس) أى مطاقتا لا بقيد كونه اقترانيا لأن ماسيد كره المصنف غير مختص بالاقتراضي ، وأن لكل شروطا غير شروط الآخر اه صيان (قوله من مقدمتين) كقولنا : العالم متغير ملح أو من مقدمات كقولنا : التباش أخذ للال ملح كما تقدم اه (قوله بوصف جامع) أى مناسب اه (قوله وهو الحد المكرر) أى الوصف الجامع اه (قوله هل موضوع النتيجة) أى في الحلية (قوله ومن اندراج الأصغر) أى الذى هو موضوع النتيجة تحت الأوسط الذى هو أوسط الكبرى مثلا إذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان جسم الأصغر هو انسان ، وقد اندرج في الحيوان ليسحب عليه : أى على الأصغر الذى هو انسان حكم الأوسط الذى هو حيوان اه (قوله ككون الصغرى موجبة) سواء كانت كلية أو جزئية ، وقوله والكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالية اه

وَمَا مِنَ الْقَدَمَاتِ صَغْرَى فَيَجِبُ أَنْدَرَجُهَا فِي الْكِبَرَى
وَذَاتُ حَيْةٍ أَصْفَرُ صَغْرَاهَا وَذَاتُ حَيْةٍ أَكْبَرُ كِبَرَاهَا
وَأَصْفَرُ فَذَلِكَ ذُو أَنْدَرَجٍ وَوَسَطُ يُلْفَى لَدَى الْإِنْتِاجِ

كانت المقدمات فاسدة أو كاذبة لم يلزم صدق النتيجة ، بل تضطرب فتصدق تارة وتكذب أخرى . مثلا إذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث ، فهذا قياس صحيح مقدمناه صادقتان فنتيجته كذلك ، وإن قلت كل إنسان فرس وكل فرس صهال فهو قياس كاذب إحدى المقدمتين فلا يلزم صدق النتيجة ، بل تكذب تارة كهذا المثال ، فإن نتيجته كل إنسان صهال وهي كاذبة وتصدق تارة كما لو أبدلت الكبرى بقولك كل فرس ناطق ، فإن نتيجته كل إنسان ناطق وهي صادقة ، لكن صدقها اتفاقا * [واما من المقدمات صغرى] أى وماهى صغرى من المقدمات [فيجب اندراجها] أى اندراج أصغرها الذى هو موضوع المطلوب [فى] أوسط [الكبرى] مثلا إذا قلنا كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم الأصغر هو إنسان ، وقد اندرج فى الحيوان ليسحب عليه حكمه * [وذات حد أصغر] صرف للضرورة [صغراها] أى الصغرى من المقدمتين هى ذات الحد الأصغر الذى هو موضوع المطلوب كقولنا : فى المثال المتقدم كل إنسان حيوان ، فلها مشتقة على الحد الأصغر وهو إنسان الذى يكون موضوعا فى النتيجة [وذات حد أكبر كبراهما] أى وكبرى المقدمتين هى المشتقة على الحد الأكبر الذى هو محمول النتيجة كقولنا فى المثال السابق : وكل حيوان جسم فلها مشتقة على الحد الأكبر وهو جسم الذى يكون محمولا فى النتيجة ، وسى موضوع النتيجة أصغر لأنه أقل أفرادا غالبا من محمولها الذى سى أكبر لكثرة أفراده ، وسى كل منهما حدا لأنه طرف القضية * [وأصغر] صرف للضرورة [فذلك ذو اندراج] الأصغر مندرج فى مفهوم الأكبر بسبب اندراج فى الأوسط كما تقدم [ووسط يلفى لى الانتاج] أى الحد الوسط وهو المكرر فى المقدمتين بترك عند الانتاج فهو كالآلة يؤتى به عند الاحتياج اليه فى التوصل الى المطلوب ، ويترك عند حصوله .

(قوله كاذب إحدى المقدمتين الخ) أو كان القياس كاذب المقدمتين كقولنا : كل إنسان جراد وكل جراد حمار فهاتان كاذبتان ونتيجتهما كاذبة وهى كل إنسان حمار ، فإذا أبدلت الكبرى بقولك كل جراد ناطق كانت النتيجة صادقة وهى : كل إنسان ناطق مع كذب المقدمتين اهـ (قوله فى أوسط الكبرى) أى موضوع الكبرى وهو حيوان فى المثال المذكور سعى أوسط لأنه مكرر فى المقدمتين ويترك عند الانتاج اهـ (قوله ليسحب عليه) أى على الإنسان (قوله حكمه) أى الحيوان (قوله وذات حد أصغر) أى ومقدمة ذات حد أصغر وهو موضوع المطلوب فى الحلية وهو إنسان فى المثال المتقدم فى الشارح اهـ (قوله الذى يكون موضوعا فى النتيجة) اعلم أن موضوع النتيجة يسمى أصغر لكونه فى الغالب أقل أفرادا من الأوسط والأكبر ومحمولها يسمى أكبر لكونه فى الغالب أكثر أفرادا ، والمكرر فى المقدمتين يسمى أوسط ووسطا للتوسطه وجمعه بين الطرفين ، ومثل الموضوع والمحمول فى الحلية المقدم ، والتالى فى الشرطية ، والمقدمة التى فيها الأصغر تسمى الصغرى لاشتغالها على الأصغر ، والتى فيها الأكبر تسمى الكبرى لاشتغالها على الأكبر اهـ ص (قوله لأننا قلنا أفراد الخ) كالإنسان بالنسبة للأجسام والعالم بالنسبة للحوادث (قوله كما تقدم) أى فى قوله فيجب اندراج أصغرها الذى هو موضوع المطلوب : أى النتيجة فى أوسط الكبرى كقولك : كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم ، فإن الأصغر هو إنسان مندرج فى حيوان اهـ (قوله وهو المكرر فى المقدمتين) سواء كان موضوعا أو محمولا أو مقدما أو تاليا اهـ (قوله ويترك عند حصوله) أى المطلوب اهـ

فصل : في الأشكال

الشكل عند هؤلاء الناس يطلق عن قضيتي قياس
من غير أن يُقترَبَ الأسوار إذ ذلك بالضرب له ينكرو
وللقدّمات أشكال قط أربعة بحسب الحدّ الوسط
تخلّ يصغرى وضه يكبرى يدعى بشكل أول ويدعى
وضه في الشكل ثانيا عرف وضه في الشكل ثالثا ألف

(فصل : في الأشكال) * [الشكل عند هؤلاء الناس] أي المناطقة ، فهو علم أريد به الخصوص [يطلق عن] أي هيئة [قضيتي قياس] من غير أن يُقترَبَ الأسوار [كقولنا : الإنسان حيوان والحيوان جسم ، فهذه هاتين القضيتين تسمى شكلا : أي نوعا خاصا من القياس] [اد] [تعليلية : أي لأن] [ذلك] الذي اعتبر فيه الأسوار [بالضرب له يشار] أي يسمى ضربا خاصا من الشكل ، فالقضيتان المتقدمتان قريبا شكلا ، فإن - ورتبهما بالكلية . قلت : كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم كانا ضربا خاصا من الشكل الأول * [وللقدّمات أشكال قط] اسم فعل بمعنى انته مقدم من تأخير [أربعة] [بلا زيادة عليها ، وهذه الأشكال الأربعة تحصل من القياس] [بحسب] [تنكرار] [الحدّ الوسط] [فيه] * [حل] بصغرى وضه بكبرى [أي حل الحدّ الوسط في الصغرى ووضع في الكبرى كالتمثيل للتقدم قريبا] [يدعى بشكل أول ويدعى] أي يسمى عندهم بالشكل الأول * [وجهه في الشكل ثانيا عرف] أي حل الحدّ الوسط في كل من الصغرى والكبرى عرف عندهم بالشكل الثاني كقولنا : كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر حيوان [وضعه في الشكل ثالثا ألف] أي وضع الحدّ الوسط في كل من الصغرى والكبرى

(قوله فصل : في الأشكال) أي في ذكر الأشكال وشروطها وعدد ضربوها المنتجة وما يتعلق بذلك : أي من تعريف الشكل والضرب ، ومن قول المصنف : وتنبع النتيجة الأخرى من . تلك المقدّمات إلى آخر الفصل اه (قوله الشكل الخ) هو في اللغة يطلق على هيئة الشيء ، وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف اه (قوله فهو علم) أي بحسب الأصل اه (قوله يطلق عن قضيتي قياس) أي على هيئة قضيتي الخ ، أشار إليه ، أن في كلامه مجازا لغويا ومجازا بالحذف اه ص (قوله عن هيئة قضيتي قياس) أي الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحدّ الوسط ، واحتراز عن قضيتي غير القياس كالقولت كل إنسان حيوان وكل فرس صاهل فلا ينتجان شكلا ولا ضربا اه ملامى (قوله خاصا) وجه الأخصية اعتبار الأسوار فيه بخلاف الشكل اه (قوله كان ضربا خاصا من الشكل الأول) لأنه إذا اعتبر مطلق ضرب مع مطلق شكل كانا متساويين ماصدا بمعنى أن كل ما يصلح أن يكون ضربا يصلح لأن يكون شكلا ، وبالعكس اه ص (قوله بحسب تنكرار الحدّ الوسط) لأن المكرر يلغى ويترك عند الانتاج لأن الحدّ الوسط إن كان محولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول كقولنا : العالم متغير الخ اه (قوله كالتمثيل المتقدم) وهو كل إنسان حيوان الخ ينتج كل إنسان جسم ومثله العالم متغير وكل متغير حادث ينتج العالم حادث (قوله وجهه في الشكل) أي أن كان الحدّ الوسط محولا في القضيتين فهو الثاني اه دمنهورى (قوله كقولنا : كل إنسان حيوان الخ) ينتج لاشيء من الإنسان بحجر ، ومثله العالم متغير ولا شيء من القديم يتغير ينتج لاشيء من العالم بتقديم اه دمنهورى (قوله وضعه في الشكل) أي أن كان الحدّ الوسط

ورابع الأشكال عكس الأول ونحو على الترتيب في التكميل
فحيث عن هذا النظام يُنتج فنكسب النظام: أما الأول
فتمثلته الإيجاب في صفراء وأن نرى كلية كبراء

يسمى عندهم الشكل الثالث كقولنا: كل انسان حيوان وكل انسان ناطق * [ورابع الأشكال عكس الأول] أي والشكل الرابع هو عكس الشكل الأول ، فيكون الحد الوسط فيه موضوعا في الصفري محولا في الكبرى كقولنا : كل انسان حيوان وكل ناطق انسان [وهي على الترتيب في التكميل] أي وهذه الأشكال الأربعة على الترتيب في الأكلية فأكلها الأول ، ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع لأن كل واحد أوضح في الانتاج مما بعده * [غيث عن هذا النظم يعدل] أي وحيث يعدل عن هذا الترتيب بأن لم يتكرر الحد الوسط [فليس النظام] كقولنا : كل انسان حيوان وكل فرس صهال ، بل لا يسمى قياسا لأن القياس عندهم مالتزم النتيجة ، وهذا لا نتيجة له لعدم تكرار وسط فيه . ثم شرع في شروط انتاج الأشكال مبتدئا بالأول ، فقال [أما] الشكل [الأول * فشرطه] أي شرط انتاجه [الإيجاب في صفراء] كلية كانت أو جزئية [وأن نرى كلية كبراء] موجبة أو سالبة ، فيحصل من ذلك أربع صور من ضرب الموجبتين الصفريين في الكليتين الكبيرتين فضروبه المنتجة أربعة : الأول من موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ، والنتيجة موجبة كلية وهي كل انسان جسم الثاني من موجبة كلية صفري ، وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ، والنتيجة سالبة كلية وهي لا شيء من الانسان بحجر . الثالث من موجبة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ، والنتيجة موجبة جزئية وهي بعض الحيوان ناطق . الرابع

موضوعا في التضديتين فهو الثالث (قوله كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق) ينتج بعض الحيوان ناطق ، ومن ذلك العالم متغير العالم حادث ينتج المتغير حادث اه (قوله ورابع الأشكال عكس الأول) أي ان كان الحد الوسط موضوعا في الصفري محولا في الكبرى فهو الرابع اه (قوله فيكون الحد الوسط الخ) كقولنا : للمتغير حادث ، والعالم متغير نتيجة العالم حادث اه (قوله كل انسان حيوان وكل ناطق انسان) نتيجة ذلك كل ناطق حيوان أو بعض الحيوان ناطق (قوله فأكلها الأول) ويسمى الكامل لأنه منتج للمطالب الأربعة للوجبة الكلية والجزئية ، والسالبة الكلية والجزئية اه (قوله ثم الثاني) لأنه أقرب الأشكال الباقية إلى الأول لمشاركته إياه في صفراء التي هي أشرف المقدمتين ثم الثالث لأن لعقربا إليه لمشاركته للأول في أحسن المقدمتين بخلاف الرابع فلا قرب له أصلا لخالفته إياه فيهما وبعده عن الطبع جدا ، ولهذا لم يوجد في القرنين خلاف الثلاثة ، فانها موجودة فيه بطريق الإشارة إلى آخر ما ذكر اه صبان (قوله عن هذا الترتيب) أي على الوجه المتقدم (قوله فليقاس فاسد النظم) فيه اظهار في مقام الاضمار لأجل النظم اه (قوله فشرطه الخ) أي بشرط لانتاج الشكل الأول شرطان : الأول أن تكون صفراء موجبة سواء كانت كلية أو جزئية ، والثاني أن تكون الكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة اه (قوله فيحصل من ذلك) أي فالحاصل من ذلك الخ اه (قوله للموجبتين) كلية أو جزئية (قوله في الكليتين) موجبة أو سالبة اه (قوله والنتيجة سالبة كلية) وانما كانت النتيجة سالبة في الثاني ، والرابع وجزئية في الثالث والرابع أيضا لأن النتيجة تنبع المقدمتين في الحسة وهي السلب والجزئية ، ووجه ترتيب هذه الضروب مذكور في المحذولات ، وقد أنتج هذا الشكل للمطالب الأربع ، وبهذا كان أفضل

وَالثَّانِي أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعَ
وَالثَّالِثُ الْإِجْبَابُ فِي صُغْرَاهُمَا
كَلِمَةُ الْكِبَرَى لَهُ شَرْطُ وَقَعِ
وَأَنْ تُرَى كَلِمَةُ إِحْدَاهُمَا

من موجبة جزئية صغرى ، وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان فغرس ،
والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان فغرس ، وخرج باشتراط إيجاب الصغرى مالم كانت سالبة
كلية أو جزئية فلا انتاج لها مع الكبريات الأربع ، فهذه ثمانية كلها عقيمة ، وخرج باشتراط كلية
الكبرى مالم كانت الكبرى جزئية موجبة أو سالبة فلا انتاج لها مع الموجبتين الصغريين فهذه أربعة
أضرب عقيمة أيضا ، فلم أن المنتج من الشكل الأول أربعة أضرب ، وأن العقيم منه اثنا عشر . ثمانية
خارجية باشتراط إيجاب الصغرى ، وأربعة خارجية باشتراط كلية الكبرى هـ [و] الشكل [الثاني أن يختلفا]
مقدمته : أى اختلافهما [في الكيف] بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة [مع . كلية
الكبرى له] أى للشكل الثاني [شرط وقع] أى واقع له فيصدق ذلك بكون الكبرى كلية موجبة أو
سالبة ، فإن كانت موجبة لم تنتج إلا مع السالبتين الصغريين ، وإن كانت سالبة لم تنتج إلا مع الموجبتين
الصغريين فضروريه المنتجة حينئذ أربعة . الأول من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان
حيوان ولا شيء من الحجر يحويان ، والنتيجة سالبة كلية ، وهي لا شيء من الانسان بحجر . الثاني عكسه
نحو لا شيء من الحجر يحويان وكل انسان حيوان ، والنتيجة سالبة كلية وهي لا شيء من الحجر بانسان .
الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من القرس بانسان ،
والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان فغرس ، والرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية
كبرى نحو ليس بعض الحيوان بانسان وكل مائى انسان ، والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان
يناطى ، وخرج بشرط اختلافهما في الكيف مالموافقا بأن كانتا موجبتين أو سالبتين كليتين أو جزئيتين ،
أو الأولى كلية والثانية جزئية أو بالعكس فلا انتاج لها . فهذه ثمانية أضرب خرجت باختلاف الكيف
كلها عقيمة ، وخرج باشتراط كلية الكبرى مالم كانت جزئية موجبة فلا انتاج لها مع السالبتين الصغريين
أو جزئية سالبة فلا انتاج لها مع الموجبتين الصغريين فهذه أربعة عقيمة أيضا خرجت باشتراط كلية الكبرى
بخطبة عقيمة اثنا عشر كالأول هـ [و] الشكل [الثالث] شرطه [الإيجاب في صغرها] أى المقدمتين
سواء كانت كلية أو جزئية [وأن ترى كلية إحداهما] أى المقدمتين الصغرى أو الكبرى ، فإن كانت الصغرى
موجبة كلية أنتجت مع الكبريات الأربع لوجود الشرطين فيها ، وإن كانت موجبة جزئية لم تنتج إلا
مع الكليتين الكبيرتين فضروريه المنتجة ستة : الأول من موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل
انسان جسم ، والنتيجة جزئية وهي بعض الحيوان جسم . الثاني من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى

الأشكال (قوله والشكل الثاني) ويشترط لاتاجه شرطان أيضا : الأول أن يختلف المقدمتان الصغرى
والكبرى في الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، الثاني أن تكون الكبرى كلية اهـ صحيحى
(قوله والنتيجة) فقد أنتج هذا الشكل الثاني السلب فقط كليا في الضرب الأول والثاني ، وجزئيا في الثالث
والرابع فينتج مطلبين من الأربعة ، والسكبة أشرف من الجزئية ، والإيجاب أشرف من السلب اهـ صبان
(قوله والشكل الثالث) ويشترط لاتاجه شرطا : الأول أن تكون المقدمتان الصغرى موجبة ، والثاني أن
تكون إحدى المقدمتين كلية اهـ صحيحى (قوله شرطه) أى بحسب الكيف (قوله وأن ترى) أى
وبحسب السكم أن ترى كلمة الخ (قوله جزئية) الصواب كلية وهي كل حيوان جسم اهـ

وَرَأَيْتُ عَدَمَ جَمْعِ الْحَسَنَيْنِ إِلَّا بِصُورَةٍ قَلِيلَةٍ تَسْتَعِينُ
مُفْرَاةً مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً كَبْرَاهِمًا سَالِبَةً كَلِمَةً

نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر ، والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان بحجر . الثالث من موجبة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم والنتيجة موجبة جزئية وهي بعض الانسان جسم . الرابع من موجبة كلية صفري وموجبة جزئية كبرى نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان انسان ، والنتيجة موجبة جزئية ، وهي بعض الجسم انسان . الخامس من موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر ، والنتيجة ليس بعض الانسان بحجر . السادس من موجبة كلية صفري وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بكاتب ، والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان بكاتب وخرج بالشرط لإيجاب الصفري ما لو كانت سالبة كلية أو جزئية فلا تنتج مع الكبريات الأربع فهذه ثمانية كلها عقيمة ، وبالشروط كلية إحداهما ما لو كانت الصفري موجبة جزئية مع الحزبتين الكبيرتين الموجبة والسالبة فلا انتاج لها فهذان ضربان عقيمان ، فجملة عقيم هذا الشكل عشرة ، والنتج منه ستة قد تقدمت في [ورابع] أى وشكل رابع شرطه [عدم جمع الحسنين] من جنس كسالتين أو جزئيتين أو من جنسين كسالية وجزئية ولو في مقدمة واحدة ، ومحل هذا الشرط إن لم تكن الصفري موجبة جزئية فان كانت موجبة جزئية فشرطه كون الكبرى سالبة كلية كباقي ، فان كانت الصفري موجبة كلية أنتجت مع غير السالبة الحزبية الكبرى ، وان كانت الصفري سالبة كلية أنتجت مع الموجبة الكلية الكبرى ، وان كانت سالبة جزئية لم تنتج لاجتماع الحسنين فيها فحصل من ذلك أربعة أصناف : ثلاثة مع الموجبة الكلية الصفري ، وواحد مع السالبة الكلية الكبرى أيضا ، وهذا كما عرفت في غير الصورة التي استشهداها المصنف بقوله [إلا بصورة فظها تسعين] أى يظهر فيها جمع الحسنين من جنسين في مقدمتين في [مفراهما موجبة جزئية . كبراهما سالبة كلية] فعلم من ذلك أن ضروره النتجة خصة : الأول من موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ، والنتيجة موجبة جزئية وهي بعض الحيوان ناطق . الثاني من موجبتين الصفري كلية والكبرى جزئية كقولنا : كل انسان حيوان وبعض الجسم انسان والنتيجة جزئية وهي بعض الحيوان جسم : الثالث من سالبة كلية صفري وموجبة كلية كبرى نحو لاشيء من الانسان بفرس وكل ناطق انسان ، والنتيجة سالبة كلية وهي لاشيء من الفرس بناطق . الرابع من

(قوله جزئية) الصواب كلية وتبينها لاشيء من الحيوان بحجر اه (قوله والنتيجة) أى والنتيجة سالبة جزئية نحو ليس الخ (قوله والنتيجة سالبة جزئية الخ) فعلم أن هذا الشكل لا ينتج الا الجزئية موجبتين الثلاث الأول وسالبة في الثلاث بعدها اه (قوله وشكل رابع) ويشترط لانتاجه شرط واحد وهو عدم اجتماع الحسنين وهي السلب والجزئية إلا في صورة واحدة وهي مركبة من موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحجر اه (قوله وشكل رابع) ويشترط لانتاجه شرط واحد وهو عدم اجتماع الحسنين (قوله شرطه عدم جمع الحسنين) أشار الى أن عدم جمع الحسنين خبر مبتدأ محذوف لولا تقديره لم يستقيم الكلام (قوله كسالية) الكاف لتتمثيل اه (قوله وجزئية) أو بالعكس (قوله ولو في مقدمة واحدة) أى سواء كان الجمع في مقدمتين أو في مقدمة واحدة اه (قوله فان كانت موجبة) أى الصفري (قوله أنتجت مع الموجبة) أى الصفري (قوله لم تنتج) أى الصفري

فَمَنْتَجُ لِأَوَّلِ أَرْبَعَةٍ كَالثَّانِ ثُمَّ ثَلَاثٌ فَيَسْتَعِ
وَرَابِعٌ يَحْتَسِبُ قَدْ أَتَجَا وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُمْ لَنْ يَنْتَجَا
وَيَنْتَجِ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَرُ مِنْ تِلْكَ الْقَدَمَاتِ هَكَذَا زَكْنٌ
وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَسَنِيِّ لِحَقْنَةِ وَلَيْسَ بِالْشَّرْعِيِّ

موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من القرس بائسان ، والنتيجه سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان بفرس . الخامس وهو صورة الاستثناء من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحويوان ، والنتيجه سالبة جزئية وهي ليس بعض الانسان بصخر ، ونحو باشرط عدم جمع الحسنيين ان لم تكن الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية مالمو اجتماعا فلا انتاج ، وذلك صادق بكون الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة جزئية ويكون الصغرى سالبة كلية والكبرى غير الموجبة الكلية ويكون الصغرى سالبة جزئية مع الكبريات الأربع فهذه ثمانية كلها عقيمة ، وبشرط كون الكبرى سالبة كلية فيها اذا كانت الصغرى موجبة جزئية مالمو كانت الكبرى غير السالبة الكلية بأن كانت موجبة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية فلا انتاج حينئذ فهذه ثلاثة أضرب عقيمة أيضا فغلة عقيم هذا الشكل أحد عشر . وقد أشار الصنف الى منتج كل شكل ويصل من عقيم . بأن ضروب كل شكل بحسب القسمة العقلية ستة عشر من ضرب الصغريات الأربع للموجبات والسالبات في الكبريات الأربع كذلك ، فاذا ذكر منتجها علم أن الباقي من الستة عشر عقيم ، فقال * [فتنج لأول] أي للنتج للشكل الأول [أربعة . كالثاني] أي وهو كالثاني فيكون منتجة أربعة وعقيم كل منهما اثني عشر [ثم ثالث] منتجه [ستة] وعقيم عشرة * [و] شكل [رابع] بخمسة قد أنتج [أي أنتج خسة فعقيم أحد عشر [وغير ما ذكرته] من الضروب التي لم تستوف شروط الانتاج [لن ينتج] أي بل هو عقيم ، وقد تقدم بيان ذلك مستوفيا في كل شكل * [وتنج النتيجه الأخسر من . تلك القدمات] أي من مقدمتي القبل ، وهو مافيه سلب أو جزئية فاذا كانت إحدى القدمتين سالبة كقولنا : كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق يصاهل كانت النتيجه سالبة وهي لاشيء من الانسان يصاهل ، وان كانت إحدى المقدمتين جزئية كقولنا : بعض الحيوان إنسان وكل اسان ناطق كانت النتيجه جزئية وهي بعض الحيوان ناطق [هكذا زكن] أي علم * [وهذه الأشكال بالحقلى]

(قوله غير الموجبة الكلية) بأن كانت موجبة جزئية أو سالبة جزئية أو سالبة كلية فهذه ثلاث صور ، والرابعة المقدمة هي كون الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة جزئية (قوله مع الكبريات الأربع) وهي إما موجبة كلية أو جزئية أو سالبة كلية أو جزئية فضروب الأشكال الأربعة : أربعة وستون ضربا ، فالنتج منها تسعة عشر والعقيم منها خمسة وأربعون كما علم مما تقدم في كل شكل اهـ (قوله فتنج ستة) أشار الى أن ستة غير مبتدأ محذوف (قوله وتنج النتيجه) أي في جميع الأشكال الاقترافية ، وقوله الآخر : أي الخسيس من تلك القدمات وما عطف ما قبل :

إن الزمان لتلعب أرواله تبع النتيجه للأخسر الأول اهـ
(قوله وهذه الأشكال الخ) تصرح بما علم من قوله ، واخص بالجلية لأن الجنس اذا اخص بشيء اخصت به أنواعه اهـ

وَالْحَذَفُ فِي بَعْضِ الْقَدَمَاتِ أَوْ النَّتِيجَةِ لِعِلْمِ آتٍ
وَيَنْتَعِي إِلَى ضَرُورَتِهِ لِمَا مِنْ دُونِهِ أَوْ تَسْلِيلٍ قَدْ كَرَّمَا
فَقُصِّلَ : فِي الْقِيَاسِ الْإِسْتِثْنَائِيِّ

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالْإِسْتِثْنَائِيِّ يُعْرَفُ بِالْشَّرْطِيِّ بِأَنَّهُ

أَيُّ وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ [مختصة] بالخطي من القضايا [وليس] ما ذكر من الأشكال الأربعة
[بالشرطي] وهذا رأي ضعيف ، والصحيح جريان الأشكال الأربعة في الحليات والشرطيات كما تقدمت
التنبيه عليه والتثيل له * [والحذف في بعض المقدمات] أي حذف إحدى المقدمتين [أو النتيجة لعلم]
بالحذف [آت] أي جائز كقولنا : هذا بحد لأنه زان ، فإن المعنى وكل زان بحد فقد حذفت الكبرى
الكبرى ، وكقولنا : هذا زان وكل زان بحد فقد حذفت النتيجة لأن المعنى هذا بحد حذفت لعلم بها من
القياس * [ونتهى] أي المقدمات [إل] ذي [ضرورة] إن لم تكن ضرورة [لما] يلزم على
تقدير عدم انتهائها إلى ضرورة [من دور] وهو توقف الآخر على ما يتوقف عليه [أو تسلسل] وهو
ترتب أمر على أمر إلى ملا نهاية له [قد لزما] فلزوم الدور فما إذا استدل على التأخر بما يتوقف عليه
ذلك للتأخر ، ولزوم التسلسل فما إذا توقف الأول على أدلة مترتبة لا غاية لها ، فإن انتهى الأمر إلى دليل غير
ضروري مقدماته ولا مسماة لم يكف . مثال ما مقدماته ضرورة هذا العدد ينقسم إلى متساويين وكل منقسم
كذلك زوج ، ومثال ما مقدماته نظرية قولك العالم صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث ، فاستدل على
الصغرى بقولنا صفاته متغيرة وكل متغير حادث ، والأولى من هاتين المقدمتين ضرورة للشهادة وفسد على
الثانية منهما بالتعبر أن كان من عدم إلى وجود كان الوجود طارئا أو من وجود إلى عدم كان الوجود جائزا
والجائز لا يقع إلا حادثا ، وفسد على الكبرى من القياس الأول بقولنا كل من كان صفاته حادثة لا يعبر
عن الحوادث وكل من لا يعبر عن الحوادث لا يسبق الحوادث فهو حادث فقد انتهينا إلى
الضرورة ، ولا عبرة باعتراض بعض الفلاسفة على بعض تلك المقدمات فإن ذلك مكابرة .

فصل : في القياس الاستثنائي * [ومنه] أي القياس [ما] أي الذي [يدعى] أي يسمى
[بالاستثنائي] لاستثاله على أداة الاستثناء ، وهي لكن كما سبق [يعرف] ذلك القياس الاستثنائي

(قوله بالخطي) قال في الكبير : أي بالحلية واللام للجنس ولم يؤت تأويلها : أي القضية بالقول اه (قوله
بالشرطي) أي كأنها بالشرطي : أي فيه (قوله كما تقدم التنبيه عليه) أي في باب القياس عند قوله واختص
بالحلية إلى أن قال : ومن القضايا الشرطيات كقولنا الخ اه (قوله المقدمات) صغرى أو كبرى
(قوله أو النتيجة) أي أوهما معا (قوله لعلم) أي لأجل العلم بالحذف (قوله آت) خبر عن الحذف
(قوله كقولنا هذا بحد) مثال لحذف الكبرى (قوله فقد حذفت الكبرى) ومثال حذف
الصغرى هذا بحد لأن كل زان بحد ، فإن المعنى هذا زان وهي الصغرى وقد حذفت (قوله ان لم تكن)
أي المقدمات (قوله لما يلزم الخ) تعليل لمفهوم قوله ونتهى إلى ضرورة : أي ولا يجوز أن لا تنتهي إليها لما
يلزم الخ (قوله كذلك زوج) ينتج العدد زوج اه (قوله فصل في القياس الاستثنائي) وهو المؤلف من
مقدمتين : إحداهما شرطية وتسمى كبرى والأخرى تدل على وضع : أي إثبات أحد طرفيها أو رفعه :
أي نفيه ، وطرفاها مقدمتا وتالها وتسمى صغرى اه ملوى (قوله لاستثاله الخ) أي القضية الاستثنائية وهي

وهو الذي دل على النتيجة
فإن يك الشرطي ذا اتصال
ورفع تالي رفع أول ولا
ولأن يكن منفصلا فوضع ذا
أو ضدها بالنتيجة لا بالقوة
أنتج وضع ذلك وضع التائي
يلزم في عكسها لما أنجلى
يُنشج رفع ذلك والعكس كذا

[بالشرطي] لاشتهاله على مقدمة شرطية وتسمى الكبرى والمشتبهة على أداة الاستثناء صغرى [بلا امتراء]
أى شك كدل به البت ، وعرف القياس الاستثنائي بقوله * [وهو الذى دل على النتيجة . أوضحدها]
أى قضيتها بأن تكون مذكورة فيه أو قضيتها [بالفصل] أى صورتها [لا بالقوة] أى لا تكون
متفرقة الأجزاء كما فى القياس الاقترافى ، فإن نتيجه قد كرت ، لكنها متفرقة الأجزاء فى مقدمته موضوعها
الصغرى وعمومها فى الكبرى . وأما القياس الاستثنائى فيه عين النتيجة أو قضيتها بصورته كما يأتى * [فإن
يك الشرطي] أى القضية الشرطية ، وذكر باعتبار كونها قولاً [ذا اتصال] أى هى ذات اتصال : أى
متصلة [أنتج وضع ذلك] المقدم : أى إثباته [وضع التائي] أى إثباته * [د] أنتج [رفع تالي رفع أول]
مثال ذلك كما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فقد أنتج إثبات المقدم إثبات التائي
لأن المقدم ملزوم ، والتائي لازم ، ويلزم من وجود الملزوم وجود اللازم ، ولو قلت فى هذا المثال لكنه
ليس بحيوان أنتج فهو ليس بإنسان لأن رفع اللازم يوجب رفع الملزوم ، فملم أن المنتج منه ضرران [ولا
يلزم فى عكسها] أى لا يلزم الاتاج من عكسها : أى من وضع التائي أو رفع المقدم . فلو قلت فى المثال
المقدم لكنه حيوان لم ينتج أنه إنسان لأن اللازم قد يكون أعم من الملزوم ولا يلزم من إثبات الأعم إثبات
الأخص وكذا لو قلت لكنه ليس بإنسان لا ينتج شيئا لأن رفع الأخص لا يوجب رفع العام ، والملزوم هنا
أخص من لازمه وعذا معنى قوله [لما أنجلى] أى لما اقتضى من أن التائي لازم وقد يكون أعم من ملزومه
فلا يلزم من إثباته إثبات ملزومه ولا من نفي ملزومه نفيه ، فهذان الضرران عقبان * [وإن يكن] القياس
الشرطي [منفصلا] أى أن تمكن القضية الشرطية منفصلة فهى على ثلاثة أقسام : حقيقية ، وممانعة جمع
وممانعة خلق ، فإن كانت حقيقية [فوضع ذا] أى أحد طرفيها [ينتج رفع ذلك] الآخر [والعكس كذا]

التي فيها حرف الاستثناء وهو لكن اه (قوله بالشرطي) باسكان الياء مخففة لا وزن لأن إحدى مقدماته
شرطية اه (قوله على مقدمة شرطية) هى الأولى (قوله أو ضدها) مثال ما دل على ضد النتيجة : أى
قضيتها قولنا فى الاستدلال على الحيوانية لو لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا ينتج فهو حيوان . فقيض هذا
النتيجة مذكور فى القياس وهو مقدم الشرطية اه دمهزوى (قوله بالرفع) مثال الدلالة على النتيجة
بالقول قولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود وهو
مذكور بصورته فى القياس اه (قوله مثال ذلك) أى أنتج إثبات المقدم إثبات التائي وانتاج نفي التائي
نفي الأول اه (قوله إثبات المقدم) وهو إنسان (قوله إثبات التائي) وهو حيوان اه (قوله لأن المقدم
ملزوم) وهو إنسان ، والتائي لازم وهو حيوان اه (قوله لأن رفع اللازم) أى نفيه وهو حيوان يوجب
رفع الملزوم : أى نفيه وهو إنسان (قوله ضرران) أى إثباتا ونقيا (قوله فلو قلت فى المثال المقدم) أى
فى قوله كلما كان هذا انسانا الخ (قوله حقيقية) أخذه من قول المصنف بعده ، وذلك فى الأخص اه
(قوله فوضع ذا الخ) أى إثباته وقوله ينتج رفع ذلك الخ : أى نفيه اه

وَذَلِكَ فِي الْأَخْصَ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعٌ جَمْعٌ فَيُوضَعُ ذَا زُكْنٍ
رَفْعٌ لِذَلِكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا مَانِعٌ دَفْعٌ كَانَ فَهُوَ عَكْسٌ ذَا

فصل: في لواحق القياس

أى ورفع أحد طرفيها ينتج وضع الآخر كقولنا: للوجود. إما قديم أو حادث لكنه قديم ينتج أنه ليس بحادث أول لكنه حادث ينتج أنه ليس بقديم، فلو قلت لكنه ليس بقديم أنتج أنه حادث أو أنه ليس بحادث أنتج أنه قديم فقد أنتج وضع أحد الطرفين رفع الآخر، ورفع أحد الطرفين وضع الآخر وهو المراد بقوله * [وذلك في الأخص] أى في الحقيقة، فإن كانت المتصلة مائة جمع، فقد أشار إليها بقوله [ثم إن يكن] أى الشرطي بمعنى القضية الشرطية [مانع جمع فيوضع ذا] أى أحد طرفيها [ز كن] أى علم * [رفع لذلك] أى الطرف الآخر لمتعا الجمع بينهما [دون عكس] فلا يلزم من رفع أحد طرفيها وضع الآخر لجواز الخلو عنهما، مثال ذلك أن تقول هذا إما أسود أو أبيض لكنه أسود ينتج أنه غير أبيض أول لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود، ولو قلت لكنه ليس بأسود لم ينتج أنه أبيض ولا غير أبيض وكذا لو قلت لكنه ليس بأبيض لم ينتج أنه أسود أو غير أسود. وإن كانت القضية المنفصلة مائة خلو فقد أشار إليها بقوله [وإذا. مانع رفع كان] أى وإن كانت القضية الشرطية مائة خلو [فيو عكس ذا] أى القضية مائة الخلو عكس مائة الجمع بمعنى أن رفع أحد طرفيها ينتج وضع الآخر لمتعا الخلو عنهما ووضع أحد طرفيها لا ينتج شيئاً لجواز الجمع بينهما، مثلاً أن تقول هذا الشيء إما غير أبيض أو غير أسود لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود أول لكنه أسود ينتج أنه غير أبيض، وقد لزم من رفع أحد طرفيها ثبوت الآخر، ولو قلت لكنه غير أبيض لم ينتج أنه أسود ولا غيره، أو قلت لكنه غير أسود لم ينتج أنه أبيض ولا غيره.

(فصل في لواحق قياس) وقد عرفت أنه لا يتم قياس إلا من مقدمتين لكن ذلك يسمى قياساً بسيطاً (قوله وذلك) أى كون وضع: أى إثبات أحد الطرفين ينتج رفع: أى نفي الآخر والعكس اهـ (قوله أى في الحقيقة) لأنها أخص من مائة الجمع ومائة الخلو لأن فيها منع الجمع وضع الخلو، وحيثما تسمى مائة جمع ومائة خلو اهـ (قوله مانع جمع) أى قضية مائة جمع بين طرفيها: أى فلا يجتمعان ويمكن ارتفاعهما وتتركب من الشيء والأخص من قبضه كمثل الشارح اهـ (قوله لجواز الخلو عنهما) أى عن الطرفين اهـ (قوله مثال ذلك) وهو وضع أحد طرفيها اهـ (قوله مانع رفع) أى خلو (قوله وضع) أى ثبوت (قوله مثلاً) أى مائة الخلو اهـ (قوله فصل: في لواحق القياس) وقد ذكر المصنف الأقبية جيبها ماعدا قياس الخلف، وحاصله إثبات المطلوب بإبطال قبضه ويسمى قياس الخلف لأنه يؤدي إلى التلطف: أى الحال على تقدير عدم حجية المطلوب، وقبل لأن المطلوب يأتي من خله الذى هو قبضه، ويتركب من قياسين أحدهما إقرارى والآخر استثنائى، تلخيصهما لو لم يتحقق المطلوب لتحقق قبضه ولو تحقق قبضه لتحقق محال ينتج لو لم يتحقق المطلوب لتحقق محال لكن المحال ليس بتحقيق، فالمطلوب متحقق متناقض لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على السبي لتحقق وجوبها عليه ولو تحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة ينتج أنه لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على السبي لتحقق وجوب الصلاة عليه الذى هو محال فتجعل هذه النتيجة إحدى مقدمات القياس الاستثنائى، والمقدمة الثانية قوله: لكن وجوب الصلاة عليه غير متحقق ينتج أن انتفاء وجوب الزكاة على السبي متحقق وهو المطلوب، وإنما كان القياس المركب بقياس الخلف ملحقين بالقياس البسيط لأنها لما كانا في الظاهر مختلفين له جملاً ملحقين به، وإن كانا في الحقيقة يرجعان إليه اهـ صان. وقوله لواحق

وَسِنَّةٌ مَا يَدْعُوهُ مُرْكَبًا لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدَرُ كِبَا
فَرْكَبَتُهُ إِنْ تَرَدُّ أَنْ تَقْلَهُ وَأَقْلَبُ نَتِيجَةً بِرُ مَقْدَمَةٍ
يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى نَتِيجَةً إِلَى هَلَمْ جَرًّا
مُتَّصِلُ النَّتَاجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ أَوْ مَقْصُولَهَا كُلُّ سَوَا
وَأِنْ يَجْزِي عَلَى كُلِّ اسْتَدِلٍّ فَذَا بِالِاسْتِغْرَافِ عِنْدَهُمْ عَقْلٌ

وقد يكون القياس من أكثر من مقدمتين ويسمى قياسا مركبا ، وقد ذكره بقوله * [ومنه] أى القياس [ما] أى الذى [يدعونه] أى يسمونه [مركبا] وهوما ألف من أكثر من مقدمتين [لكونه من حجاج] أى أقبحه بسيطة [قدركا] أى ألف كقولنا : كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام وكل نام جسم وكل جسم مركب * [فركبه ان تردان تعلمه] أى ان ترد معرفة القياس فركبه من أكثر من مقدمتين كما تقدم [واقبل نتيجة به] أى فى القياس المركب [مقدمه] أى اجعل النتيجة الحاصلة من المقدمتين الأوليين مقدمة القياس ثان ، فقل كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل انسان حساس فهذه نتيجة المقدمتين الأوليين فاجعلها مقدمة صفرى وضما لما بعدها ، فقل كل انسان حساس وكل حساس نام ، واستخرج من هاتين نتيجة فقل كل انسان نام ، ثم اجعل هذه مقدمة لقياس ثان ، فقل كل انسان نام وكل نام جسم وهكذا ، وهذا معنى قوله * [يلزم من تركيبها] أى النتيجة [بأخرى] أى مع مقدمة أخرى : أى فيحصل منهما [نتيجة الى هلم جرا] اسم فعل بمعنى أقبل يستوى فيه الواحد والأكثر فتقول : هلم جرا يدور يزدان ويلزidon ، وجرأ مصدر جره اذا سحبه هذا أصل معناه ، ثم تجوز بهلم عن طلب الإقبال الى الاخبار بالاستمرار ، وجرأ عن السحب الحسى الى التعميم المعنوى ، واللفظ هنا واثته الى أن يستمر قلب النتيجة مقدمة استمرارا عاما شاملا لجميع الأقيسة البسيطة التى تؤخذ من القياس المركب * [متصل النتائج] بالنصب خبر يكون [الذى حوى] النتائج بأن ذكرت فيه [يكون] أى يسمى بذلك لاتصال نتائجها بالمقدمات [أو] بمعنى الواو [مقصوفا] معطوف على متصل النتائج : أى ويكون القياس منفصلا أن لم يحو النتائج : أى لم تذكر فيه ، بل طويت كقولنا : كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وهكذا الى آخر القياس المتقدم من غير استخراج نتيجة لكل مقدمتين ، وسمى منفصل النتائج لعدم ذكرها فيه [كل] من متصل النتائج ومنفصلا [سوا] فى إعادة المطلب * [وان يجزئ على كل] خففت يلو للضرورة [استدل] أى استدل بجزئى على كل بأن تصفحت الجزئيات وحكمت بحكما على السكلى

جمع لاحق : أى ما يلحق بالقياس البسيط فى الاستدلال ، وهو أربعة : القياس المركب ، وقياس الخلف ، وقياس الاستمرار ، وقياس التمثيل ، وسأبقى ذلك فى كلامه ماعدا قياس الخلف ، فإضافة فى لواحق القياس جنسية لا استمرارية اه (قوله الى هلم جرا) أدخل إلى على هلم مع أنها اسم فعل وهو لا يدخل عليه علل ، واعتذر الشارح فى كبره عنه بأنه كأنه استعمل هلم فى غير ما وضعت له : أى أطلقها على الاستمرار اه صبان (قوله متصل النتائج) أى القياس المركب (قوله بأن ذكرت فيه) أى بالعدد مرتين أولا نتيجة وثانيا مقدمة لقياس آخر كقولك : كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل انسان حساس ، ثم تقول كل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا ، وسمى بذلك لوصول النتائج بالمقدمات اه ماوى (قوله كقولنا) تمثيل لمنفصل النتائج وعدم ذكرها فى القياس .

وَمَعْنَاهُ يُدْعَى الْقِيَاسُ لِلنَّاطِقِ وَمَوْ أَلَدَى قَدَمُهُ فَتَحَقَّقَ
وَحَيْثُ جَزْئِي عَلَى جَزْئِي مُجَلِّ لِحَامِعٍ فَذَلِكَ تَمَثُّلٌ مُجَلِّ
وَلَا يَفِيدُ الْقَطْعَ بِالْمُجَلِّ قِيَاسُ الْإِسْتِقْرَاءِ وَالتَّشْبِيلِ
فَصَلُّ فِي أَقْسَامِ الْحُجَّةِ
وَحُجَّةٌ قَلْبِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ

[فذا بالاستقراء عندهم عقل] أى علم كما اذا تصفنا جزئيات من الحيوان كالانسان والفرس والحصان ، فوجدناها تحرك فكها الأسفل عند المضغ فكها بحكم تلك الجزئيات على كليها وهو الحيوان ، وقلنا كل حيوان يحرك فكها الأسفل عند المضغ ، ثم ان كان التصفح أكثر الجزئيات سمي الاستقراء ناقصا كالشئ المتقدم ، وان كان التصفح جيع الجزئيات كان استقراء جزئيات الحيوان فوجدنا بعضها ماشيا وبعضها غير ماش ووجدنا الماشى يموت وغير الماشى كذلك وحكمنا على كليها وهو الحيوان وقلنا كل حيوان يموت سمي استقراء تاما * [وعكسه] أى الاستقراء الذى تقدم أنه الاستدلال بحكم الجزئى على الكلى وهو الاستدلال بحكم الكلى على الجزئى [يدعى] أى يسمى [القياس للناطق] فالقياس الناطق [وهو الذى قدمته] أول باب القياس عند قوله : ان القياس من قضايا صورا . [غفق] العلوم ، فالقياس استدلال بحكم الكلى على الجزئى كقولنا : كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ، فانه استدلال بثبوت الجمعية للحيوان الكلى على ثبوتها للانسان الذى هو جزئى من جزئيات الحيوان ، والاستقراء استدلال بحكم الجزئى على الكلى كما علم مما سبق * [وحيث جزئى على جزئى] خفف يؤوله للضرورة [حل] أى حيث حل جزئى على جزئى آخر فى حكمه [لجامع] مشترك بينهما كحمل البيذ على الخمر فى الحرمة للاسكار [فذلك] الحبل [تمثيل جعل] أى يسمى هذا الدليل تمثيلا ، وقد عرفته السعد بقوله : هو تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما ليثبت فى الشبه الحكم التابت فى الشبه به المعلن بذلك المعنى * [ولا يفيد القطع] أى اليقين [بالدليل] أى بنتيجة الدليل [قياس الاستقراء والتشبييل] والدليل اظهار فى محل الاضمار : أى بنتيجته أما قياس الاستقراء فلجواز أن يكون قد بقى جزئى من جزئيات حل خلاف ما استقرأنه قالوا وقد وجد أن الضاح يحرك فكها الأعلى عند المضغ فلم تكن النتيجة فى الاستقراء وهى كل حيوان يحرك فكها الأسفل عند المضغ قطعية ، وأما قياس التمثيل فلانه يلزم من تشابه أمرين فى معنى تشابههما فى جميع الأحكام .

(فصل فى أقسام الحجة) أى الدليل ، سمي بذلك لأزمن تحسك به حجج خصمه : أى غلبه * [وحجة]

(قوله فذا) أى الاستدلال المذكور المفهوم من استدلال ، فلاستقراء على كلامه الاستدلال بحكم الجزئى على حكم الكلى اهـ (قوله فوجدناها) أى أكثرها تحرك فكها الأسفل الح اهـ (قوله ثم ان كان التصفح) أى المنتبج أكثر الخ اهـ (قوله وعكسه) لا بد من تقدير مضافين : أى مجموع مقدمتين عكسه لأن العكس الذى هو الاستدلال ليس هو القياس الناطق اذ هو قول مؤلف ، والاستدلال مصدر كذا فى الكبير اهـ صيان (قوله وهو الذى قدمته) أى المرفوف بأنه قول مؤلف من أقوال منى سالت لرم عنها فادانتها قول آخر اهـ ملوى (قوله فى معنى مشترك) وهو الاسكار فى مثال الشرح للمذكور (قوله أما قياس الاستقراء) أى أن عدم إحداه القطع فلجواز الخ اهـ

خَطَابَةُ شَيْءٍ وَزُبْرَهُانُ جَدَلٌ وَخَالِسٌ مُسْتَطَلَّةٌ نِلْتُ الْأَمَلِ
أَجْلَهَا الْبُرْهَانُ مَا أَتَى مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ قَعَّرْنَ
مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهِدَاتٍ مُجَرَّمَاتٍ مُتَوَارِثَاتٍ

مبدأ سقراط الابتداء به قصد الجنس، وهي إما [عقلية] وهي ما كانت من الكتاب والسنة والاجماع، وإما [عقلية] وقد ذكرها بقوله [أقسام هذى] الحجة العقلية [حجة جلية] أى ظاهرة أولها * [خطابة] وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة لصدورها من معتقد كولى من مقدمات مقبولة كقولنا كل حائط يذتر منه التراب ينهدم، ونحو فلان يسار العدو فهو مسلم للفر، ونحو فلان يطوف بالليل بالسلاح فهو متلصص والفرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم كما يفعله الخطباء والوعاظ. وثانيها [شعر] وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس نحو الخمر مقربة سيالة، أو تنقبض منها النفس نحو العمل مرة مبهوة، ونحو الورد صرم يغل قائم في وسطه روث، والفرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب، ويزيد الانفعال بأن يكون على وزن من أوزان الشعر أو بسوت طيب. [د] ثالثها [برهان] وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية كما يأتي. ورابعها [جدل] وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة فقد يكون الشيء مشهورا عند قوم دون آخرين، ومن مقدمات مسلمة عند الناس وعند الخصمين كقولنا : هذا ظم وكل ظم فيج، وكقولنا : هذه مراعاة للضعفاء وكل مراعاة للضعفاء محمودة، والفرض منه إلزام الخصم واقناع القاصر عن إدراكه البرهان. [وخالس] أى خامسها [سفطة] وهو قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة نحو هذا ميت وكل ميت جاد فهذا جاد، وشبيهة بالحق وليست به كقولنا : في صورة فرس على حائط هذا فرس وكل فرس ماهر [نلت الأمل] جلة دعائية تسكلمة لبيت * [أجلبها] أى أقسام الحجة [البرهان] فالجدل فالخطابة فالشعر فالسفطة، وعرف البرهان بقوله وهو [ما ألف] أى ركب [من] مقدمات باليقين قعرت أى يقينية تخرج به إلى أقسام الحجة من الجدول وغيره، وبين اليقينية بقوله * [من أوليات] أى المقدمات اليقينية هي الأوليات : أى الضروريات التي لا يتوقف حكم العقل فيها (قوله قصد الجنس) أى أو التخصيل (قوله عقلية) منسوبة إلى النقل لاستنادها إليه، وإن كان العقل هو المدرك لها، ونسبت إلى النقل ليميز ما يتوقف على النقل من غيره اه صبان (قوله عقلية) منسوبة إلى العقل لأن العقل لا يتوقف في إثباتها على نقل (قوله كل حائط الخ) الأمثلة الثلاثة للنوع الثاني، والتفتيل إن كان للخطابة المركبة من المقدمات المظونة كان في كلامه حذف بعض المقدمات، وإن كان للمقدمات المظونة فلا حذف وكذا يقال في نظائره اه (قوله فلان يسار العدو) أى يعلمه بالسر، والفر هو طرف بلاد الإسلام اه صبان (قوله مبهوة) بفتح الواو المشددة مقيأة : أى هي في النحل وسبطه بعضهم بالكسر وهو أيضا صحيح اه (قوله وهو قياس مؤلف الخ) أى لاتاج اليقين اه (قوله تختلف) أى المقدمات المشهورة : أى تختلف شهرتها فر بما كانت مشهورة في زمان دون زمان، وفي مكان دون مكان وعند قوم دون آخرين اه (قوله كقولنا : هذا ظم الخ) ينتج هذا فيج اه (قوله وهمية) يعنى أن الوهم حكمها في غير المحسوسات، وإنما قلنا في غير المحسوسات لأن أحكام الوهم في المحسوسات يصدقها العقل بخلافها في المعقولات الصرفة فكاذبة اه (قوله في صورة فرس على حائط) أى مصورة عليها (قوله أجلبها) أى أقواها البرهان لأنه يفيد القطع بخلاف غيره اه (قوله فالجدل) لأنه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين وهي المشهورات والمسلّمات اه (قوله فالخطابة) أى لأنها تنهيد الظن (قوله فالسفطة) معناها الحكمة الموهبة

وَحَدِيثَاتٍ وَمَحْسُوسَاتٍ فَصَلَتْ مُجْمَعَةُ الْبَيِّنَاتِ
وَفِي دَلَالَةِ الْقَدَمَاتِ عَلَى النَّبِيَّةِ خِلَافَ آتٍ
عَلَى أَوْ عَادَى أَوْ تَوَكَّلَ أَوْ وَاجِبٌ وَالْأَوَّلُ لِلْوَيْدِ ١٢٦

على استعانة بحسب أرغره ، بل بمجرد تصور الطرفين يحكم العقل فيها كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء [مشاهدات] وهي مالا يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين ، بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس الباطن ، وتسمى وجدانيات كالعلم بأنك جائع أو غضبان أو متلذذ أو متأم ، و [محربات] وهي ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا : السقونيا مسهلة للمفرا ، و [متواترات] وهي ما يحكم العقل فيها بواسطة السماع من جمع يؤمن توأموهم على الكذب كقولنا : سيدنا محمد ﷺ ادعى النبوة وظهرت المجرة على يديه * [وحديثيات] بتحرريك الاله بالضرورة ، وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة حس أو ظن مستند إلى أمانة كقولنا : نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها [ومحسوسات] وهي ما يحكم به العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شيء آخر كقولنا : الشمس مشرقة والنار محرقة [ذلك] المذكورات [جملة البينات] التي يتألف البرهان منها لإنتاج البقين * [وفي دلالة القدمات] العلم أو الظن بها [على] العلم أو الظن [بالنتيجة] أي في الارتباط بينهما [خلاف آت] ذكره في البيت بعده ، ولما كان الدليل ارتباطا بالمدلول سمي ذلك الارتباط دلالة . ثم ذكر الخلاف بقوله * [عقلي] أي الارتباط بينهما عقلي لا يمكن تخلفه فلا يمكن تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين بمعنى أن الله إن شاء أوجد قدرته العلم أو الظن بالمقدمتين أو العلم أو الظن بالنتيجة ، ولا تتعلق القدرة بالعلم أو الظن بالمقدمتين بدون العلم أو الظن بالنتيجة فهما متلازمان عقليا كتلازم العرض أو الجوهر لا يمكن وجود أحدهما بدون الآخر وهذا لإمام الحرمين [أو] بمعنى الواو : أي والثاني أن الربط بينهما [عادي] بمعنى أنه يجوز تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين بأن ينتهي شخص في البلاة إلى أن يعلم المقدمتين ولا يعلم النتيجة لعدم تعلقه بالاندراج الأصغر تحت الأوسط ، وفي التصوير نظر إذ من الشروط التفتن لاندراج

(قوله والكل أعظم من الجزء) أي جزء ذلك الكل فلا ينافي أن هذا الجزء قد يكون أعظم من كل غير كله اه
(قوله بالحس الباطن) وأما التي يحكم بها العقل بواسطة الحواس الظاهرة كالعلم بأن الشمس مضيئة
فهي المحسوسات وهي السادسة في كلام المصنف اه صبان (قوله أمانة) أي بحجة اه (قوله بواسطة الحس الظاهر)
أي البصر أو غيره وذلك مثل مثالين اه (قوله أو الظن بها) أي بالمقدمات (قوله بينهما) أي بين العلم
والظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة اه (قوله فلا يمكن تخلف العلم أو الظن الخ) اعترض بأنه فعل القادر
المختار الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك فكيف يكون واجبا ؟ . وأجيب بأن عدم اضطرارك اللازم عن المزموم لا ينافي
جواز اه بمعنى أن الفاعل المختار إن شاء خلف المزموم وخلف اللازم وإن شاء تركه ما لم لا لأن تخلف المزموم ولا تخلف
اللازم وهكذا كل متلازمين عقلا كالجواهر والأعراض المتلازمين ، ولو توجه هذا الاعتراض إيهت لازم عقلي
في الكائنات . وسأله أن ترك اللازم مع العلم باللازم محال لا يتعلق به القدرة فلا يلزم نفي الاختيار ، قاله في الكبير
اه ص (قوله إذ من الشروط) أي شروط القياس المنتج التفتن لاندراج وهو ما مفقود فتخلف العلم أو الظن
بالنتيجة لتفقد شرط القياس ، والكلام إنما هو في القياس المستوفى للشروط ، والجواب عنه بإمكان أن
الأشعري صاحب هذاذهب لا يشترط التفتن لاندراج لا ينبغي بعده ، فالأولى تصوره بأن يخلف الله العلم

خاتمة

وخطأ البرهان حيث وجدنا في مادة أو صورة فالتبتدأ
في اللفظ كاشتراك أو كجمل ذا تباين مثل الرديف مأخذاً
وفي السامى لا تباين السكاذبة بذات صديق فافهم المخاطبة

الأصغر تحت الأوسط ، وهذا القول للشيخ الأشعري [أو] بمعنى الواو : أى ، والثالث أن الارتباط بينهما [تولد] بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدمتين إذ التولد أن يوجد فعل لفاعله فعل آخر ، وهذا القول للعتزلة وهو باطل لقيام البرهان على أنه لا تأثير للبعد في شيء من الأفعال الاختيارية [أو] بمعنى الواو : أى والرابع أن الارتباط بينهما [واجب] بالتعليل بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت بذاتها في العلم أو الظن بالنتيجة ، وهذا للأغلاسة وهو باطل لقيام البرهان على انتفاء تأثير العلة والطبيعة ، وأنه تعالى هو الفاعل المختار [والأول] من هذه الأقوال هو [المؤيد] القوي لعدم ورود شيء عليه .

خاتمة في بيان خطأ البرهان

✽ [وخطأ البرهان حيث وجدنا] أى في أى مكان وجد فهو إما [في مادة] بتخفيف الدال للضرورة ، وهى كل من مقدمته [أو] في [صورة] أى هيئة المقدمتين [فالتبتدأ] أى الأول منهما وهو خطأ المادة إما [في اللفظ كاشتراك] مثل قولك هذا قرء ، وتريد الحيز ، وكل قرء يجوز الوطء فيه وتريد الظاهر ، فلم يتكرر الحد الوسط فكذبت النتيجة [أو كجمل ذا] بالألف ، قال المؤلف : على لغة القصر في الأسماء الستة [تباين] مع لفظ آخر [مثل الرديف] له [مأخذاً] أى من جهة المأخذ كقولك : هذا صارم مشرباً الى سيف غير قاطع ، وكل صارم سيف حقيقة السيف تباين حقيقة الصارم لأن السيف ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعاً أولاً ، والصارم هو السيف بقيد القطع ، فكانت النتيجة كاذبة لأن الصارم في الصغرى أريد به غير القاطع فلم يصح حمل السيف عليه في الكبرى ، بل هو محمول على الصارم الذى هو القاطع من جنس السيف فلم يتكرر الحد الوسط ✽ [و] الخطأ للبرهان [في المعانى] لا أجل [التباس] القضية الكاذبة . [ذات صديق] وقوله [فافهم المخاطبة] نكسمة للبيت

أو الظن بالمقدمتين دون العلم أو الظن بالنتيجة خوفاً لمادة اهـ ص [قوله والأول] وهو أنه عطف بلا تعليل ولا تولد اهـ [قوله المؤيد] لأنه اختاره الإمام الرازى أيضاً ، وشهره حجة الاسلام وغيره ، ولأن ما احتج به الشيخ الأشعري يمكن القدح فيه كما بسطه في الكبير اهـ [قوله وكل صارم سيف] هكذا أيضاً في النسخ الكبير ، وقد رأيت في بعض نسخ شرح الملوى تبديل في هذا المثال في صفراء حيث أطلق فيها الصارم على السيف غير القاطع توهمها أن الصارم مرادف للسيف ، وأنه اسم للهيئة المخصوصة ، وإن لم يقطع اهـ صلبان [قوله حقيقة السيف تباين حقيقة الصارم] عبارة شرح الملوى ، فالصارم حقيقة تباين حقيقة السيف والسيف ما كان على الهيئة اهـ [قوله في المعانى] أى من جهة المعانى فهو مقابل قوله في اللفظ : أى الخطأ في المادة إبانى اللفظ وإما في المعنى قال في المعانى للجنس فتبطل جمعها اهـ [قوله لأجل التباس الخ] علة للخطأ في المعنى [قوله فافهم المخاطبة] أى المخاطبة به ، فالصدر بمعنى اسم المفعول اهـ

كَيْفَ جَمَلَ الْفَرَسَ كَالْإِنْسَانِ أَوْ نَأْتِيهِ إِخْدَى لِلْقَدَمَاتِ
وَالْحَكْمَ لِيَجْنِسَ بِحَكْمِ النَّوعِ وَجَمَلَ كَالْقَطْطَى غَيْرَ الْقَطْطَى
وَالثَّانِيَ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرَكَ شَرْطَ النَّتِجِ مِنْ إِكْمَالِهِ
هَذَا تَمَامُ الْفَرَضِ الْقَصُودِ مِنْ أَهْأَاتِ اللَّطْفِ الْقَصُودِ

* [كمثل جعل العرضى] باسكان الباء للضرورة [كالدانى] كقولنا : الجالس فى السفينة متحرك وكل متحرك لا يثبت فى مكان واحد فاحدى القدمين كاذبة ان اريد بالمتحرك فيها معنى واحد ، وان اريد بالمتحرك فى الاولى للمتحرك بالعرض ، وفى الثانية للمتحرك بالذات كانتا صادقتين لكن لم يوجد تكرور فلم تصدق النتيجة [أو] كعمل [تأتى] إحدى المقدمات [أى] جعل النتيجة عين إحدى المقدمتين كقولنا : هذه قطرة وكل قطرة حركة فهذه حركة ، فالنتيجة عين الصغرى لأن الحركة مرادفة للقطرة * [و] من الخطأ فى المعنى [الحكم للجنس] أى عليه [بحكم النوع] كقولنا كل فرس حيوان وكل حيوان ناطق فكل فرس ناطق وهو كذب ، ويسمى منه إيهام العكس لأنه لما رأى أن كل ناطق حيوان توهم أن كل حيوان ناطق وليس كذلك فجاء الخطأ [و] من الخطأ فى المعنى [جعل كالتقطى غير التقطى] بالجر بإضافة جعل وفصل بين المتضايقين بالجر والجرور الذى هو مقبول ثان المصدر : أى وجعل غير القطى مثل القطى كهذا ميت وكل ميت جاد * [والثانى] حذف منه الباء تخفيفاً وهو خطأ السورة : أى هيئة المقدمتين [كالخروج عن أشكاله] أى أشكال التماس الأربعة نحو كل انسان حيوان وكل فرس جسم فهذا خطأ فى هيئة المقدمتين لعدم تكرور الوسيط فهما ، والقياس الاقتراعى لابد فيه من تكرور [و] ك [ترك شرط النتج] الاتاج الذى هو [من إكالة] أى إكمال خطأ الصورة مثل كون الصغرى فى الشكل الأول سالبة أو الكبرى فيه جزئية نحو لاشئ من الانسان فرس وكل فرس جسم ونحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ساحل ، وفى التعبير بالاكمال حسن اختتام ، وهو أن يذكر شيئاً يشعر بالانتماء واقتضاء المقصود * [هذا تمام الفرض المقصود] صفة كاشفة : أى هذا أثر التأليف

(قوله كمثل) تمثيل للخطأ فى المعنى ولفظ مثل صلة لنا كيد معنى الكاف اه (قوله جعل العرضى كالدانى) أى مثله فى حكمه (قوله الحكم للجنس) أى على كل فرد من أفرادها (قوله بحكم النوع) أى الخاص به (قوله ويسمى مثله) أى مثل الحكم على الجنس بحكم النوع (قوله إيهام العكس) أى إقناع صفة العكس فى الوهم : أى وهم نفسه : أى ان كان عالماً ، ودهم غيره إن كان مغالطاً اه (قوله بالجر) أى جر غير (قوله بإضافة جعل) أى اضافتها الى غير (قوله المتضايقين) هما جعل وغير (قوله بالجر والجرور) وهو كالتقطى (قوله وكل ميت جاد) لكبرى وهمية لأن الوهم بحكم مجمادية الميت لكونه كالجاد فى عدم الروح والاحساس والحركة ، فجعلت فى هذا القياس كالتقطية ، وزلت مغزلتها فى أخذها جزءاً لها اه (قوله نحو لاشئ الخ) تخيل على وجه الف والنشر المرتب (قوله وهو أن يذكر) أى للتكم ناطماً كان أو ناثراً اه (قوله هذا تمام) اسم الإشارة يصح رجوعه الى الخاتمة ان جعل تمام بمعنى متم ، والجميع للسائل اللطيفة المذكورة فى هذا الكتاب ان جعل بمعنى جميع ومتضمن تفسير الشارح الأول (قوله الفرض) أى ذى الفرض لأن المؤقت ليس فرضاً لاشئ آخر ، بل هو ذو فرض حامل عليه وهو حصول القبول : أى أن يحصل له الرضا من الله تعالى ، وهذه المرتبة أعلى من أن يؤلف لحصول ثواب غير الرضا أو أنه لاحذف ، ويكون أطلق السبب ، وأراد السبب (قوله صفة كاشفة) لأن ما يغفل للفرض لا يكون الامتصودا

قَدْ أَتَقْنَى بِحَدِّ رَبِّ الْفَلَقِ مَا رُمْتُهُ مِنْ قَنْ عِلْمٍ لِلْفَلَقِ
تَقَلُّهُ التَّبْدُ الْفَلَقُ الْفَلَقُ لِرَحْمَةِ الْوَلِيِّ الْعَظِيمِ الْقَنْدَرِ
الْأَخْضَرِيِّ (عَايِدُ الرَّحْمَنِ) لِلرَّحْمَنِ مِنْ رَحْمَةِ الْكَانِ
مَغْفَرَةٍ نَحِيطُ بِالذُّنُوبِ وَتَكْشِفُ النَّظَا عَنْ الْقُلُوبِ
وَأَنْ يُبَيِّنَنَا بِحَقِّهِ الْمَلَا فَإِنَّ أَكْرَمَ مَنْ تَفَضَّلَا
وَكُنْ أَنْيَ لِلْبُقَيْرِ سَلَامًا وَكُنْ لِإِسْلَامِ السَّادِ نَارِيًا

الذي قصدناه [من] بيانية أو تبعية [أهيات] أي قواعد [للمنطق المصود] أي الخلق من شبه
التفلسف [قد انتهى] ملتبسا [بمحمد رب الفلق] أي المصباح [مارمته] أي قصده [من فن علم المنطق]
إضافة العلم إلى المنطق من إضافة المسمى إلى الاسم ، وهذا البيت لوالد المصنف أسره بدخله فأدخله رجاء
بركته * [نظمه العبد الذليل المفتقر] أبلغ من الفقير [رحمة] أي انعام [للمولى العظيم المقتدر] أي
التمام القدرة فهو أبلغ من القادر * [الأخضري] قال المؤلف في شرحه هو تعرف نسبنا بناء على ما اشتهر
في السنة الثانی وليس كذلك ، بل التواتر من أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس [عابد
الرجن] إشارة إلى أن اسم المصنف عبد الرحمن [المرتجي] أي المؤمل [من ربه] أي مالكه ومربيه
[الثاني] أي ألقم بجميع التم أو المصدق التم ، وأما انتهى عن المنة فلمخلوق ، وأما الخالق فيفعل ما يشاء *
[مغفرة] من الغفر وهو الستر ، والمراد عدم المؤاخذه [نحيط] تلك المغفرة [والذنوب] جميعا فإن الله رب
كريم لا ينجب قاصده ، قال تعالى - إن الله يغفر الذنوب جميعا - [وتكشف] تلك المغفرة [النظا عن
القلوب] أي تزيل حجب رين الذنوب المحذقة بأنوار القلوب الحائلة بينها وبين علام الغيوب * [وأن
يشينا] أي بجازينا [بجنة اللا] أي بدخولنا مع السابقين [فإنه] سبحانه وتعالى [أكرم من تفضلا]
أنم ، وانعامه تعالى على العباد تفضلا منه لا وجوبا عليه * [وكن] المراد به الناظر في هذا الكتاب [أشقى]

(قوله يانية أو تبعية) ويؤيد الثاني أن هذا التأليف ليس أهيات للمنطق جميعا إذ أن يدعى أنه جميعها
باعتبار أن من حصله حصلت له ملكة يحصل بها ما بقي في أمهاته .

(قوله أهيات) أي دوال أهيات إن كانت الإشارة إلى الألفاظ فإن كانت إلى المعاني فلا حاجة إلى التقدير
(قوله وهذا البيت لوالد المصنف) هذا اعتذار عن التكرار حيث ذكر حديث تمام مقصوده في البيت قبله
(قوله العبد الذليل) الذليل صفة كلنفة (قوله أبلغ من الفقير) أي عرا لالفة (قوله فهو أبلغ من القادر)
وجهه أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى في متحدى النوع كما هنا ولا يقال ذلك في التقدير والمفتقر لأنه ليس
متحد النوع (قوله الأخضري) نسبة إلى الأخضر جبل بالقرب (قوله بناء على ما اشتهر في السنة الثانی)
حال من النسب : أي حال كونه جاريا على ما اشتهر (قوله للعباس بن مرداس) هو صحابي مشهور (قوله
وأما انتهى عن المنة فلمخلوق) لا ما استنى وهو منة التي على أمته والوالد على ولده والأستاذ على
تلميذه والزوج على زوجته (قوله والمراد عدم المؤاخذه) إنما قال ، والمراد لأن الستر لا يقتضي عدم
المؤاخذه (قوله نحيط بالذنوب) أي تتعلق بكل فرد منها (قوله رين الذنوب) الرين الطبع والجنس والمعرفة
بالنصب دفة للحجب وكذا الحائلة ، وقوله وبين علام الغيوب على تقدير مشاهدة علام الغيوب الثابتة
لأهل الله (قوله بجنة اللا) أي بجنة الغرف العالاجع عليها بالضم ككبرى وكبر

وَأُصْلِحَ الْفَسَادُ بِالتَّامُّلِ وَإِنْ بَدِيهَةٌ فَلَا تُبَدَّلُ
إِذْ قِيلَ لَكُمْ مُزَيَّفٌ صَحِيحًا لِأَجْلِ كَوْنِ قَهْمِهِ قَبِيحًا
وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِقَصْدِي الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِئِ

ناداه بالأخوة استعطافاً له ليخفف الاعتراض واللوم ويبتس له العذرة [للبندی] هو الأخذ في التلقيم [مساعداً] أى كن مساعداً للبندی غير معترض عليه ، بل الفهم له العذرة أو أصلح ما ينبغي إصلاحه بأن تلحق بهامشه في الحال التي نوههم الخطأ فيها كقولك لعل المراد كذا اذ ربما يكون ما جعلته موابها هو خطأ فلا يهجم ببداي الرأي على الخطئة ، هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئاً ولم يأمن من وقوع الخطأ [ولكن لإصلاح] اللام بمعنى الباء أوفى [الفساد] الذي يظهر لك [ناصحاً] لأنات عبارات فيها سوء أدب * [وأصلح الفساد بالتأمل] هذا إذن من المصنف لمن رأى خلافاً أن يصلحه بعد التأمل وامعان النظر لمن يدون أهلاً لتلك [وإن بدية] أى وإن كان الإصلاح ذا بداهة ببداي الرأي [فلا تبدل] ولا تأت بما يدل على أن الصواب خلاف ما ذكر * [إذ قيل] لأنه قيل [كم] خبرية مبتدأ مضافة إلى [مزيف] قولاً [صحيحاً] أى كم شخص جاعل الصحيح مزيفاً : أى معياري دليلاً [لأجل كون فهمه قبيحاً] علة لزييف وخبركم محذوف : أى موجود ، وهذا إشارة إلى قول الشاعر :

وكم من غاب قولاً صحيحاً وأفته من الفهم السقيم
* [وقيل لمن لم ينتصف لقصدى] بلامين [العذر حق واجب]

(قوله ولم يأمن) أى وبكونه لم يأمن (قوله بمعنى الباء) أى السببية أو التي تصور التصح هنا (قوله وأصلح الفساد بالتأمل) هذا ليس مكرراً مع مقابله لأن الأول إذن بالإصلاح على المحامش ، والثاني إذن به في صلب المتن مع التأمل الوافر ، وقوله : وإن بدية راجع لسلك منها ، والمعنى . ولكن لإصلاح الفساد ناصحاً بأن تأتى بعبارة ليس فيها سوء أدب ، وأصلح الفساد بالتأمل : أى اثبت بها في طلب المتن بعد التأمل وامعان النظر ، وإن بدية فلا تبدل : أى وإن كان الإصلاح : أى الاتيان بعبارة ترة الفساد ببداي الرأي : أى من غير تأمل وامعان نظر أو من غير نصيح في الإصلاح فلا تأت بعبارة على المحامش تبدل على ذلك (قوله لمن يكون أهلاً لتلك) لا يصح تعلقه بقوله إذن لما يلزم على ذلك من تعلق حرفي جو بمعنى واحد يعامل واحد ، بل إما أن يهرب بدلا من قوله لمن رأى خلافاً أو يجعل اللام بمعنى من ويكون بياناً لمن في قوله لمن رأى خلافاً (قوله كم) هى لانشاء التكثير مبنيّة على السكون لتضمنها معنى رب التي للتكثير ، وتسمى خبرية لأن انشاء التكثير يستلزم الاخبار بالكثرة ، بخلاف الاستهامية (قوله مضافة إلى مزيف) لأنه تمييزها ، والمجر محذوف على ما سيذكره ، ويصح أن يكون التمييز محذوفاً والمجر هو مزيف والتقدير وكم شخص مزيف ، وجبئذ لا حاجة إلى تقدير خبر (قوله علة لزييف) فهو متعلق به (قوله وخبر كم محذوف) والأولى تقديره مؤخرًا عن قوله لأجل كون فهمه قبيحاً تسكون العلة متصلة بالمعقول : أى غير مفصول بينهما بالمجر (قوله وقيل لمن لم ينتصف لقصدى) أى يعدل فيما قصده الذي هو هذا الظلم بأن اعترض على فيه ، فاللام بمعنى في ، ومقصد مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أو اسم مكان : أى مكان قصدى يجعل المسائل طوعاً للقصد (قوله لم ينتصف لقصدى) بل لامن (قوله العذر) أى الاعتذار بالقصود المعنى المصدري لا بمعنى ما يعذر به (قوله واجب) أى متأكد ، أو بمعنى ما يثبت على قهله ، ويقاب

وَلَبِئْسَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً مَعْدَرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ
لَا يَبْغِي فِي تَكْثِيرِ الْقُرُونِ ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْقَتُونِ
وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْحَرَمِ تَأْلِيفُ هَذَا الرِّجْزِ النُّظْمِ
مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ مِنْ بَنِي قَيْسِ بْنِ الْحِثَّةِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مِنْ هَدَى
وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ الثَّقَاتِ السَّالِكِينَ سَبِيلَ النَّجَاةِ

للبتدي * ولبيئس إحدى وعشرين سنة . معذرة [أى عذر] مقبولة مستحسنة [لكون هذا السن يقل فهم من فيه العلم *] [لاسبأ] أى مثل الشخص الذى هو [فى عشر القرون] وفى القرون أقوال أشهرها أنها مائة سنة ، فهذا القرن بنى أن يعذره الشخص أكثر مما كان قبله [ذى الجهل] وهو انتفاء العلم بالمقصود : أى صاحب الجهل لكثرة جهل أهله بسبب تأخر الزمان وتنازع الفتن التى لم تكن فى العصر الخالية [والفساد والقنوت] جمع فتنة * [وكان فى أوائل الحرم . تأليف هذا الرجز] الذى وزنه مستطعن ست صمات [النظم * من سنة] بالتون للوزن [إحدى وأربعين . من بعد تسعة من الثنين] من الهجرة النبوية * [ثم الصلاة والسلام] تقدم معناها [سمردا] أى دائما [على رسول الله ﷺ] [خير من هدى] أى دل الخلق على طريق الحق * [وآله وصحبه] تقدم معناها أيضا [الثقات] جمع ثقة بمعنى الموثوق به الذى لا يشك فى أخباره ، والصحابة كلهم عدول [السالكين سبل] أى طرق [النجاة] التى هى سبب لتجاة سالكيها

على تركه ، فإن من سمع اعتراضا على أحد فى فعل ، وعلم أن له عذرا وجب عليه رد الاعتراض والاعتذار ان لم يحضر ضررا (قوله للبتدي) لبس قيذا لأن الاعتذار مطلوب لعذر البتدي أيضا لكن اقتصر على البتدي لأن طلبه له أشد (قوله ولبيئس إحدى) جمع ابن

(قوله : أى عذر) أشار الى أنه مصدر مبيح بمعنى اعتذار ، والتأنيث فى مقبولة ومستحسنة باعتبار لفظ معذرة ، والمصدر إذا كانت مصدرا كانت بكسر الذال وفتحها (قوله فهم من فيه العلم) من إضافة المصدر لفاعله والعلم مقبولة (قوله أى مثل الشخص الذى هو فى عشر القرون) أى من الهجرة ، وأشار الى أنه اسم لالتأنيص للجنس ، وما موصولة أو موصوفة لما بعدها صلة أو صلة لما يحذف الصدر وخبر لا محذوف تقديره موجود (قوله أكثر مما كان قبله) مفعول مطلق : أى عذرا أكثر مما كان قبله وما واقعة على قرن ويشتر مضاف ، والمعنى عذرا أكثر من عذر القرن الذى كان قبل هذه القرون (قوله من سنة) اما حال من أوائل ، أو من الحرم (قوله إحدى وأربعين) إما بدل أو عطفت بيان لكن لابد وأن يراد أوّلها فلا يلزم أن السنة هى إحدى وأربعين (قوله تقدم معناها) لم يتقدم معنى السلام (قوله والصحابة كلهم عدول) أشار الى أنها صفة لازمة فلا مفهوم لها (قوله سبل النجاة) وهى امتثال الأوامر واجتناب المنهيات فشبّه امتثال الأوامر واجتناب المنهيات بالطريق الحسية واستعير لها لفظ السبل استعارة تصرية ، وأشبّهت النجاة بما له سبيل حسي على طريق الاستعارة بالكتابة ، والسبل تخفيل ، والسلوك على كل حال توشيح

مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرَاجًا وَمَطْلَعُ الْبَدْرِ لِلْبَدْرِ فِي الدُّبَا

وهي طريق النبي صلى الله عليه وسلم وشريعته التي لا يزغ عنها إلا هالك * [ما قطعت شمس النهار] أي مدة قطع شمس النهار [أبرجا] وهو جمع قطة أريد منه الكثرة لأن البروج التي في السماء اثنا عشر برجاً .
الجل والثور والجوزاء والسرطان والأسد والسنبلة والميزان والقوس والجدي والهلل والحوت ، وقطع الشمس تلك في سنة وقطع كل يوم درجة وتقيم في كل برج ثلاثين يوماً [د] ما [طلع البدر] أي مدة طلوع البدر : أي القمر [المنير في الدجا] ويقطع تلك في كل شهر وتقيم في كل برج ليلتين وثلاثاً .
فسيحان مكوّن الأكوان ، والحمد لله رب العالمين .

(قوله : أي مدة قطع النهار) أشار إلى أن ما ظرفية مصرية (قوله في سنة) أي سنة شمسية ، وهي من انتقال الشمس إلى أول جزء من الحمل من انتقالها إليه ، ومقدار أيامها ثلثمائة وخمسة وستون وربع يوم (قوله وقطع كل يوم) أي ليلة ، وقوله درجة : أي تقريباً ، والا فقد ينقص ما قطعه في اليوم واليلة عن الدرجة بدقيقة وبدقيقتين وثلاث دقائق ، وقد يزيد بدقيقة وبدقيقتين فقط بجانب النقص أكثر ، وكذا الحكم بأنها تقيم في كل برج ثلاثين يوماً تقريباً أيضاً ، والافتعال أنها تقطعه في أكثر من ثلاثين يوماً بكسر ، ولهذا كله زادت السنة الشمسية على ثلثمائة وستين يوماً بخمسة أيام وربع فاحفظه (قوله البدر) هو القمر ليلة تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه البدر وقوله النير صفة لازمة إذا البدر لا يكون إلا نيراً ، والنسوف لا يسمى بدراً (قوله في الدجا) جمع دجبة بضم الدال وسكون الجيم وهي الظلمة كذا في القاموس (قوله وتقيم في كل برج ليلتين وثلاثاً) هذا أيضاً قريب لأنه مبني على أن مسيره في اليوم واليلة ثلاث عشرة درجة الا شيئاً يسيراً وهو قريب ، فانه قد ينقص مسيره في اليوم واليلة عن ذلك وقد يزيد ، ومتى النقص إحدى عشرة درجة وكسر هكذا ينبغي تقرير هذه المواضع فاحفظه (قوله مكوّن الأكوان) أي موجد الموجودات فلا أكوان جمع كون بمعنى الكائن أو بمعنى المكون ففتح الواو أي الموجد فتح الجيم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

الجلدة الذي أنار قلوب العارفين بالتصوّر والتصديق ، فأدركوا حقائق الأمور بالدقة والتحقيق ،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أسس قواعد الدين على الحجج الساطعة ، والبراهين القاطعة ، وعلى
آله وأصحابه الذين ذبوا عن حياض الدين كل ذي سفلة وجدل ، وتمسكوا باليقين حتى صاروا يضرب بهم المثل
وبعد : فقد تم طبع شرح شيخ الاسلام الشيخ حسن القويسني على متن السلم : للعلامة الشيخ
عبد الرحمن الأخضري مع بعض تقريرات عليهما للعلامة الشيخ خطاب عمر الهروي رحم الله الجميع ،
وكان هذا الطبع الجليل ، الذي ليس له مثيل :

بيع هذا الكتاب

بمكتبة دار الامان

٤، زنقة الماموشية - الرباط
الهاتف 72-32-76

رقم الطبع:

رقب العنبر

7 +

أدرب ه ب ج د ه
٤٤١ ٤٢٧ ٥ ٣ ٣ ٦ ٤ ٢

فهرس

شرح العلامة القويسني على متن السلم للأخضري

• صحيفة

- | | |
|-----------------------------|--------------------------------------|
| ٢١ باب في القضايا وأحكامها | ٢ خطبة الكتاب |
| ٢٦ فصل في التناقض | ٩ فصل في جواز الاشتغال بالمنطق |
| ٢٨ فصل في العكس المستوي | ١٠ فصل في أنواع العلم الحادث |
| ٣٠ باب في القياس | ١٢ فصل في أنواع الدلالة الوضعية |
| ٣٤ فصل في الأشكال | ١٣ فصل في مباحث الألفاظ |
| ٣٩ فصل في القياس الاستثنائي | ١٦ فصل في نسبة الألفاظ للعاني |
| ٤١ فصل في لواحق القياس | ١٨ فصل : في بيان الكل والكلية والجزء |
| ٤٣ فصل في أقسام الحجّة | والجزئية |
| ٤٦ خاتمة | ١٩ فصل في للمرتفات |

(تمّت)